حرب صيف ٢٠٠٦

الشرق الأوسط على مفترق طرق

المؤلـف
د / محمـــد مــورو

اسم الكتاب: الشرق الأوسط على مفترق طرق
المؤلــف: **د/ محمد مــورو**
الناشــر: مكتبة جزيرة الـورد - القاهـرة
تليفــون: ٠٢/٥١١٤٣٧١
محمول: ٠١٢/٢١٠٨٤٩٣

المقدمـــة

المنطقة في مفترق طرق

في الخبرة التاريخية القديمة والمتوسطة والحديثة، تكون هناك أحداث معينة لها تأثيرات استراتيجية أو مفصلية، وأخرى ذات تأثير تكتيكي أو مؤقت، والأمر هنا لا يتصل بحجم الحدث فربما يكون حدث صغير أو متوسط من النوع الأول، وحدث كبير من النوع الثاني.

ولا شك أن عمليات من نوع " الوهم المتبدد " التي قام فيها الفلسطينيون " حماس - لجان المقاومة الشعبية - جيش الإسلام " بعملية نوعية ضد الجيش الصهيوني انتهت بقتل جنود هذا الجيش وأسر الجندي " جلعاد شاليت " كانت من هذا النوع المحوري.

ما حدث بعد تلك العملية كان تصعيداً خطيراً له أسبابه بالطبع، ولكن الأسباب الحقيقية الكامنة، كانت هنا أهم وكذا النتائج المترتبة.

منذ تلك العملية قامت إسرائيل بعدوان واسع النطاق على غزة " عملية أمطار الصيف " استهدفت فيه إسرائيل كل شيء من مرافق وطرق ومدارس ومبان حكومية واستخدمت فيه كل الأسلحة.

بعد ذلك قام حزب الله بعملية " الوعد الصادق " التي تم فيها قتل عدد من جنود العدو الصهيوني في مزارع شبعا المحتلة وأسر جنديين. وترتب على ذلك تنفيذ العدوان الصهيوني الواسع النطاق على لبنان "عملية الثمن الرادع".

وإذا قرأنا الأسباب الصحيحة والمزعومة لكل تلك الأحداث نجد أنه من الجانب الإسرائيلي هناك اتهام مباشر لأطراف إقليمية بأنها كانت وراء التصعيد أو عمليات حماس ثم حزب الله!! - تقصد سوريا ثم إيران - وأنها أي إسرائيل قامت بالعدوان واسع النطاق على غزة وعلى لبنان كنوع من الانتقام ولفك أسر الجندي المخطوف في غزة، والآخرين المخطوفين في مزارع شبعا. وبديهي أن تلك الذرائع لا تنطلي على أحد فمن ناحية، فإن الكثير من عمليات خطف وأسر الجنود تمت من قبل المقاومة الفلسطينية، وكذا من قبل حزب الله، وكان يتم تبادلهم كأسرى مع عدد من المسجونين والأسرى الفلسطينيين أو اللبنانيين أو العرب، ولم يكن ذلك أمراً غريباً ولا عجيباً بالنسبة لإسرائيل خاصة مع حزب الله، بل إن إسرائيل هي التي كانت تسعى إليه بالأساس، وكذا فإن الهجوم واسع النطاق الذي تم عقب كل حالة لن يؤدي بالضرورة إلى الإفراج عن الأسرى بل ربما يؤدي إلى قتلهم في حالة عدم التمكن من استمرار إخضاعهم وفضلاً عن ذلك فإن من المعروف في العلوم العسكرية والعمليات من هذا النوع أنها تتم بناء على تحديد موقع تواجد هؤلاء الأسرى ثم تنفيذ عملية من العمليات الخاصة لتحريرهم، وهذا لم يحدث أصلاً، ولكن الذي حدث أنه في حالة " أمطار الصيف ضد غزة " و " الثمن الرادع ضد لبنان " فإن المستهدف أولاً كان المدنيين وثانياً الجسور والطرق ومرافق المياه والكهرباء ثم مراكز حكومية في غزة أو مبان تابعة لحزب الله في لبنان، وبديهي أن ذلك الأسلوب يستهدف أهدافاً أخرى. كان المستهدف في العمليتين هو حماس، وحزب الله، أي جماعات المقاومة

ونلاحظ في هذا الصدد، أن إسرائيل نفذت عمليات مباشرة ومذابح ضد المدنيين في رفح، وفي " مروحين " جنوب لبنان وغيرهما، وأنها قصفت معامل الكهرباء والماء والجسور والطرق أي تصعيب حياة الناس وقتلهم لدفعهم للتململ من حركات المقاومة والمطالبة بتصفيتها، في نفس الوقت استهداف رموز وعناصر ومبان ومؤسسات تلك الحركات وكذا عملية حصار شامل عليها - نلاحظ هنا ضرب كل الجسور والطرق التي تربط لبنان بسوريا -، وضرب المطار الدولي عدة مرات لقطع الاتصال بين سوريا ولبنان لحصار حزب الله عسكرياً واقتصادياً، ويدخل في هذا النطاق ضرب الموانئ اللبنانية والحصار الجوي.

وفي الحقيقة فإن استهداف المقاومة للتصفية هدف إسرائيلي ثابت ولكنه أخذ في الآونة الأخيرة بعداً استراتيجياً خاصاً بل ووحيداً لدى السياسة الإسرائيلية، ففي تقرير موقف استراتيجي استخباراتي مقدمه الجنرال "إيلياهو فركشن" رئيس جناح الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية تناول التهديدات الاستراتيجية التي يواجهها الكيان الصهيوني في السنوات القادمة، ونشره الباحث الفلسطيني حلمي الزعبي مدير مركز الدار العربية للدراسات والنشر، فإن إسرائيل ترى أن خطر الحرب التقليدية عليها من دول وحكومات عربية قد انتهى، أو أصبح بلا قيمة، وأنه في هذه الحالة - مع استبعادها جداً - فإن إسرائيل قادرة على حسم المعركة بسهولة ويسر، وأن الخطر الحقيقي على إسرائيل هو في حركات المقاومة الأصولية الإسلامية، التي يرى التقرير أن الولايات المتحدة الأمريكية قد فشلت في

القضاء عليها وأن الحرب الأمريكية ضد الإرهاب تتراجع، بل إن حماس الجمهور الأمريكي ومن ثم الإدارة الأمريكية في هذا الصدد سوف يتراجع وبما أن تلك الحركات تمثل خطراً شديداً على إسرائيل فإن على إسرائيل أن تقوم بنفسها بالمهمة، وأن ذلك ينبغي أن يكون سرياً قبل فوات الأوان، بمعنى أن يكون ذلك قبل الانسحاب الأمريكي من العراق، وقبل خفوت حماس الولايات المتحدة للحرب على الإرهاب.

وهكذا فإن الخطط تم وضعها بالفعل، لقتل وأسر وزراء حماس ونواب حماس، وضرب كل ما هو حمساوي عسكرياً واقتصادياً، والأمر نفسه بالنسبة لحزب الله بالإضافة طبعاً إلى كل حركات المقاومة " الجهاد - لجان المقاومة الشعبية... الخ ". وهذه الخطط وضعت في عهد الوزير " موفاز " وزير الدفاع السابق، وجاءت اللحظة المناسبة لتنفيذ ذلك.

فبالنسبة لحزب الله، فإن هناك القرار ١٥٥٩ الذي يقضي بنزع سلاح حزب الله، وهناك نوع من الحصار الشعبي اللبناني لحزب الله خاصة من الموارنة والدروز والسنة لأسباب كثيرة، ومنها أن حزب الله لم يعد يحظى في الشارع العربي والإسلامي بنفس الزخم السابق نتيجة موقف شيعة العراق من الاحتلال الأمريكي، وهناك ظرف إقليمي يسمح بالحصول على نوع من السكوت الحكومي العربي على تصفية حزب الله، وهكذا جاءت اللحظة المناسبة. وبالفعل حصلت إسرائيل على تأييد مباشر وواضح من الولايات المتحدة الأمريكية، ونوع من التأييد الضمني من روسيا وفرنسا وغيرهما، فالجميع يتحدث عن عدم ضرورة ضرب المدنيين في لبنان مع

نوع من النقد لمغامرات حزب الله، بل إن وصف أعمال حزب الله بالمغامرة التي تضر بشعوب المنطقة كان وصف أطلقه حكام عرب - السعودية، ثم مصر والأردن، وهذا يعني أن الضغط الأمريكي لحصار حزب الله سياسياً كان في أقصى مداه ومن ثم فإن الضوء الأخضر كان موجوداً بالنسبة لإسرائيل لتصفية حزب الله.

ولكن الأمور لا تجري على هوى أمريكا وإسرائيل، فالحقيقة أن حزب الله رغم ظروفه الصعبة إقليمياً ودولياً، فإنه حقق مع حلفائه الكثير من الأهداف، ولو خرج سالماً من هذه المعركة فإن مستقبل إسرائيل ذاته في خطر، ومستقبل المنطقة كلها ستطاله تغييرات استراتيجية، فالتصعيد بهذه الطريقة، ونجاح حزب الله في ضرب مدن إسرائيلية مثل الجليل ونهاريا وحيفا، وضرب سفن حربية، والتصدي بكفاءة للهجوم البري، كلها يعني أن الحزب سيثق في نفسه وقدرته على الصمود في ظل خروج سوريا من لبنان، وفي ظل ظرف دولي وإقليمي غير موات، وهذا معناه نوع من التحصين المستقبلي ضد إمكانية نزع سلاح هذا الحزب، ثم إن الأداء العسكري الجيد للحزب ضد إسرائيل وإيقاع خسائر كبيرة بها لم تفعلها من قبل جيوش ودول وحكومات يعيد حزب الله إلى الشارع العربي والإسلامي بقوة، وربما يعيده إلى الشارع اللبناني وخاصة السني منه، بالإضافة طبعاً إلى مطالبة حزب الله بالإفراج عن أسرى لبنانيين وعرب وفلسطينيين مقابل الإفراج عن الجنديين الصهيونيين يعني أن الحزب أصبح هو ذراع العرب، وهذا ولا شك ما افتقده الحزب بعد مواقفه غير الواضحة ولا المبررة من

المقاومة العراقية وعلى سبيل المثال فإن المطالبة بالإفراج عن " سمير القنطار " وهو أسير لبناني درزي لدى إسرائيل، يعني إضعاف موقف وليد جنبلاط - المعادي لحزب الله تماماً الآن - داخل الطائفة الدرزية....

وحزب الله بالتصعيد الإسرائيلي في لبنان - أو دفع إسرائيل للتصعيد في لبنان - يكون قد اختار الزمان الصحيح والمكان الصحيح، فهو لن ينتظر ساكناً حتى يتم نزع سلاحه لبنانياً أو عربياً، وإذا كان فليكن على يد إسرائيل فيقاتل فيموت شهيداً، أو يفلت فيصبح حالة مستعصية على التصفية، وهو بالتصعيد، وإمكانية ضرب المدن الإسرائيلية في أقصى العمق، يحقق نوع من الرسالة الإيرانية لأمريكا، أن الضغط على إيران في الملف النووي وغير الملف النووي لن يمر بسهولة، وهو أيضاً رسالة سورية أن لها من الأوراق القوية داخل لبنان وفلسطين ما لا يسمح بحصارها أو إذلالها وتحليق الطيران الصهيوني فوق القصر الرئاسي بدمشق، ولا شك أن حزب الله حين يحقق ذلك لحلفائه يحصل على المزيد من الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي.

وفي الحقيقة فإن أوراق حزب الله في الإفلات من المخطط الصهيوني والعودة بقوة إلى الشارع اللبناني والعربي والإسلامي كثيرة وحقيقية وفشل إسرائيل في تصفية حزب الله، ومن قبل فشل أمريكا في تصفية المقاومة العراقية أو الأفغانية، أو فشلها في حربها على الإرهاب حماس، يعني أن العالم كله على مفترق طرق، وتحديداً إسرائيل على مفترق طرق، فقد نجحت حركات مقاومة مثل حماس وحلفائها في حفر نفق طوله ٤٠٠ متراً،

والوصول إلى مواقع عسكرية صهيونية "كفر سالم " وقتل وأسر جنود صهاينة ثم العودة بالأسير، وهذا يعني فشل إسرائيلي استخباراتي وعسكري، ويعني أن الذراع النفسي للإسرائيليين في الحماية من الإرهاب قد سقط " نعني الجيش الصهيوني "، والأمر ذاته بالنسبة لعملية " الوعد الصادق " التي نفذها حزب الله في لبنان أي أن إسرائيل أصبحت مستهدفة - في المدن بسلاح الكاتيوشا أو العمليات الاستشهادية، وفي المواقع العسكرية بالعمليات النوعية - ومع ذلك فإنها لم تنجح رغم حملتها العسكرية الواسعة النطاق في تصفية المقاومة، أي أن المواطن الإسرائيلي سيشعر وبقوة أنه لم يعد آمنا، وحتى الجندي الصهيوني نفسه لم يعد آمناً في مواقعه العسكرية، وهذا يعني ببساطة نسف فكرة الصهيونية ذاتها التي قامت على فكرة إقامة مكان آمن يعيش فيه اليهود بعد شعورهم بالاضطهاد الطويل في أوروبا، ولا شك أن إسرائيل الآن بعد ضرب حيفا بالصواريخ وبعد عمليتي الوهم المتبدد، والوعد الصادق أصبحت أقل الأماكن في العالم أماناً بالنسبة لليهودي.

حزب الله على مفترق طرق، وإسرائيل أيضاً، بل والمنطقة لكها.

* * *

مصير حزب الله

السم الذي لا يميتني يزيدني قوة

العدوان الصهيوني واسع النطاق على لبنان، يستهدف بالدرجة الأولى تصفية حزب الله... وهو هدف إسرائيلي تقليدي، وكذا هدف أمريكي، ولكن هناك أيضاً مستجدات في هذا الصدد.

الطريقة التي تقوم بها إسرائيل بتنفيذ العدوان المسمى " الثمن الرادع " تؤشر إلى الهدف المرجو منه.... فالضربات الأساسية موجهة إلى المدنيين، بل تم تنفيذ مذبحة في سكان قرية مروحين عند محاولتهم الخروج منها، وذلك بدون أي خطأ في الرصد الصهيوني أو أي مبرر عسكري، ونلاحظ هنا أن العملية التي نفذها حزب الله " الوعد الصادق " كانت ضد دورية عسكرية صهيونية وراح ضحيتها قتلى وأسرى من الجنود الصهاينة وليس مدنيين إسرائيليين رغم اعترافنا طبعاً بعدم وجود مدنيين في إسرائيل فهي بمثابة معسكر وكل من يقيم عليها مغتصب لحق الآخرين، المهم أنه بكل المقاييس حتى الإسرائيلية منها فإن ما قام به حزب الله في عملية الوعد الصادق كان ضد هدف عسكري، ومن قبل أقرت وزيرة الخارجية الصهيونية الحالية!! بأن استهداف المدنيين الإسرائيليين هو المرفوض، أما استهداف العسكريين الصهيونيين فهو مبرر، وأياً كانت دوافع هذا التصريح من وزيرة الخارجية الإسرائيلية فإنه مقياس صهيوني يبرر العمل ضد العسكريين الصهاينة، أي أن عملية الوعد الصادق كانت مبررة من وجهة النظر الدولية

والشرعية والإسرائيلية ذاتها، ومن ثم فإن رد الفعل الواسع النطاق، واستهداف المدنيين بصورة متعمدة يعني أن هناك هدف من وراء ذلك هو تحريض الشعب اللبناني على المقاومة، ويدخل في هذا الإطار ضرب مرافق المياه والكهرباء والطرق والكباري والجسور، إنها رسالة إلى الداخل اللبناني لتكوين حصان طروادة لبناني أو إعطاء هذا الحصان الموجود أصلاً المبررات من مثل أن قرار التصعيد يجب ألا يكون لحزب الله وحده، لأنه يمس لبنان كله أو لبنان كلها تدفع الثمن، ومن مثل أن أسر جنديين إسرائيليين حتى ولو كان معناه الإفراج عن أسرى لبنانيين في عملية تبادل لا يستحق هذا الثمن الباهظ الذي تدفعه لبنان، بل ويصل هؤلاء إلى حد القول أن الأسرى اللبنانيين ليسوا بالضرورة أعز على لبنان من القتلى الذين سقطوا في العدوان الصهيوني وهو قول منافق ومراوغ طبعاً. ومن مثل أن ما يفعله حزب الله يدمر الموسم السياحي، ويضر لبنان اقتصادياً وأنه حتى لو كان يضر إسرائيل بالمثل، فإن الاقتصاد الإسرائيلي أقوى من الاقتصاد اللبناني المنهك والمدين بـ ٤٠ مليار دولار وأن هناك سلطتان في لبنان ويجب إنهاء هذا الوضع، ويجب في النهاية نزع سلاح حزب الله.

استهدف الضرب الصهيوني أيضاً مكاتب حزب الله ومرافقه والمراكز التابعة له، والضاحية الجنوبية في بيروت وأيضاً استهدف الضرب الموانئ والمطار وكل الطرق المؤدية إلى سوريا، أي منع أي مساعدات عسكرية أو اقتصادية إيرانية أو سورية عبر سوريا، أي حصار حزب الله تمهيداً لتصفيته، وبديهي أن حجم عملية الثمن الرادع لا تتلاءم مع عملية " الوعد الصادق " لأن الانتقام للعسكريين الصهاينة من قتلى وأسرى لا يكون بضرب المدنيين والمرافق، أمام محاولة فك أسر الجنديين الإسرائيليين المأسورين فلن يكون بهذه الطريقة، يكون مثلاً بجمع معلومات عن المكان المحتجزين فيه ومن ثم القيام بعملية نوعية لتحريرهما، وعموماً فإن عمليات خطف الجنود الصهاينة ليست جديدة، وتمت العشرات منها على يد المقاومة الفلسطينية أو حزب الله، وكان يتم التفاوض، وإطلاق سراح أسرى ومسجونين عرب وفلسطينيين في المقابل أو تنفيذ عملية محدودة ضد الخلية التي قامت بعملية الخطف مثلاً. وهكذا فنحن أمام عملية لها أهداف أكبر من مجرد رد الفعل على عملية الوعد الصادق، إننا أمام محاولة واضحة للقضاء على حزب الله، وقد تم تجهيز المسرح لذلك، فهناك القرار ١٥٥٩، وهناك التباطؤ من مجلس الأمن، وهناك دعم وتنسيق مسبق من أمريكا، بل هناك نوع من النقد لحزب الله تم على يد دول مثل روسيا أو دول أوروبية بل حتى دول عربية كبيرة اتهمت حزب الله بأن مغامراته تضر بشعوب المنطقة. وهناك الداخل اللبناني المعقد، العداء التاريخي بين حزب الله والقطاع الانعزالي من الموارنة، أو قل العمالة التقليدية لهذا القطاع

لإسرائيل وأمريكا - باستثناء التيار الوطني الحر بقيادة ميشيل عون - وهناك الموقف المتردي بين وليد جنبلاط وسوريا والذي يصب في النهاية في خانة العداء لحزب الله وطلب نزع سلاحه باعتباره أكبر حلفاء سوريا، وهناك تيار الحريري والعداء مع سوريا أو المصالح المرتبط بها هذا التيار إقليمياً ودولياً، وهناك الخطأ التاريخي الذي وقع فيه شيعة العراق وعمالتهم ودعمهم للاحتلال الأمريكي، ومواقف إيران المراوغة والمترددة وأحياناً الطائفية والسنية في الموضوعين الأفغاني والعراقي، كل هذا يصرف القطاع الوطني - وهو الأصل - في سنة لبنان عن حزب الله باعتباره حزباً شيعياً ومن ثم فإن المسرح تم تجهيزه لبنانياً وعربياً ودولياً للقضاء على حزب الله وتنفيذ القرار ١٥٥٩ بنزع سلاح حزب الله، على يد الجيش الإسرائيلي....

ولكن هذا مجرد سيناريو أعدته إسرائيل وأمريكا وحلفائها في لبنان والمنطقة، ولكن الأمور لا تدور بهذه الطريقة فالطرف الآخر لن يقف مكتوف الأيدي، وإرادة أمريكا وإسرائيل ليست ثوراً، ومن ثم فإنني أعتقد أن حزب الله كان يدرك أن استهدافه قادم لا محالة فقرر اختيار الزمان والمكان لجر إسرائيل إلى المعركة، فاختار توقيتاً ممتازاً، حيث كانت إسرائيل تضرب بلا هوادة في غزة، وتحاصر الشعب الفلسطيني وتقتل وتذبح وتدمر الطرق والجسور والمرافق، وعجزت الدول العربية أو حتى الحركات السياسية عن فعل شيء للشعب الفلسطيني أو حماس، فقامت قوات حزب الله بالهجوم على دورية صهيونية وقتلت وأسرت جنوداً صهاينة وهي عملية ناجحة تضاف إلى السجل الرائع لحزب الله ومن ثم فقد أعادت العزة والثقة إلى

الإنسان العربي وأعطت رسالة أيضاً أن حزب الله هو القوة الوحيدة العربية التي فعلت شيئاً من أجل الفلسطينيين، وهذا بالطبع يعيد إليها شيئاً من المشروعية الشعبية التي فقدتها بسبب مواقف شيعة العراق. وكانت دوائر التخطيط في حزب الله تدرك أن إسرائيل لن تستطيع أن تصمت أمام شعبها على هذه الإهانة التي لحقت بالعسكرية الصهيونية في عملية الوعد الصادق، خاصة أنها جاءت بعد عملية أكثر روعة نفذتها حركات المقاومة في فلسطين هي عملية " الوهم المتبدد " والتي تم فيها حفر نفق تحت أقدام الجيش الصهيوني، والوصول إلى موقع عسكري صهيوني في كفر سالم وتنفيذ معركة عسكرية رائعة انتهت بقتل جنود صهاينة وأسر جندي آخر " جلعاد شاليت " والعودة به ومن ثم فإن سكوت إسرائيل يعني ضياع أي إحساس بالأمان لدى الشعب الصهيوني بعد أن فقد الاطمئنان إلى ذراعه العسكرية، أي أن العدوان على لبنان كان أمراً حتمياً، وهذا يفيد حزب الله لأنه يجيء في الوقت المناسب له، فالشارع العربي والإسلامي المستفز تماماً من العدوان الصهيوني على الفلسطينيين، لن يجعل أحداً من الحكومات أو القوى في قدرة على الوقوف بقوة ضد حزب الله في لبنان أو خارجه، ثم الضغط الأمريكي والصهيوني على سوريا، لدرجة تحليق طائرات إسرائيلية فوق القصر الرئاسي في دمشق يجعل قيام حزب الله بالعمل في ذلك الوقت يحظى بتحريض سوري أو رضا سوري ومن ثم دعم سوري، وكذا الملف النووي الإيراني وتهديد أمريكا باللجوء إلى مجلس الأمن في هذا الصدد يجعل تحرك حزب الله هنا نوعاً من الرسالة إلى الأمريكان بأن للإيرانيين

ورقة قوية جداً تسمى حزب الله يمكنها العمل ضد إسرائيل وربما أمريكا إذا لزم الأمر، وهكذا فإن العملية تحظى بالتحريض الإيراني أو الرضا على الأقل ومن ثم الدعم المطلوب وخاصة على مستوى الصواريخ متوسطة المدى أو الكاتيوشا أو أي دعم يحدده حزب الله وعملية الوعد الصادق ذاتها بما فيها من أسر جنديين إسرائيليين وإمكانية تبادلهما مع أسرى لبنانيين سيضغط بدوره شعبياً في لبنان لصالح حزب الله وخاصة عند الدروز " سمير القنطار لبناني درزي مثلاً "، واستهداف إسرائيل عموماً يرضي السنة تقليدياً فما بالك إذا كان ذلك دفاعاً عن حكومة حماس.

حزب الله إذن كان يدرك أن لديه الكثير من الأوراق وهو بالطبع كان مستعداً لتلك الحرب، فأمكنه توجيه الصواريخ إلى المدن الصهيونية في الجليل، ونهاريا وحيفا وإظهار قدرته على الوصول إلى كل مكان في إسرائيل، وقتل وجرح إسرائيليين وشعور إسرائيلي كامل بعدم الأمان وهي قوة ردع لن تستطيع إسرائيل تحملها طويلاً، أي أن تقديرات حزب الله كانت تقول أن بإمكاننا الصمود، وأن العدوان سينتهي حتماً ومن ثم نكون قد أجهضنا مخطط التصفية مبكراً وفي الوقت الملائم لنا واستعدنا مشروعيتنا الثورية في الشارع العربي والإسلامي واللبناني بعد أن شوهتها مواقف شيعة العراق، وإذا ما انتهى العدوان بدون تصفية حزب الله فهذا يعني أن كثيراً من القوى ستغير موقفها من نزع سلاح حزب الله، لأن إسرائيل ذاتها مع مباركة دولية وأمريكية وعربية - بدرجات مختلفة - لم تنجح في ذلك، إذاً فإن هذا الأمر صار غير متاح لسنوات طويلة على الأقل، ولكن أخطر ما

في الموضوع هو أن الدعم الإيراني والسوري لحزب الله أصبح أمراً حيوياً جداً، ومن ثم فإنه لو نجحت المفاوضات أو المساومات بين أمريكا وإيران مثلاً، وتم نوع من تبادل المصالح - وهو أمر لا يزال مستبعداً ولكنه محتمل - فإن حزب الله وحده سيدفع الثمن، ولعل قراءة تفاصيل المشروعات المطروحة دولياً والتي حملها المبعوثون الدوليون إلى بيروت والتي كانت تطرح بوضوح تبادل الأسرى، ووقف العدوان وانتشار الجيش اللبناني إلى الجنوب، ونزع سلاح حزب الله جزئياً أو كلياً لا يمكن فهمها إلا في إطار أن هذا جزء من صفقة متوقعة بين أمريكا وإيران لأن حزب الله بداهة لن يقبل بنزع سلاحه مهما كانت الظروف لأنه أولاً قتل أمريكان وإسرائيليين وقصف المدن الصهيونية بالصواريخ، أي أنه بمجرد نزع سلاحه سيكون عرضة لحملة مطالبة دولية بمحاكمة قادته وربما حمل عدد كبير من عناصره إلى سجن جوانتانامو.

إذا أفلت حزب الله من التصفية هذه المرة، فإنه سيزداد قوة، بل ربما يكون البديل المزيد من التراجع الأمريكي الصهيوني والصمود السوري الإيراني وفي أقل الأحوال فإن السم الذي لا يقتلني يزيدني قوة.

* * *

الإيمان والإرادة أقوى من الطائرة والدبابة

الذي لا يكتفي بمراقبة السطح الخارجي للأحداث - خاصة بما يتصل بخبرات شعوبنا في مواجهة التحديات الاستعمارية وآخرها أمريكا وإسرائيل - يدرك على الفور أننا نمتلك القدرة على المواجهة والصمود وتفشيل العدو ومنعه من تحقيق أهدافه بوسائل غير تقليدية اكتشفها المجاهدون على مدى الصراع، وأن قوة أمريكا وإسرائيل ليست قدراً، بل هي قوة يمكن مواجهتها وهزيمتها، ولو بمنعها على الأقل من تحقيق أهدافها وأننا إن كنا نتألم من جراء ممارسات تلك القوى ضدنا فإنهم يتألمون مثلما نتألم، أي أننا قادرون على إنزال الألم بهم أيضاً، ولكننا نرجو رضا الله تعالى والجنة وهم لا يرجون شيئاً، وهذا عامل قوة لنا " فإنهم يألمون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون ".

حقيقة إمكانية مواجهة القوى الظالمة مهما كانت قوتها وجبروتها، وأن الإنسان أقوى من التكنولوجيا هي حقيقة يؤكدها الإيمان بمدد الله تعالى، الذي يأتي للمؤمنين المجاهدين الصادقين، الذين بذلوا غاية الجهد، ومن ثم فإن القعود عن الجهاد والمقاومة بدعوى عدم تكافؤ القوى هي هجمة مرفوضة شرعياً ومرفوضة على مستوى دراسة تاريخ وحوادث الصراع، بل إن تلك الحجة ليست إلا وسيلة للهزيمة من قبل بدء المعركة وتوفير جهد الأعداء من ثم، وهي لا تحقق قطعاً حقن دمائنا بل العكس هو الصحيح،

فالاستسلام عادة ما يؤدي إلى مذابح " مذبحة صابرا وشاتيلا مثلاً " وكل المذابح التي تمت من قبل ومن بعد.

من الناحية القرآنية يقول الله تعالى: {فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين} [المائدة: ٥٢]. إنها نفس الحجج الخوف من مواجهة الأعداء وانتقامهم بدعوى عدم تكافؤ القوى.

في مراحل الصراع مع العدو الصهيوني والأمريكي - ومن قبل مراحل الصراع مع الاستعمار الغربي، أي منذ أن بدأت عناصر القوة تكون في صالح أعدائنا، فإن الخبرات المتراكمة تقول أن مواجهة العدو بجيوش نظامية أو بدول وحكومات فشلت إلى حد كبير، وأن الطريقة الوحيدة التي تم بها النجاح في المواجهة كانت الحرب الشعبية، والأمثلة كثيرة متواترة متكررة، مع أولى الحملات الاستعمارية مثلاً " الحملة الفرنسية ١٧٩٨ " نجحت المقاومة الشعبية التي نظمها الأهالي بقيادة علماء الأزهر في إخراج الحملة وهزيمتها حين فشل المماليك " الحكومة والدولة " في ذلك.

الأمر نفسه تكرر في حملة فريزر على مصر ١٨٠٧، في التاريخ الحديث مثلاً فشلت الدول العربية متفرقة ومجتمعة في التصدي لإسرائيل، ولكن المقاومة الشعبية في مدينة السويس في مصر ١٩٧٣ نجحت في ذلك وهزمت القوات الصهيونية التي حاولت احتلال المدينة، في الحملة العسكرية الأمريكية على العراق مثلاً ٢٠٠٣ فشلت حكومة العراق بجيشها الكبير

وحزبها المنظم وقيادتها الصارمة في التصدي للعدوان، واحتل الأمريكيون العراق، ولكن المقاومة الشعبية اندلعت سريعاً، ونجحت في إنزال أكبر الخسائر بجيش الاحتلال، بل إنها صمدت رغم الظروف السيئة، وخيانة أحزاب وطوائف وزعماء وقادة، صمدت للحملات العسكرية المتكررة طوال تلك السنوات منذ عام ٢٠٠٣ وهي على وشك تحقيق اندحار القوات الأمريكية.

نفس الأمر حدث في أفغانستان، فشلت الحكومة والدولة بقيادة طالبان في مواجهة الاحتلال الأمريكي ثم نجحت كحركة شعبية، وبعد أربع سنوات على الاحتلال الذي تم عام ٢٠٠١، أي تحديداً منذ نهاية عام ٢٠٠٥ كانت الحكومة والجيش الأمريكي، وجيوش حلف الأطلسي لا تسيطر إلا على العاصمة، وتزايدت قوة المقاومة التابعة لطالبان، أي أن طالبان ذاتها نجحت كحركة فيما فشلت فيه كحكومة.

الأمر نفسه تكرر مع حماس التي صمدت لكل أنواع ومحاولات التصفية، ولا تزال تنفذ عملياتها وتطلق صواريخها ضد إسرائيل.

نفس المنطق تم في لبنان، فلم يستطع إخراج الاحتلال الصهيوني من الجنوب إلا المقاومة الإسلامية عام ٢٠٠٠ وفي عام ٢٠٠٦ حين نجحت إسرائيل في الحصول على ضوء أخضر أمريكي أوروبي دولي بل وعربي وجزء منه لبناني لتصفية حزب الله ونزع سلاحه وتنفيذ القرار ١٥٥٩ فإنها قد فشلت في ذلك.

لا يرجع ذلك بالطبع إلى قلة أو ضعف الإمكانيات لدى الجيش الصهيوني أو الجيش الأمريكي، بل يرجع إلى أن تلك الجيوش قد تنجح مع جيوش مثلها هي بالضرورة أضعف منها، أو تنجح في مواجهة دول وحكومات ولكنها تفشل بالضرورة في مواجهة حركات ومجتمعات. وهكذا فإن الخبرة الكبرى تقول أنه من الممكن هزيمة الأعداء بحرب المجتمعات وليس الجيوش والدول، وبحرب المنظمات الصغيرة، وبحرب الشعب، وأن الإيمان والإرادة أقوى من الطائرة والدبابة. وهذا من رحمة الله طبعاً بنا وبالبشر جميعاً، لأن من سننه تعالى أن الإنسان أقوى من التكنولوجيا، وأن المجتمعات أقوى من جيوش الظالمين.

مسألة أن الإنسان أقوى من التكنولوجيا، هذه حقيقة دللت عليها آلاف الحوادث، فما معنى أنه في ظروف صعبة للغاية تنشأ حركات مقاومة مثل حماس والجهاد، لا تملك إلا إمكانيات بسيطة، وأنها تستطيع أن تقوم بعمليات استشهادية متكررة في الزمان والمكان، لمدة طويلة وفي كل مكان من أرض فلسطين التاريخية، في القدس وتل أبيب وحيفا على الساحل، في الشمال والجنوب في غزة والضفة، وبديهي أن ذلك اقتضى اختراق تحصينات وتجهيزات واستخبارات صهيونية هي الأقوى من نوعها، ما معنى أن تفشل إسرائيل في منع تلك العمليات رغم جيوش العملاء، رغم الاستخبارات رغم الميزانيات الباهظة، رغم الجيش القوي والتحصينات الضخمة، رغم الأقمار الصناعية، ورغم الدعم العسكري والاستخباراتي الأمريكي، وأن تصل تلك العمليات في كل الظروف الصعبة والسهلة إلى

داخل إسرائيل في القلب وعلى الساحل وفي الشمال والجنوب، معناه ببساطة أن الإنسان أقوى من التكنولوجيا - وهذا من رحمة الله.

ثم معنى أن تستمر حماس والجهاد رغم عشرات الحملات العدوانية واستخدام كل أنواع الطائرات والدبابات والمدفعية والمشاة، واقتحام المدن، وهدم البيوت والجسور والمرافق والضغط على المدنيين.... إلخ ما معنى استمرار قصف إسرائيل بصواريخ القسام بعد ذلك كله؟... معناه: إن الإنسان أقوى من التكنولوجيا، وصاروخ القسام نفسه يؤكد ذلك فهو صاروخ بسيط صغير لا تستطيع شبكة الصواريخ الإسرائيلية " باتريوت وحيتس " والتي تكلفت المليارات من الدولارات أن تتصدى له، ربما لأنه صغير!! ويحقق نوع من الخوف وعدم الأمان بالنسبة للإسرائيلي وهذا ينسف فكرة الصهيونية ذاتها.

الأمر نفسه ينطبق على سلاح الكاتيوشا، وكل من الكاتيوشا والقسام سلاح بسيط يمكن تصنيعه بأبسط الوسائل والخبرات، بل يمكن لطلاب العلوم والهندسة تطويره وزيادة مداه، ولا يمكن كشفه أو التصدي له، وسلاح الكاتيوشا وصواريخ حزب الله مثلاً وصلت إلى معظم المدن الإسرائيلية وحققت نوعاً من الردع وأسقطت قتلى وجرحى.

إنه الإنسان أقوى من التكنولوجيا، وهناك طريقة ما يستطيع بها الإنسان مهما كان ضعفه أن يواجه أعتى القوى، إنها حرب النمل مع الفيل!!.

ليس هذا فحسب... فيمكننا أن نرصد عدداً من الحوادث دللت أن الإنسان أقوى من التكنولوجيا، حتى في مواجهة الجيوش الأمريكية الصهيونية مباشرة.

عملية نسف مقر قيادة القوات الأمريكية " المارينز " في بيروت عام ١٩٨٤ وقتل وجرح مئات الجنود، إنها عملية استشهادية نفذها فرد في مواجهة جيش محصن وقد سئل وقتئذ الرئيس الأمريكي دونالد ريجان في الكونجرس كيف يمكن حدوث ذلك؟ أين التحصينات؟ أين الاستخبارات؟ فأفاد، أن كل التحصينات في العالم قائمة على فكرة خوف المهاجم من الموت، فإذا انتفى هذا الخوف فإنه لا حل هناك... صدق وهو كذوب.

عمليات نسف مقر الحاكم الإسرائيلي في صور عام ١٩٨٥ وغيرها من العمليات المماثلة.

عملية أنصارية عام ١٩٩٨، والتي جاء فيها أقوى وحدة إسرائيلية على الإطلاق " وحدة خاصة يتكلف الجندي فيها ٥ مليون دولار " عن طريق الإبرار الجوي، فوجدت رجال المقاومة بانتظارها ليبيدوا كل القوة الإسرائيلية، وتضطر إسرائيل إلى إلغاء العملية... كيف علمت المقاومة بمكان وزمان العملية وكيف نجح رجال المقاومة في إبادة وحدة إسرائيلية من أفضل وحداتها العسكرية؟!!... إنه الإنسان أقوى من التكنولوجيا.

في عملية الوهم المتبدد " يونيو ٢٠٠٦ " حيث حفر المجاهدون خندقاً بطول ٤٠٠ متر تحت الجدار العازل دون أن يحس بذلك العدو ولا استخباراته، ووصلوا إلى موقع عسكري إسرائيلي في " كرم شالوم " وقتلوا وأسروا ورجعوا... ما معنى ذلك معناه أن الإيمان والإرادة أقوى من الجيش الصهيوني.

عملية " الوعد الصادق " التي تم فيها الهجوم على وحدة صهيونية في جنوب لبنان " زرعيرت " في يوليو ٢٠٠٦ وتم قتل ٩ جنود وأسر جنديين، وجرح العشرات... ما معنى ذلك معناه أنه حتى الجيش الصهيوني بات من الممكن إنزال الضربات به على يد المقاومة، معناه أن الإنسان أقوى من التكنولوجيا، وأن هناك مدد الله دائماً يأتي للمجاهدين الصادقين بعد بذل كل الجهد.

وفي الحقيقة فإن الوقائع من هذا النوع أكثر من أن تحصى والحمد لله رب العالمين.

* * *

الصهيونية وهم قد تبدد

قامت فكرة الصهيونية أساساً من طرف الدول الاستعمارية الغربية على إقامة كيان يهودي في فلسطين يكون بمثابة وكيل عن الاستعمار الغربي في تحقيق مجموعة من الأهداف لمنع نهضة ووحدة وتقدم العالمين العربي والإسلامي ولعل موقع فلسطين المتوسط أو القلب في هذا الصدد ما يحقق هذا الهدف تماماً، وكذلك استهدفت الدول الغربية في ذلك الوقت التخلص من اليهود " كزبالة بشرية " غير مرغوب فيها في أوروبا والغرب، وهكذا فإن إسرائيل ومع تطور منظومة الاستعمار الغربي ووصول أمريكا إلى دور القائد الرئيسي للاستعمار الغربي، أصبحت نوعاً من حاملة طائرات كبيرة رخيصة تحمي مصالح أمريكا في المنطقة، ولكن بعد نهاية المنظومة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق، ومن ثم محاولة أمريكا الوصول بقواتها إلى المنطقة وخاصة في أفغانستان والعراق تقلص أهمية الدور الصهيوني، ولكن الالتزام الغربي ظل كما كان مؤيداً لإسرائيل... ولكن إلى متى؟!.

من ناحية أخرى فإن فكرة الصهيونية بالنسبة لليهود هي أن اليهود عانوا الاضطهاد طويلاً في أوروبا وهذه حقيقة يجب أن نعترف بها رغم كراهيتنا للصهيونية طبعاً وبديهي أن الاضطهاد الأوروبي لليهود لا يعني أن يتم حل مشكلتهم على حساب العرب والمسلمين والفلسطينيين!!.

المهم أن السياسة الغربية نجحت في زرع الفكرة الصهيونية في أوساط اليهود، عن طريق هرتزل وغيره، وهي ضرورة إقامة وطن قومي لليهود ليشعروا فيه بالأمان بعد معاناة الخوف والاضطهاد الطويل... واختيار فلسطين تحديداً لإقامة هذا الوطن القومي لليهود جاء لمخاطبة الوجدان الديني اليهودي طبعاً، انتشرت الفكرة الصهيونية إذن بين اليهود، وتم تجميع عدد كبير منهم من كافة أنحاء العالم وتم إقامة دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨، وبديهي أن الجسم العربي والإسلامي رفض هذا الكائن الغريب، وتمت حروب وصراعات مستمرة في ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٨٢... إلخ إلى اليوم. بل ربما لم تنقطع هذه الصراعات قط، واحتمل اليهود هذه الصراعات على أساس أنهم يقيمون دولة، وعلى أساس أنهم يمتلكون تفوقاً عسكرياً واضحاً تضمنه دول الغرب على كل الدول العربية!!.

ولكن هذا الأمر تغير تماماً الآن، فالصراع لم يعد بين إسرائيل ودول أخرى، بل بين الشعوب وحركات المقاومة وخصوصاً الإسلامية منها، وبديهي أن التفوق العسكري التقليدي الصهيوني في هذا الصدد لم يعد مجدياً، فكل التجارب تقول أن تلك القوى الشعبية بتركيبتها القائمة على الإنسان وليس الآلات نجحت في إلحاق الأذى بالكيان الصهيوني، ونستطيع أن نرصد في هذا الصدد عدد من الأمور:

اكتشاف سلاح العمليات الاستشهادية، وقد تم تنفيذ هذه العمليات في كل الظروف والأحوال المواتية وغير المواتية ورغم تحصينات واستخبارات أمريكا وإسرائيل، فإن تلك العمليات وصلت دائماً إلى قلب إسرائيل شمالاً

وجنوباً ووسطاً حتى الساحل، الأمر الذي يعني أنها مشكلة بلا حل، وقد جربت إسرائيل كل شيء للقضاء على حركات المقاومة من قتل واغتيال وقصف واقتحام واعتقال ووقيعة بين الفلسطينيين... الخ دون جدوى، والمحصلة أن حماس والجهاد مثلاً لا تزالان تعملان رغم كل ما بذلته إسرائيل من مال وسلاح ومناورات لتصفيتهما، وأن صواريخ القسام مثلاً، وهي اختراع بسيط جداً ومتاح لأي طالب هندسة أو علوم لا تزال تضرب المدن الإسرائيلية حتى بعد عملية أمطار الصيف ٢٠٠٦، أي أن ظاهرة المقاومة، وظاهرة الاستشهاد، وظاهرة الصواريخ الصغيرة ظواهر لا يمكن القضاء عليها وهذا يعني أن أي إسرائيلي في أي مكان بإسرائيل لا يشعر بالأمان، يمكن أن يطاله صاروخ أو تطاله عملية استشهادية

على الجانب الآخر، فإن حركة صغيرة مثل حزب الله نجحت في تحرير لبنان من الاحتلال الصهيوني، ونجحت في الصمود في وجه أكثر من محاولة إسرائيلية لتصفيتها، آخرها في عملية " الثمن الرادع " في ٢٠٠٦، بل إن هذه العملية أثبتت أن المدن الإسرائيلية في متناول الصواريخ التابعة للمقاومة، وأن القتلى والجرحى الإسرائيليين بالعشرات، وأن الناس في إسرائيل عليهم أن يذهبوا للخنادق، ويتوقفوا عن العمل، وأن يهرب السائحين وأنه لم ينجح نظام الصواريخ المضادة للصواريخ والذي بنته إسرائيل بتكاليف باهظة لم ينجح في صد صواريخ المقاومة اللبنانية " نظام صواريخ باتريوت وحيتس " وهكذا فإن الشعور بالأمان لدى الإسرائيليين قد انتفى تماماً، فهو في متناول الكاتيوشا دائماً، وهي سلاح

بسيط للغاية ويمكن تصنيعه بتكاليف قليلة وتطويره بوسائل علمية متاحة لطلبة الهندسة والعلوم، أكثر من هذا فإن المقاومة اللبنانية نجحت في صناعة طائرة صغيرة من غير طيار " مرصاد ١ " وهي في الحقيقة مجرد طائرة تشبه الطائرات التي يصنعها الطلاب في نوادي العلوم، أي أنها سهلة رخيصة متاحة، وهذا كله يثبت أن الإنسان بالإرادة والإيمان يستطيع هزيمة أعتى القوى، وهذه سنة من سنن الله تعالى، وهذه الطائرة ذاتها " مرصاد ١ " نجحت في تدمير بارجة حربية إسرائيلية، إذن فإن الإحساس بالأمان لدى الإسرائيليين قد انتفى، والإحساس بالثقة في النفس وفي مدد الله تعالى لدى حركات المقاومة ولدى الشعوب يزداد كل يوم، وهذا أمر له دلالاته الخطيرة.

إسرائيل لجأت أخيراً إلى بناء جدار عازل، ووضعت فيه أحدث التقنيات، وقررت أن تصفي جميع المستوطنات الصهيونية خارج الجدار، وأن يعيش كل الإسرائيليين خلف الجدار، ورغم ما في هذا الأمر من دلالة على الخوف ودلالة على التراجع، فإن هذا الجدار ذاته تم اختراقه عن طريق حفر نفق تحته في عملية الوهم المتبدد التي نفذتها ثلاث حركات فلسطينية " حماس - لجان المقاومة الشعبية - جيش الإسلام " ووصلت عناصر المقاومة إلى موقع عسكري إسرائيلي في كفر سالم " كفار شالوم " وقتلت وجرحت ودمرت دبابات، ثم اختطفت جندياً وعادت من حيث أتت وهذا يعني مباشرة، أن قدرات المقاومة عالية، وكفاءة عناصرها قوية، ولكن ما هو أخطر أن ذلك يثبت أن جيش إسرائيل نفسه أصبح في متناول يد المقاومة، أي أن

الدرع الأخير لدى الإسرائيلي " أي جيش الدفاع " بدأ يشرخ ومن الممكن أن ينكسر في أي لحظة، وهذا معناه ضياع الدرع الأخير للأمان بالنسبة للإسرائيلي العادي، وهو أمر فهمه قادة العدو فجن جنونهم ومارسوا العدوان وضرب المدنيين في غزة بلا هوادة، وألقوا بكل ثقلهم لتصفية حماس في عملية " أمطار الصيف "، ولكن لا تزال حماس موجودة، ولا تزال صواريخ القسام تنطلق.

الأمر ذاته يمكن أن نلمسه في العملية الأخيرة التي نفذها حزب الله في جنوب لبنان ضد دورية عسكرية صهيونية في مزارع شبعا المحتلة، " عملية الوعد الصادق " تلك العملية التي أسفرت عن قتل ٩ جنود إسرائيليين وأسر جنديين وجرح العشرات، العملية بدورها تقول أن المقاومة يمكن أن تدخل في معركة مباشرة مع الجيش الصهيوني وتنتصر عليه، وتقول أن استخبارات المقاومة أفضل من استخبارات الجيش الصهيوني، وتقول أن الجيش الصهيوني أي الدرع الأخير للأمان بالنسبة للإسرائيلي يمكن أن يصاب بشروخ، ويمكن من ثم كسره في النهاية وهكذا فنحن أمام حقائق مستجدة لم يعد من الممكن على إسرائيل تجاهلها وهي:

أن حركات المقاومة غير قابلة للتصفية.

أن تلك الحركات بما لديها من أدوات بسيطة قادرة على إلغاء فكرة الأمان لدى الإسرائيلي، فهم يصلون إليه في المقاهي والمطاعم، في الجامعات والمدارس والمصانع وصواريخهم تصل إليه في كل المدن.

أنـه حتـى الجيش الصـهيوني نفسـه فـإن المقاومـة قـادرة لـيس علـى الصمود أمامه فقط، بل وإنزال الهزائم النوعية والتكتيكية به.

أنه حتى الجدار العازل يمكن الحفر تحته والوصول إلى أي مكان في إسرائيل.

وهكذا فإنـه مهمـا حاولـت القيـادة الصـهيونية التماسك والظهور بمظهر القوة أمام شعبها، فإن الحقـائق علـى الأرض تقـول ببسـاطة أن فكـرة الأمـان لـدى الإسرائيلي قد انتهت، وأن هذا العامـل سيحدث تفاعلاتـه علـى المـدى القصير والمتوسط والطويل، وإذا كانت إسرائيل قد قامت لتحقيق وطن آمن لليهود، فإن هذا المكان أي إسرائيل هو أقل الأماكن أمانـاً فـي العـالم بالنسبة لليهـودي، وهـذا ينسـف فكـرة الصـهيونية تمامـاً بالنسـبة لليهـود، وإذا كـان الجيل الأول في إسرائيل قبلَ التضحية ناظراً إلى المستقبل فإن الأجيال التالية اكتشـفت أن المسـألة بـلا نهايـة وأن المسـتجدات الاسـتراتيجية ودخـول عـالم الحركات الشعبية وسلاح الاستشهاد والصواريخ الصغيرة وغيرها وهو أمـر بلا حل حتى الآن، ومن ثم فإن هؤلاء سيفكرون بالضرورة فـي البحـث عن مكان آخر غير إسرائيل للعيش فيه بأمان.

والحقيقـة أن عـام ٢٠٠٦ هـو عـام مفصـلي، فـي تـاريخ نهايـة الفكـرة الصهيونية، وبداية زوال إسرائيل!!.

* * *

مستقبل النضال الفلسطيني بعد عملية أمطار الصيف

ما يحدث في غزة خصوصاً، وفلسطين عموماً هذه الأيام، ليس أمراً تكتيكياً، بل هو يدخل في باب الاستراتيجية الجديدة لدولة إسرائيل ومن ثم فإن له آثاراً كمية ونوعية كثيرة ومتنوعة يجب أن ندركها لكي نستطيع أن نواجهها أو على الأقل نحسن التعامل معها، فنقلل الآثار السلبية على قدر الإمكان ونزيد من الإيجابيات إن كان هناك إيجابيات.

أدركت إسرائيل من خلال مراكز الأبحاث الاستراتيجية ومن خلال قدرتها على معرفة المعلومات داخل الإدارة الأمريكية وغيرها أن المشروع الأمريكي الإمبراطوري يعاني من تراجع كبير وأن الحرب الأمريكية على ما يسمى بالإرهاب قد خفت الحماس لها داخل المجتمع الأمريكي وأصبحت مجرد حرب دفاعية بالنسبة للإدارة الأمريكية، وأن أمريكا قد هزمت بالفعل في العراق ومن ثم فإن الانسحاب الأمريكي من العراق بات مسألة وقت، وهكذا فإن على إسرائيل أن تعيد بناء استراتيجيتها ويخلص الجنرال " إيلياهو فركشن " رئيس جناح الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية في تقرير موقف استراتيجي استخباراتي إلى أن المخاطر الحقيقة على إسرائيل لم تعد الحرب الكلاسيكية بل الحركات الإسلامية المقاومة. وأن على إسرائيل أن تقوم بنفسها بضرب وتفكيك هذه الحركات خاصة الفلسطينية منها وهكذا فإن الحملة العسكرية الإسرائيلية على غزة والضفة والمسماة بأمطار الصيف

تدخل في هذا الإطار، فالحملة واسعة جداً، واستمرت لمدة طويلة، وتم استخدام كل الأسلحة فيها من طائرات ثقيلة وطائرات مروحية ومدفعية ودبابات وسفن حربية... إلخ، كما أن الأهداف التي تم ضربها داخل غزة والضفة شملت الجسور والكباري والوزارات والمدارس ومرافق الكهرباء والمياه، أي أنها محاولة للمزيد من حصار حكومة حماس، وفض الجماهير عنها، لأن تلك الممارسات الصهيونية تزيد من معاناة الفلسطينيين، فبعد حصار الجوع وعدم صرف المرتبات، يأتي ضرب المرافق أي تحويل حياة الفلسطينيين إلى جحيم لا يحتمل، وتهدف إسرائيل بذلك إلى فض الجماهير عن حماس، وإحداث حالة من عدم القدرة على احتمال حكومة حماس، ومن ثم إسقاط حكومة حماس " ثم اعتقال ثلث وزراء حماس وعدد كبير من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني التابعين لحماس " بالإضافة إلى الممارسات التقليدية الصهيونية من ضرب المدارس والجامعات والمراكز الطبية والاجتماعية التابعة لحماس ومطاردة كل عناصر حماس من كل المستويات الأفقية والرأسية أي أن المطلوب هو رأس حماس، وتصفيتها تماماً، وبديهي أن كون إسرائيل تستهدف ذلك لا يعني إن شاء الله نجاحها فيه، بل إن عناصر القوة والاستمرار في حماس وحركات المقاومة أكبر من طاقة إسرائيل ومن طاقة أمريكا ذاتها، وهذه خبرة الشعوب وخبرة التاريخ.

على كل حال فإن الهدف المعلن وهو تحرير الجندي الإسرائيلي الأسير "جلعاد شاليت " لم يعد ينطلي على أحد، ولم تكن عملية الخطف هي الأولى من نوعها، فقد سبقتها ٨ عمليات خطف لم تؤدي إلى مثل هذه المعارك

الكبيـرة بـدءاً مـن أسـر الجنـدي الإسـرائيلي " العريـف سـبورتس " فـي فبراير ١٩٨٩ وصولاً لأسر الجندي الإسرائيلي " أوليك شايحط " في يوليو ٢٠٠٣.

وإذا كان من المعروف استراتيجياً وتاريخياً أن هناك أحداث معينـة تغير مسار التاريخ، ربما تكون تلك الأحداث كبيرة أو متوسطة أو صغيرة، ولكنها شـديدة التـأثير وأعتقـد أن عمليـة " الـوهم المتبـدد " التـي قـام فيهـا ثـلاث مجموعات مقاومة فلسطينية هي كل من حماس، ولجـان المقاومـة الشـعبية، وجيش الإسلام بحفر نفق طولـه مئـات الأمتـار. وتنفيذ عمليـة خلف خطوط الجيـش الإسـرائيلي تـم فيهـا قتـل وجـرح وأسـر جنـود إسـرائيليين ومـن ثـم الانسحاب بنجـاح بعد معركـة مذهلـة فـي " كفـر سـالم " فـي يـوم ٢٥ / ٦ / ٢٠٠٦ هي من العمليات التي ستكون مفصلية في التاريخ الفلسطيني، لأنـها أولاً تمت ضد الجيش الصهيوني وأعترف قادة هذا الجيش بـأن مـن نفذوها كانوا يتمتعون بكفاءة عالية جداً، ولأنـها ثانياً تمت خلف خطوط ذلك الجيش، ومن خلال عمل استمر التجهيز لــه عدة شـهور بمـا فيهـا الحفـر تحت أقدام الجيش الصـهيوني دون أن يشـعر بـذلك، أي أنـهـا مـن الناحيـة الاستخباراتية تثبـت كفـاءة اسـتخبارات وسـرية المقاومـة فـي مواجهـة فشـل الاسـتخبارات الإسـرائيلية، وهـذا يعنـي أن بإمكـان تجمعـات شـعبية خـداع الـدول الجيـوش، ومن ثم النجاح ضد أقوى الجيوش دون إغفال مدد الله تعالى طبعاً الذي ينزل على المجاهدين الذين استنفذوا الجهد فـي الأخذ بالأسباب والإيمـان معـاً!!. وفي الحقيقة فإن هذه العملية من الناحية الدوليـة، ومـن الناحيـة الفلسـطينية

لا يمكن أن تخضع لأي نقد لأنها تمت ضد قوات مسلحة، بل إن الإسرائيليين أنفسهم لا يجرؤون على إدانتها، فوزيرة السياحة الصهيونية كانت قد دعت الفلسطينيين أنفسهم إلى عدم مهاجمة المدنيين والاقتصار على مهاجمة العسكريين وأن مهاجمة العسكريين أمر مشروع، وكذا اعتبرت حركة السلام في إسرائيل أن الجندي الصهيوني الذي تم اختطافه في تلك العملية هو أسير أي أنها تقر بواقع مشروعية العمل ضد الجيش الصهيوني، والعملية ذاتها تدل على أن هناك إمكانية وجود تعاون بين القوى الفلسطينية المجاهدة على اختلاف مشاربها وهذا تطور نوعي في أداء تلك الحركات بالإضافة إلى ظهور اسم جديد في حركات المقاومة وهو جيش الإسلام، الذي وصفه بعض المراقبين بأنه الذراع العسكرية لتنظيم القاعدة في فلسطين، أو هو نوع من ظهور فكر القاعدة دون اتصال بقياداتها المعروفة في فلسطين، المهم أن هناك تطور في الاتجاه الأخطر بالنسبة لأمريكا وإسرائيل، وأن الفلسطينيين ينتقلون إلى خانة فقد الثقة والأمل في أي نوع من الحوار مع إسرائيل وأمريكا، بل اقتربوا كثيراً من أسلوب فكر القاعدة حتى دون وجود علاقات تنظيمية معها، بالإضافة إلى ذلك فإن نجاح عملية " كفر سالم " أو " الوهم المتبدد " قد بددت وهم الجيش الصهيوني وأسقطته من عقل الشعب الإسرائيلي كذراع فولاذية يمكن الحماية بها والارتكاز عليها، وإذا كانت المقاومة كانت قد نجحت في الوصول إلى المدنيين الإسرائيليين في كل مكان، ثم ها هي تنجح في الوصول إلى جنود الجيش ذاته، فإن إسرائيل ذاتها تصبح في مهب الريح، ويصبح المشروع الصهيوني برمته في مهب

الريح، لأنه لم يعد هناك أمان لا لمدني، ولا عسكري إسرائيلي داخل فلسطين المحتلة، وهذا يعني بداية النهاية لدولة إسرائيل ذاتها ويعطي الثقة في نجاح نهج المقاومة، وكذا فإن ما تعانيه حكومة حماس بعد مشاركتها في السياسة، وعدم حصولها على أي مكسب لها أو لشعبها بعد المشاركة السياسية تلك يدفع الشعب الفلسطيني في اتجاه المقاومة، بل باتجاه أشد إفرازاتها تشدداً خاصة بعد قيام إسرائيل باستهداف حياة الفلسطيني من ماء وكهرباء وجسور وكباري... أي أنه بالسياسة وصلنا إلى الموت جوعاً وظلاماً وعطشاً، فربما بالمقاومة نصل إلى الكرامة على الأقل وهكذا فإن الشعب الفلسطيني سيعرف طريقه بالصبر، أو حتى باليأس ومستقبل النضال الفلسطيني سيتحدد على ضوء تمسك حماس بالمقاومة وتعاونها مع القوى المجاهدة التي عرفت منذ البداية، أن استحقاقات السياسة ربما تؤثر على مصداقية المقاومة ومن ثم فالطريق الوحيد هو المقاومة.

* * *

سبع مرات إحداهن بالتراب

سيناريوهات إسرائيل وسيناريوهات حماس

هل يمكن أن نقول أن هناك لعبة القط والفأر المشهورة تليفزيونياً بين إسرائيل وحماس؟ وهل يمكن أن تكون رشاقة الفأر وذكاءه أقوى من مؤامرات القط؟ وهل يمكن أصلاً أن تكون هناك مصالحة ومفاوضات بين القط والفأر؟.... سنبدأ بالخبرة التاريخية المعروفة والتي تقول أن السقوط في التفاوض بالنسبة لأي قوة مناضلة هو في الحقيقة حكم بإعدامها ونهايتها، وأن قدرة الأعداء على تصفية حركة مناضلة هي قدرة محدودة، ومن ثم فإن استدراجها إلى التفاوض هو الطريق الوحيد المتاح أمام الأعداء لعزل الحركة عن جماهيرها ومن ثم ضربها بعد ذلك وبخصوص إسرائيل، فإن النفسية اليهودية الصهيونية لا تترك ثأرها أبداً، وغير قادرة أصلاً على التسامح، وقد فعل ياسر عرفات كل شيء لإرضاء إسرائيل فلم ترض عنه، وذلك لأنه كان متهماً لديها بإهدار دماء يهودية في وقت ما من مراحل نضاله، ومن ثم فإن العقاب اليهودي يجب أن ينزل به، وقد فعلت إسرائيل أشياء تؤكد ذلك مع زعماء ألمان نازيين، المهم أنه بالنسبة لإسرائيل فإنك لو غسلت ثوبك الثوري سبع مرات إحداهن بالتراب فلن تتركك إسرائيل بدون عقاب، وقد عاقبت إسرائيل أو حاولت كل من قتل يهوداً، حاصرت ياسر عرفات في المقاطعة ثم جرعته السم في النهاية، رغم أنه غير ميثاق المنظمة واعترف بإسرائيل وأدان الكفاح المسلح... الخ... ولم تعط إسرائيل لأبي مازن أي شيء رغم كل ما قاله وفعله لأن الحدأة لا تلقي بالكتاكيت،

وهكذا فمن الناحية الواقعية فإن حماس التي نفذت عناصرها عمليات استشهادية وتسببت من ثم في قتل مئات الإسرائيليين - وهذا حقها طبعاً - لن تكون بمنأى عن العقاب الإسرائيلي، سواء فاوضت أو لم تفاوض، اعترفت أو لم تعترف بإسرائيل، ثم إن المتاح إسرائيلياً قليل جداً، لم يرض به عرفات في كامب ديفيد الثانية عام ٢٠٠٠ بل لم يرض عرفات يومها بأكثر مما هو متاح الآن....

إسرائيل تريد من حماس " حكومة حماس " أن تعترف بإسرائيل وأن تنبذ العنف، بل وتقوم بنفسها بتفكيك البنية التحتية لنفسها ولغيرها من جماعات العنف - حماس والجهاد والجبهة الشعبية ولجان المقاومة الشعبية وكتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح -، وهو أمر مستحيل نظرياً وعملياً لأن معناه فقدان المصداقية الشعبية، وكذلك الدخول في حرب مع جناحها العسكري، والأجنحة العسكرية الأخرى التابعة للجماعات والحركات الأخرى، أي الحرب الأهلية.

والحقيقة أن حماس موقفها دقيق وصعب، فهناك حصار أمريكي إسرائيلي أوروبي وحكومي عربي أيضاً ضدها، وهناك معاناة اقتصادية، ولكن الجوع ولا الركوع، وقد وصل هذا الحصار الاقتصادي إلى حد منع البنوك العربية والفلسطينية ذاتها من تحويل الأموال التي جمعتها الشعوب العربية لصالح الحكومة الفلسطينية إلى داخل فلسطين... إلى متى يكون هذا الصمود، وهل حقاً يصبر الشعب الفلسطيني على حصار الجوع والمعاناة وإلى أي مدى، هذا ما تراهن عليه إسرائيل وأمريكا على المدى الطويل

والمتوسط، ولكن حماس تمتلك هامشاً هاماً من المناورة، هو أولاً حالة انتفاضة شعبية عربية شاملة يساعدها عليها انتمائها إلى تيار سياسي هو الأقوى الآن في الشارع العربي، وهو ثانياً الخوف الإسرائيلي التقليدي من وصول الأمور في الأراضي المحتلة إلى حالة الفوضى الشاملة إذا انهارت حكومة حماس، إسرائيل بالطبع لا تريد الوصول إلى حالة انهيار حكومة حماس اللهم إلا إذا كان البديل هو أبو مازن وفتح من جديد وهو أمر صعب جداً الآن، فلا الأوضاع داخل فتح تسمح به، ولا الأوضاع داخل الأراضي المحتلة تسمح به، وهكذا فإن السيناريو الإسرائيلي المفضل هو الضغط بكل الوسائل على حماس للاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف، والدخول في مفاوضات ثم تماطل إسرائيل كعادتها، وتنتهي مصداقية حماس الشعبية، ثم لا مانع أن تقوم إسرائيل بعدها بتصفية من تشاء من قيادات حماس المتورطين من وجهة نظرها في أعمال عنف سابقة، وهكذا تخسر حماس الدنيا والآخرة، وإسرائيل وأمريكا فعلتا كل شيء من أجل الوصول إلى هذا السيناريو، الحصار الاقتصادي، المشاكل الأمنية مع عناصر من فتح، الحصار السياسي الذي وصل إلى درجة عدم استقبال وزراء خارجية دول عربية لوزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار، الضغط عن طريق افتعال مؤامرة حمساوية في الأردن، الحصار الإعلامي، وكل أنواع الضغوط عموماً وأمريكا لم توفر شيئاً في هذا الصدد يمكن فعله، حتى لو كان الضغط على الدول العربية والتدخل في شؤونها وإخراج العين الحمراء لها، أو دفعها إلى ممارسة نوع من الضغط على حماس وحتى لو كان التدخل الفج في شؤون

البنوك العربيـة والفلسطينية وأعتقد أن أوراق حمـاس أكثـر... لأن إسـرائيل وأمريكا لا ترغبان في حدوث الفوضى المتوقعة إذا انـهـارت حكومـة حمـاس بدون بديل فتحاوي، ومن ثم فإن صمود حماس يعني فتح ثقب كبير في جدار السياسة الصهيونية والأمريكية اعتماداً على مدد الله وقدرة الله، والله تعالى لن يتخلى عن عباده الصامدين الصابرين.

* * *

الأفغــان..
وهواية إسقاط الإمبراطوريات

حادث السير الذي وقع في العاصمة الأفغانية كابول قبل عدة أيام بين مدرعة أمريكية وسيارات مدنية أفغانية والذي أدى إلى اندلاع مظاهرات ضد الوجود الأمريكي، وإطلاق القوات الأمريكية النار على المتظاهرين، مما أدى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى.. هذا الحادث كان يمكن أن يمر مثل غيره من حوادث السير بدون رد فعل كبير، ولكن أن يكون هذا الحادث سبباً في اندلاع مظاهرات واسعة النطاق، أو شبه ثورة شاملة في العاصمة الأفغانية ومهاجمة منازل ومصالح الأجانب، والسفارة الأمريكية والقصور الرئاسية والمراكز الحكومية، ويصل الأمر إلى حد نشر الدبابات في الشوارع، وإخلاء السفارة الأمريكية من الموظفين، وهروب عدد كبير من الأجانب المقيمين في العاصمة الأفغانية، يعني أن الحادث كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، أو بمعنى آخر أن الرفض الشعبي الأفغاني للاحتلال الأمريكي، وللحكومة التابعة للأمريكان في كابول هو من العمق والقوة بحيث لم يعد بالإمكان تجاهله أو التعتيم عليه.

ثورة كابول إذن والتي اندلعت يوم ٢٩ مايو ٢٠٠٦ هي في رأيي المقدمة الأولى لهزيمة أمريكا في أفغانستان، ومن ثم تحرير البلاد من الاحتلال وعودة البلاد إلى أهلها، والإطاحة بالحكومة العملية المرتبطة شكلاً ومضموناً بالاحتلال؛ وعلينا أن ندرك المعاني الكامنة في توجّه المتظاهرين

إلى الحي الدبلوماسي ومهاجمة المصالح الأجنبية؛ إنه نوع من إعلان الرفض لكل القوات الأجنبية التابعة لحلف الأطلنطي والأمم المتحدة في أفغانستان - وكذا فإن ترديد شعارات من مثل الموت لأمريكا، الموت لكرزاي تعني أن الأفغان قد حدّدوا هدفهم، تحرير البلاد من الاحتلال وعملائه.

المسألة كانت من القوة والاتساع بحيث إن جميع المراقبين ووكالات الأنباء وصفتها بأنها أسوأ اضطرابات وأعمال عنف منذ سقوط نظام حركة طالبان عام ٢٠٠١، والبعض بدوره اعتبر الأمر صحوة تقليدية بدأت تظهر ملامحها في أفغانستان على أساس أن الأفغان عادة يسكتون ثلاث أو أربع سنوات، ثم يثورون من جديد ضد الاحتلال الأجنبي، وأن اسم الأفغان ارتبط بإسقاط إمبراطوريات، وأنه شعب يرفض دائماً الخضوع لحكم الأجانب.

وفي الحقيقة فإن اندلاع المقاومة الأفغانية من جديد، وعلى نطاق واسع بات حقيقة معروفة في أفغانستان، وانهيار وضعف وتهافت حكومة كرازي بات أيضاً حقيقة معروفة، لدرجة أن النظام الأفغاني العميل راح يتهم باكستان مثلاً بدعم المقاومة الأفغانية، وهو من نوع حجة البليد، وبديهي أن من الصعب تصديق ذلك، قد يكون هناك دعم شعبي باكستاني للمقاومة الأفغانية، أو نوع من التداخل العرقي للبشتون على جانبي الحدود بين البلدين، ولكن الأمر لابد وأن يكون نوعاً من الدعم الشعبي الباكستاني للأفغان رغم أنف حكومة الجنرال برويز مشرف، الذي فعل كل شيء من أجل أمريكا، وهو الذي هزم أو تسبب في هزيمة طالبان أصلاً، ودوره في مناهضة تنظيم القاعدة أكبر بكثير من الدور الأمريكي والأفغاني، وصحيح

أنه حصل على جزاء سنمار من الأمريكان، عندما أعلنت الإدارة الأمريكية تحالفاً استراتيجياً مع الهند، ولكن هذا يدخل في باب من أعان ظالماً سلّطه الله عليه، وهي سنة تقليدية معروفة ومجربة، وحالة الجنرال برويز مشرف خير مثال عليها.

الأعمال الفدائية التي يشنها مقاتلون تابعون لحركة طالبان أو القاعدة في أفغانستان أصبحت من القوة والانتشار بحيث إنها تشكل حرب تحرير شعبية كاملة، ولا يمكن وصفها بحالات محدودة، بل أصبحت تنافس الحالة العراقية وأحياناً تزيد عليها، والإخفاق الأمريكي العسكري في العراق وأفغانستان بات حقيقة مؤكدة، والهزيمة الأمريكية قادمة لا محالة، والمسألة مسألة وقت والباقي كله تفاصيل، إنها إرادة الشعوب التي إن اعتمدت على مدد الله فلن يهزمها أحد، ونلاحظ في حالة العراق وأفغانستان أن دول الجوار تتآمر على المقاومة، أو لا تبدي ترحيباً بها على الأقل. وهذا يعني أن الظروف ليست ولن تكون حائلاً دون المقاومة والتحرير. كما نلاحظ أن الأفغان بدؤوا يستخدمون سلاح العمليات الاستشهادية، وهو نقلة نوعية هامة على أكثر من مستوى سياسي وعقائدي وعسكري واستراتيجي.

اندلاع المقاومة الأفغانية، وظهور طالبان من جديد على مسرح الأحداث، بل وسيطرة مقاتلي طالبان على مناطق كبيرة في الشرق والجنوب، وانحسار النفوذ الحكومي في العاصمة الأفغانية وحدها، ثم تخلخل النفوذ الحكومي في العاصمة نفسها يعني أن نهاية الأمريكان باتت قريبة.

وعلى كل حال فإن هناك أسباباً تقليدية، وأخرى مستجدة دفعت الأمور إلى هذا النحو، منها:

- العامل التقليدي في رفض الأفغاني للوجود الأجنبي، وعادة ما يسكت الأفغان سنوات قليلة على الاحتلال، ثم تبدأ عملية المقاومة.

- إخفاق الحكومة الأفغانية في تحقيق أي نهضة اقتصادية، وتفشي الفساد والمحسوبية والفلتان الأمني، مما جعل الأفغاني يشعر بكذب الوعود الأمريكية والحكومية، وأن فترة حكم طالبان كانت أكثر استقراراً، فضلاً عن عامل الكرامة العرقية والدينية.

- تغيرات استراتيجية وتكتيكية على المسرح الدولي بين باكستان وأمريكا والهند ثم إيران، وضعف الروح المعنوية للجيش الأمريكي بسبب المقاومة العراقية، واكتشاف عدد كبير من القوى الدولية والمحلية أن المشروع الأمريكي قد أخفق، ومن ثم فإن المراهنة عليه خسارة كبيرة، ومن ثم ضرورة مد الجسور مع أعداء المشروع الأمريكي، أو حتى الانخراط في مشروع لمقاومة الأمريكان. والحقيقة الواضحة للعيان الآن أن هناك (٣٥) ألف جندي من حلف الناتو في أفغانستان، منهم (١٦) ألف جندي أمريكي، مع دعم جوي هائل، لم يستطيعوا تأمين كابول ذاتها أو الجزء الرئاسي - على غرار المنطقة الخضراء في بغداد - من كابل، أما باقي أفغانستان فهي تحت السيطرة أو النفوذ القبائلي - بعضها يتحالف مع الأمريكان خاصة في الشمال، والآخر مع طالبان في الجنوب والشرق، وجزء محدود تابع للحزب الإسلامي "قلب الدين حكمتيار"، وهو جزء متحالف مع طالبان والقاعدة.

المذابح الأمريكية في العراق.. إلى متى؟

كشفت الشبكات الإعلامية مؤخرا عن وقوع مذبحة مروّعة ارتكبتها قوات الاحتلال الأمريكي في العراق في مدينة الإسحاقي شمال بغداد، وقد أسفرت تلك المذبحة حسب وسائل الإعلام عن قتل ١١ مدنياً عراقياً، من بينهم خمسة أطفال وأربع سيدات في مارس ٢٠٠٦. وكانت دوائر الجيش الأمريكي قد قالت وقتها: إن القتلى سقطوا بسبب انهيار أحد المنازل في البلدة، ولكن شريطاً مصوراً تم العثور عليه فيما بعد كشف عن وجود مذبحة قام بها الجنود الأمريكان بدم بارد.

قبل ذلك بعدة أسابيع ارتكبت نفس القوات مذبحة في مدينة الحديثة العراقية، قتلوا خلالها ستة أطفال وسبع نساء وعدداً آخر من الشيوخ والرجال. بالطبع يمكن أن نجد أن مذبحة قد حدثت تقريباً في كل مدينة أو قرية عراقية على يد قوات الاحتلال الأمريكي أو البريطاني أو غيرهما، وقد تم الكشف عن بعض تلك المذابح والانتهاكات، ولكن غير المعروف وغير المكشوف منها أكبر بكثير جداً من المعروف والمكشوف، لدرجة أن رئيس وزراء العراق ذاته - جواد المالكي - وهو من التحالف العراقي المتعاون مع أمريكا، قال: إن عمليات القتل الأمريكي للعراقيين أصبحت بمثابة ظاهرة يومية، وأن العنف ضد المدنيين العراقيين أصبح ظاهرة روتينية يمارسها جنود الاحتلال الذين لا يحترمون الشعب العراقي، وأن هؤلاء الجنود يدهسون الناس بعرباتهم، ويقتلونهم لمجرد الشك فيهم.

ولنا أن نتصور مدى ما وصل إليه الحال من مثل هذا التصريح من رئيس الوزراء العراقي - المتحالف والمتعاون والمستند أصلاً في وجوده في السلطة إلى القوات الأمريكية المحتلة.

في كل مرة يتم الكشف عن مذبحة أمريكية أو انتهاك لحقوق الإنسان يُقال: إن القوات الأمريكية كانت تبحث عن المتمردين، أو أن أهالي تلك القرية أو المدينة يأوون الإرهابيين أو الثوار أو يساعدونهم، أو أن تلك المذابح تمّت من أجل البحث أو القبض على الثوار. حدث هذا الأمر، ونفس التسويغ في مذابح الأمريكان في قرية ماي لاي الفيتنامية ١٩٦٨، وفي قلعة جانجي حين قتلوا مئات الأسرى الأفغان، وفي قندهار، وفي أفغانستان عام ٢٠٠١، وفي سجن أبي غريب ٢٠٠٤، وفي الرمادي، وتل اعفر، والفلوجة، والحديثة والإسحاقي، والبصرة.. والقائمة تطول!

والغريب أن الصفاقة الأمريكية لا حدود لها؛ في كل مرة يتم الإعلان عن لجنة تحقيق، ومحاكمات وتصدر إدانات يتم فيها تقديم كبش فداء، دون النظر إلى أن ذلك تم بأوامر من مستويات قيادية عليا في الجيش الأمريكي، بل والقادة السياسيين أنفسهم، وفي كل مرة يعلن القادة الأمريكيون عن ضرورة تنظيم دورات تدريبية للجنود على أخلاقيات وقواعد الاشتباك، ومع ذلك تتكرر الحالات وتزداد انتشاراً، والأفضل طبعاً أن تنظم الأمم المتحدة دورات تدريبية للقادة السياسيين في أمريكا حول أخلاقيات احترام الآخر واستقلال الدول والشعوب، وعدم التدخل في شؤون الآخرين، وما نُشِر من أنباء حول حادث أو مذبحة "الحديثة" يؤكد أن الأمر ليس سلوكاً فردياً، بل

جريمة مؤسسة، والصحيح أنه جريمة حضارة كاملة؛ لأن هذه الجرائم الجديدة لا يمكن عزلها عن الجرائم التاريخية الممتدة في الزمان والمكان، والتي ارتكبتها أوروبا ثم أمريكا في حق المستعمرات، أو السود، أو الهنود الحمر، أو الفلسطينيين... إلخ، مما يؤكد أننا بصدد وجود مناخ عنصري داخل الحضارة الغربية يقود إلى مثل هذه الجريمة، ويسوغها أحياناً ويتغافل عنها أحياناً أخرى، أو يقدم كبش فداء صغير لنسيانها أو تخفيف الضغط حولها، أو عدم وصول الشعوب إلى حقيقة أن الطريق الوحيد للتحرر هو المقاومة، وليس البحث عن إمكانية وجود ضمير في الغرب.

وإذا أخذنا مجزرة "الحديثة" كنموذج، وحسب ما نقله مراسل الأهرام في واشنطن الزميل خالد داود؛ بأن أحد جنود الاحتلال من مشاة البحرية صرح بأنهم كانوا ينتقلون من منزل إلى منزل يقتلون ساكنيها بغض النظر عن استغاثة الأمهات وتوسلات الآباء وصرخات الأطفال، قتلوا أطفالا وشيوخاً عاجزين عن الحركة على كرسي متحرك، وأن العملية كانت عبارة عن عملية إعدام منظم للمدنيين، كرد على مصرع أحد جنود الاحتلال يوم ١٩ نوفمبر ٢٠٠٥ بعد اصطدام مدرعة بشحنة ناسفة كانت مزروعة على جانب الطريق بالقرب من مدينة الحديثة.

وبدهي أن تلك القنبلة زرعها رجال المقاومة الذين لا يستطيع الأمريكان الوصول إليهم، فانتقموا من المدنيين العزل، وهو أمر ينمّ عن الجبن والانحطاط الفردي والمؤسسي، والحضاري لأمريكا.

***

الصومال عودة للاستقرار
أم صراع لأسباب أخرى

الصومال، الدولة والشعب، الآمال والأحلام، الموقع المتميز والمشاكل المزمنة، الصومال ذلك البلد العربي الإفريقي الذي يقع على ساحل المحيط الهندي وخليج عدن، ويملك ساحلاً من أطول السواحل الإفريقية مع الأخذ في الاعتبار أن دولة جوار كبيرة هي إثيوبيا ليس لها منفذ كبير على البحر، الأمر الذي يجعل حلم الوصول إلى المياه من خلال الصومال أو إريتريا أمراً مثيراً للمشاكل طبعاً بالإضافة إلى منطقة أوجادين الصومالية التي تسيطر عليها إثيوبيا، تبلغ مساحة الصومال حوالي ٦٥٠ كيلو متر مربع، وعدد السكان حوالي ١٠ مليون، تعتمد على الزراعة والرعي ولكنها تمتلك أيضاً اليورانيوم، وما أدراك ما اليورانيوم والحديد والقصدير والنحاس.

استقلت الصومال عام ١٩٦٠، ولكنها حملت مع استقلالها الكثير من عناصر عدم الاستقرار، فهناك حلم صومالي بضم كل الأراضي الصومالية، الصومال الفرنسي أو جيبوتي وأوجادين التي تسيطر عليها إثيوبيا، وبونت لاند، وصومال لاند، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الخطير على ساحل المحيط الهندي وتحكمها في كثير من عناصر التأثير في القرن الإفريقي، ويجاورها من الغرب إثيوبيا، ومن الجنوب الغربي كينيا. أي أن هناك أطماع دولية وإقليمية تحيط بالصومال

ولكن الصومال تملك عنصر قوة كبير وهو أنه رغم التعدد القبلي والعشائر إلا أن كل شعب الصومال مسلم سني على المذهب الشافعي.

منذ يناير عام ١٩٩١ لم يعرف الصومال الاستقرار، حيث انقسم الصومال منذ ذلك الوقت إلى مناطق متنازعة، يسيطر على كل منها أحد أمراء الحرب حيث السطوة والنفوذ والطغيان والإتاوات والحواجز والانحلال الأخلاقي، وتم عقد ١٤ مؤتمراً للمصالحة منذ عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٦ دون حل حقيقي لتلك المشكلة. ووصل عدد أمراء الحرب أحياناً إلى ٢٢ أمير، وفي مقديشيو وحدها كان هناك ٧ أمراء من أمراء الحرب مارسوا الفساد والإفساد، ويعترف مارك لامي في صحيفة نيويورك تايمز أنه في مقديشيو مثلاً اعتاد رجال الميليشيات اقتحام المنازل وسحب امرأة أو فتاة إلى الشارع واغتصابها، وكان من المعتاد سماع أصوات الرصاص ويضع المسلحون المتاريس على الطريق ويحصلون على الضرائب من أي شخص يمر بهم.

استمر ذلك الوضع ١٥ عاماً، إلى أن نجحت قوات المحاكم الإسلامية في السيطرة على الموقف، وإنهاء عصر أمراء الحرب والعودة إلى الاستقرار، فمع انتصار المحاكم الشرعية وغياب أمراء الحرب أصبحت الصومال عموماً، ومقديشيو خصوصاً أكثر أمناً، ولم يعد هناك إتاوات أو اغتصاب أو متاريس في الشوارع.

كيف يمكن أن نفسر نجاح المحاكم الإسلامية في تحقيق هذا الإنجاز رغم كل الخلافات القبلية والتدخلات الدولية والإقليمية وما هو غير معروف أكثر مما هو معروف، من المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تمد أمراء الحرب بالمال والسلاح على أساس أن ذلك نوع من مكافحة الإرهاب، لأن الجماعات الإسلامية في الصومال يمكن أن تشكل خطراً على واشنطن!! وهناك التدخلات الإقليمية لدعم أمراء الحرب، فكل دولة جوار أو غير جوار اختارت زعيماً أو أميراً لتدعمه وخاصة إثيوبيا!! ورغم ذلك فإن المحاكم الشرعية التي تشكلت منذ عامين على الأكثر، كنوع من القضاء البديل للحكم في مشاكل الناس، تحولت بسرعة إلى قوة كبيرة بدون دعم غير الدعم والثقة الشعبية، بل رغم أنف القوى الدولية والإقليمية، وأصبحت هي القوة الرئيسية في البلاد حيث سيطرت بسرعة كبيرة على معظم السودان وكل العاصمة مقديشيو، وحققت الأمن والأمان، وحازت ثقة الشعب بلا حدود، وهذا أمر طبيعي، فالناس عادة تلوذ بالدين عموماً والإسلام خصوصاً في حالة الأزمة الشاملة، ولا شك أن الصوماليين جربوا كل أنواع الحلول بلا جدوى، ولكن هل انتصار المحاكم الشرعية سوف ينهي المشاكل الصومالية ويحقق وحدة البلاد واستقرارها؟ بالطبع الأمر شديد الصعوبة، لأن هناك قوى دولية وإقليمية لن تسمح بهذا بسهولة، وسوف تبدأ المؤامرات على الصومال الإسلامي الموحد من الخارج، أي أن الصراع سيأخذ شكلاً جديداً، فبدلاً من صراع أمراء الداخل بدعم خارجي، فإن الصراع سيكون الصومال من جهة، وأمريكا وأدواتها من أمراء وعملاء من ناحية أخرى، وهذا أفضل

للصوماليين على الأقل تكون المعركة واضحة، ولعل من المثير في هذا الصدد أن الاتهام الموجه إلى المحاكم الشرعية والجماعات الإسلامية الصومالية ورئيس تلك المحاكم تحديداً هي أنه على قوائم الإرهاب، وأن تلك الجماعات على علاقة بالقاعدة، وأنها تكرار لتجربة طالبان، ولكن هل تستطيع الولايات المتحدة فعلاً إرسال جيشها إلى الصومال لتفعل بالمحاكم الشرعية ما فعلته بطالبان، المسألة شديدة الصعوبة، خاصة مع المستنقع العراقي والمستنقع الأفغاني اللذان انغرزت فيهما أمريكا، كتب الكاتب الإسرائيلي " يوسي ميلمان " المتخصص في شؤون الاستخبارات في مقال بصحيفة الهآرتس ١٣ / ٦ / ٢٠٠٦ يقول " وفقاً لمصادر استخباراتية أمريكية فإن بعض العناصر الإسلامية الصومالية قد استغلت سيطرتها على الأوضاع في الصومال لتحويلها إلى مأوى لكوادر تنظيم القاعدة ممن نشطوا في أفغانستان، وأن هذه العناصر هي التي نفذت الاعتداءات التي وقعت في منطقة القرن الإفريقي ضد أهداف أمريكية وإسرائيلية "، وهذه الراوية أي أنها رواية إسرائيلية مزعومة تريد أن تورط أمريكا فيها، أو أنها رواية أمريكية تشجعها إسرائيل وتعمل على نشرها تمهيداً لنوع من التآمر الأمريكي الإسرائيلي على القرن الإفريقي، الصومال والسودان... إلخ.

الأمر المؤكد في المسألة، أن الولايات المتحدة قامت في الآونة الأخيرة بدعم كامل لكل أمراء الحرب ضد المحاكم الشرعية، بل وأطلق هؤلاء على أنفسهم اسم التحالف ضد الإرهاب " كاسم على مسمى " ومع كل هذا الدعم، ومع الدعم الإثيوبي والتغلغل الصهيوني، فإن المحاكم الشرعية قد انتصرت انتصاراً كاملاً، وهذا يعني أن إرادة الشعب الصومالي من خلال الإسلام، أقوى من كل المؤامرات الخارجية، وأنه عندما تلوذ الشعوب بالإسلام، فإنها تستطيع مواجهة أعتى المؤامرات وأقوى الجيوش وأشد العملاء بأساً، وهذه هي تجربة أفغانستان والعراق تضاف إليها تجربة الصومال.

* * *

حصار حماس عن طريق النصائح المسمومة

الحصار أنواع وأشكال، وأهم أنواع الحصار - من وجهة نظرى - هو حصار النصائح المسمومة، وقد تعرضت حماس قبل الانتخابات وبعد أن شكلت الوزارة لكل أنوع وأشكال الحصار، تعرضت لحصار اقتصادي، فقد منعت الدول المانحة المال عن الشعب الفلسطينى بعد فوز حماس، وتم الضغط أمريكيا على الدول العربية والإسلامية لمنعها من تقديم دعم لحكومة حماس، إسرائيل بالطبع منذ اللحظة الأولى لفوز حماس منعت تحويل أموال الجمارك المستحقة للفلسطينيين - حوالى ٦٠ مليون دولار شهريا - وحتى عندما نجحت القوات الشعبية فى جمع أموال التبرعات للشعب الفلسطينى فان الولايات المتحدة الأمريكية تدخلت ومنعت البنوك وغير البنوك من تحويلها ومن ثم وصولها إلى الشعب الفلسطيني، وهذا بالطبع سلوك أمريكي - إسرائيلي - دولى غير أخلاقي، يتنافى مع مبادئ الاقتصاد ومبادئ الديمقراطية معاً.

ورغم أن عدم تحويل الأموال أدى إلى شكل من إفلاس الحكومة وعدم صرف مرتبات الموظفين، وانهيار الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية للشعب الفلسطينى فى غزة والضفة الغربية، إلا أن الضمير الدولى لم يكترث لذلك حتى الآن. ومع ذلك فان حماس وصبر الشعب الفلسطينى قادران حتى الآن على الصمود تحت شعار الجوع لا الركوع، وتعرضت حماس لنوع من

الحصار السياسى فالمسئولون الحكوميون التابعون لحكومة حماس، وخاصة وزير الخارجية يمتنع وزراء خارجية عرب وأوروبيون عن الاجتماع به - بذرائع مختلفة - أو حتى يرفضون دخولهم إلى أراضى تلك الدول وصمدت حكومة حماس أيضا على هذا الحصار السياسي، وتعرضت أيضا حكومة حماس إلى حملة دعائية منظمة فى أكثر من مكان، وخاصة أوروبا وأمريكا، فهى منظمة إرهابية ومن ثم حكومة إرهابية، وهو نوع من اتهام الشعب الفلسطينى بالكامل بالإرهاب لأنه اختار هذا النوع من الحكومة، الموصوفة من قبل الانتخابات أمريكيا وأوروبيا بالإرهاب.

وتعرضت حماس أيضا وحكومة حماس لحملة أمنية متصاعدة نظمتها عناصر منفلتة من فتح - لا تمثل فتح كلها بالطبع - بل هى مرفوضة من القوى الشريفة فى فتح وكان هناك صراع واشتباكات وسقوط قتلى وجرحى ومختطفين من الجانبين، ومن مدنيين فلسطينيين بمن فيهم طلبة مدارس أيضا، ونجحت حماس فى تخطى هذا النوع من الحصار، وتمت عملية هجوم أمنى أردنى على حماس بدعوى اكتشاف مؤامرة حمساوية وأسلحة وذخيرة وغيرها داخل الأردن تابعة لحماس، وصمدت حماس أمام هذا التحدى أيضا. ولكن الأخطر من كل هذا.. هو الحصار عن طريق النصائح المسمومة، فقد نشطت قوى معادية وأخرى محايدة وثالثة صديقة لحماس، تنصحها فى اتجاه واحد تقريبا رغم اختلاف مشارب هؤلاء، هذا الاتجاه هو ضرورة نبذ العنف والاعتراف بإسرائيل وتغيير ميثاق المنظمة، وبديهى أنه لو فعلت حماس ذلك لانتهت، ولفقدت مبررات وجودها أصلاً، وكانت غير أخلاقية، أو

سارت فى نفس مسار فتح فى النهاية، فما هو الجديد الذى يستدعى تفضيل حماس على غيرها؟ ثم إن الشعب الفلسطينى الذى اختار حماس اختار نهج المقاومة، إذ لو كان الخيار مجرد الضيق من فساد عناصر من فتح لاختار الشعب الفلسطينى القوائم الأخرى غير حماس وفتح غير المتهمة بالفساد وكانت موجودة وموصوفة بعدم الفساد بوضوح، مثل قائمة حنان عشراوى أو مصطفى البرغوثى أو قائمة أبو على مصطفي.. إلخ وهكذا فإن الوقوع فى هذا الفخ هو نوع من خيانة دماء الشهداء والتخلى عن خيار الشعب الفلسطيني.

ويمكننا أن نرصد فى هذا الصدد العديد من الضغوط والمناشدات فى هذا الاتجاه، تصريحات: أمريكية، أوروبية وإسرائيلية وهذه لاتهمنا، وضغوط من حكومات عربية وهى أيضا لاتهمنا لأنها مفهومة سلفا، ولكن الخطير فى المسألة هى تلك النصائح التى تأتى من مراقبين وكتاب وصحفيين بهدف خلق نوع من الرأى العام فى هذا الاتجاه فينخدع به الجمهور العربى ومن ثم يكون ضاغطا حقيقيا على حماس التى لاتملك رصيدا إلا رصيدها الشعبي. فالأستاذ مكرم محمد أحمد الصحفى المصرى المخضرم ونقيب الصحفيين المصريين الأسبق، يرى أنه لا مبرر لوجود حماس فى السلطة إلا إذا تفاوضت مع إسرائيل وأسقطت خيار العنف!!

ويلمح الى أن هذا الوضع يضر الشعب الفلسطينى لأن الحكومة الإسرائيلية ووراءها الشعب الإسرائيلي كله تمضى قدما فى وضع الحل النهائى وترسيم الحدود فى غياب أى وجود فلسطيني، ورغم أن رئيس

الـوزراء إسـماعيل هنيـة كـان قد صـرح بـأن بإمكـان الـرئيس محمـود عبـاس ومنظمة التحرير الاضطلاع بهذه المهمة، وأن حماس لا تمانع فى ذلك إلا أن إسرائيل هى التى ترفض، ثم هب أن حماس وافقت ونبذت العنف ودخلت فى مفاوضات هل تحصل على شيء لم يحصل عليه أصلاً لا الرئيس عرفات طوال سنوات ومن بعده الرئيس محمود عباس قبل أن تكون الحكومة حكومة حمساوية!!

فى الإطار ذاته يلمح الأستاذ فيصل أبو خضرا - كاتب فلسطينى - الأهرام ٢٠٠٦/٥/١٣ بأن ما تفعله حماس هو نوع من المزايدة يفيد أمريكا وإسرائيل ويعطيهما المبرر، وأنها مزايدة غير ضرورية، وأن على الحكومة الفلسطينية أن تعترف بخارطة الطريق وتمضى قدما فى تنفيذها على النحو التالي:

١- أن يصدر اعتراف فلسطينى صريح وواضح بدولة إسرائيل.

٢- وضع حد للعنف واعتقال العنيفين وتفكيك بنيتهم التحتية.

٣- إعادة التنسيق الأمني مع إسرائيل بإشراف أمريكي - مصرى - أردني.

٤- أن يصادق المجلس التشريعى على سلطة محمود عباس كى يصبح الناطق الرسمى والشعبى باسم السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

وفى الحقيقة فان تجارب التاريخ تقول: إن القوى الحية لم تسقط يوما بسبب ضغط الإعداد العسكرى أو السياسى أو الاقتصادي ولكن بسبب السقوط فى فخ الاستماع إلى النصائح المسمومة من الأصدقاء،وهذا أخشى ما نخشاه على حماس

* * *

من أفغانستان إلى الصومال

بعد كل ما فعلته أمريكا فيما تسميه الحرب على الإرهاب، فإن المحصلة الواضحة والمرئية هي الفشل الأمريكي الذريع، فعلت أمريكا - وإسرائيل باعتبارها وكيلاً أمريكياً وذيلاً أمريكياً كل شيء من أجل تحقيق هدفها، استخدمت كل أنواع السلاح والجنود، القنابل الذكية والغبية، غزت دولاً واحتلتها (أفغانستان - العراق (ضغطت على دول أخري وحصلت أو لم تحصل على ما تريده من إجراءات ومعلومات وشخصيات وسياسات، أنفقت مئات المليارات من الدولارات، اشترت أقلاماً وأدباء، أنشأت إذاعات، استخدمت آلة إعلام جبارة، غيرت مناهج التعليم في بعض الدول، بل واعتدت على هامش الحريات الفردية ذاته داخل أمريكا.

فعلت كل شيء وأي شيء والمحصلة هي الفشل الذريع، ذلك لأن الإرهاب ليس مافيا بل تعبير عن احتجاج شعوب وعقائد وحركات وأمم ضد الهيمنة والغطرسة والاستكبار والنهب، قد يكون التعبير عن ذلك صحيحاً أو خاطئاً، أو بنسب متفاوتة، ولكنه في النهاية تعبير عن وجدان وعقائد ومصالح وبالتالي فلا يمكن القضاء عليه لأن ظروفه الموضوعية التي أفرزته لاتزال موجودة، وما لم تكف أمريكا وإسرائيل عن القمع والنهب والاحتلال والغطرسة والاستكبار - وهذا مستحيل بالنظر إلى طبيعة الأشياء - فإن الإرهاب لن يتوقف حتى لو تم القضاء على كل عناصره ورموزه المعروفة حالياً.

بصرف النظر عن الرأي فيما يقوم به هذا الإرهاب، فإنه لازال قوياً وفاعلاً ففي أفغانستان لاتزال طالبان والقاعدة تنفذان عمليات ضد الوجود الأمريكي، وضد القوات التابعة للأمم المتحدة، وعلى حد تعبير أحد المتخصصين في شؤون الإرهاب جوهان جونترانا رئيس وحدة أبحاث الإرهاب بمعهد دراسات الأمن والاستراتيجية في سنغافورة ومؤلف أحد الكتب عن تنظيم القاعدة: فإن الولايات المتحدة قد حققت أكبر فشل عسكري في الحرب على الإرهاب، وأنها لاتزال محتاجة إلى المزيد من الموارد والجنود للاستمرار في تلك ناهيك عن نتيجتها لأن النتيجة لن تكون مرهونة بعدد الجنود أو كمية الأموال المنفقة ولكن بتغيير ظروف موضوعية وهو أمر صعب أو مستحيل كما قلنا من قبل لأسباب موضوعية تتصل بطبيعة التركيب والتوجهات الداخلية في بنية الاستكبار العالمي الأمريكي الصهيوني، منذ عام ٢٠٠١ مثلاً فإن المقاومة لا تزال موجودة في أفغانستان، وحدثت عمليات منسوبة إلى القاعدة في إفريقيا وآسيا وأوروبا وهكذا فإن تنظيم القاعدة لا يزال يعمل رغم كل ما حدث من حرب ومطاردة بل ومساعدات معلوماتية وأمنية من دول كثيرة ومن جانب آخر فان إسرائيل - وأمريكا بالتالي - قد فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق هدفها في القضاء على المقاومة، أو تحقيق الأمن لنفسها مع الجدار الواقي، والاستحكامات العسكرية الضخمة والاستخباراتية الأضخم، وممارسة القتل والاغتيال ونسف البيوت واعتقال الناشطين، ويبدو كأن المقاومة شجرة مباركة كلما قطعت منها جزءاً نبتت آلاف الأجزاء بسرعة ملائكية أو سحرية مباركة،

ولعل استمرار العمليات الاستشهادية هو خير دليل على ذلك.

وفي جانب ثالث فإن المقاومة العراقية تتصاعد وتتجذر يوماً بعد يوم لدرجة أنها أصبحت الأعظم والأشمل، فهي تقوم بعمليات يومية متنوعة وجريئة ومستمرة ومنتشرة، والنعوش الحاملة للجنود الأمريكيين من قتلى وجرحى تعود يومياً إلى واشنطن مما يهدد الداخل الأمريكي نفسه بل وبريطانيا أيضا!! ورامسفيلد مثلاً الذي كان يصر على تجنب أي محاولة تدخل دولية في الشأن العراقي ويعبر عن ذلك علناً بقوله أن من خاض الحرب هو الذي سيقرر ما يحدث في العراق، هو نفسه الذي راح يستجدي الدول الأخرى الأوروبية والآسيوية بل ودول الاتحاد السوفيتي السابق والكتلة الشرقية السابقة، بل والدول العربية لكي ترسل جنودها للعراق لكي تحل محل جنوده والرئيس الأمريكي وافق على إشراك الأمم المتحدة، وبعد أن كان يتبجح ويتباهى بالانتصار السريع في العراق راح يدافع عن نفسه وعن استمرار القوات الأمريكية في العراق، ولولا مصالح شركات أمريكية كبري، ولولا مصالح عدد كبير من رموز الإدارة الأمريكية، ولولا ضيق أفق وصلابة اليمين الأمريكي، لتم الانسحاب من العراق!! ليس المستنقع في العراق فقط وفي عدد الجنود الذين يسقطون كل يوم قتلى وجرحي، ولكن أيضاً في نجاح المقاومة العراقية في ضرب إمدادات النفط بصورة شاملة عن طريق التفجيرات المستمرة والكبيرة والمتنوعة لأنابيب النفط، وهى من الامتداد بحيث يستحيل عملياً حراستها على طول امتدادها - اللهم إلا بتكاليف عالية وباهظة –

وهكذا فإن المقاومة العراقية نسفت المردود الاقتصادي والاستراتيجي للاحتلال الأمريكي للعراق، وبالتالي فإن محصلة غزو أمريكي للعراق بـ ١٦٠ ألف جندي وحوالي ٢٠٠ ألف آخرين في القواعد المساعدة، وعشرات الآلاف من الحلفاء بريطانيا، استراليا، بولندا، جورجيا.. إلخ وتكاليف زادت على ٥٠٠ مليار دولار، هي الفشل الأمريكي الذريع.

وبالإضافة لذلك كله فإن التحالف الموالي لأمريكا في الصومال قد تمت هزيمته هزيمة كاملة علي يد المحاكم الإسلامية رغم كل ما قدمته أمريكا من دعم مالي وعسكري لأمراء الحرب هناك.

* * *

وثيقة جورج بوش الثانية عن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي

ليس من قبيل الترف الفكري ولا حتى السياسي أن نهتم بالوثيقة التي أصدرها الرئيس الأمريكي جورج بوش عن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في السنوات القادمة، ذلك أن تلك الوثيقة تكشف أن محور النشاط والسياسات الأمريكية في السنوات القادمة سيكون في منطقتنا تحديداً، ومن ثم فإن تأثير هذه الوثيقة سينصب علينا شعوباً وحكومات وجماعات سياسية، في الحاضر والمستقبل على السواء.

الوثيقة الجديدة هي الوثيقة الثانية التي أصدرها جورج بوش في غضون أربع سنوات وكانت الوثيقة الأولى قد صدرت عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠١ وحددت ساعتها أولويات وأهداف وسياسات أمريكا ولعل صدور وثيقة جديدة تحمل بعض المتغيرات عن الوثيقة الأولى رغم وجود قواسم مشتركة بين الوثيقتين يعبر في الحقيقة عن أن الوثيقة الأولى فشلت في تحقيق الأهداف كلياً أو جزئياً أو لم تعد صالحة للاستمرار كقاعدة سياسية وفكرية للسياسات والممارسات الأمريكية الراهنة والمستقبلية.

الوثيقة الجديدة جاءت في ٤٩ صفحة بعنوان أمريكا في حالة حرب كل من الوثيقتين بالطبع اشتمل على أفكار المحافظين الجدد الذين يسيطرون على إدارة الرئيس بوش، ومن ثم فالأهداف الأمريكية في الوثيقتين واحدة

وهى ضرورة قيادة الولايات المتحدة للعالم وحقها في التصرف بشكل منفرد واستخدام القوة العسكرية والضربات والاستباقية للقضاء على أي تهديد حقيقي أو مشكوك فيه يواجه أمنها، وحق أمريكا في غزو الدول الأخرى دون الرجوع إلى الأمم المتحدة، وبكلمة واحدة فإنها تعبر عن روح الامبراطورية الأمريكية، والغريب أن الانتقادات التي وجهت للوثيقة الأولي حول حق الولايات المتحدة في استخدام القوة ضد الآخرين وغزوهم لمجرد الشك في وجود خطر محتمل وهو نوع من إعطاء أمريكا الحق في تحديد نوايا الآخرين، أو الحكم عليهم أي الخصم والحكم والجلاد معا!!.

هذه الانتقادات لم تفلح في تغيير هذه الرؤية في الوثيقة الجديدة، بل حتى لم تفلح في تخفيف الهجمة والألفاظ المستخدمة في هذا الصدد.

الوثيقة القديمة اهتمت أكثر بالحديث عن الحرب والضرب والضربات الاستباقية والقوة الأمريكية.. الخ، والوثيقة الجديدة لم تغفل ذلك وإن كانت قد اهتمت أكثر بالحديث عن نشر الديمقراطية في العالم، ومعركة الأفكار وليس السلاح فقط في الحرب على الإرهاب، وهذا يعنى أن هناك إدراكاً أمريكياً، بأن الحرب على الإرهاب ليست بهذه السهولة، وأنها معركة طويلة جداً، وأنها ليست معركة عسكرية فقط، والاهتمام المبالغ فيه في الوثيقة الجديدة حول نشر الديمقراطية في العالم يعني أن هناك إحساساً أمريكياً بأن لعبة الخطر وأسلحة الدمار الشامل لم تعد قابلة للتصديق، وتعني أيضاً أن هناك إحساساً أمريكياً داخلياً وعالمياً، بأن القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان إما أنها هزمت وإما أنها تدفع ثمناً باهظاً من الدماء والأموال

ومن ثم فلابد من البحث عن حجة طويلة المدى للاستمرار في الحرب وتكون تلك الحجة براقة وعاطفية بالنسبة للشعب الأمريكي في نفس الوقت.

تعترف الوثيقة الجديدة بأن الإرهاب ليس نتيجة حتمية للفقر فالعديد من الإرهابيين تربوا في ظروف ميسرة، وهذا صحيح ولكنه يفتقر إلى الربط بين الفقر والإحساس بأن هذا الفقر ناتج عن نهب استعماري، ومن ثم فالإحساس بالظلم والتعاطف مع حالة التردي الاقتصادي يمكن أن يؤثر على شخصيات غنية أو تربت في ظروف ميسورة أي أن العامل هنا عامل ديني أو عاطفي أو ثقافي أو غيره وليس بالضرورة عاملاً طبقياً، وهذا أمر موجود في كل حركات المقاومة بما فيها اليسارية ذاتها، فهناك يساريون تربوا في ظروف ميسورة.

ويظهر التأثير الصهيوني على الوثيقة واضحاً في قولها أن الإرهاب ليس ببساطة نتيجة للقضايا الخاصة بالإسرائيليين والفلسطينيين فالقاعدة قامت بالتخطيط لحادث ١١ سبتمبر في فترة كانت نشطة في مسيرة السلام ولعل تلك الرؤية الأمريكية تكشف عن جهل مركب في الإدارة الأمريكية، لأن القضية الفلسطينية وما يحدث فيها مثلها مثل غيرها وإن كانت هي الأكثر تأثيراً ليست وليدة تلك السنوات فالإحساس بالظلم يتراكم لدى المسلمين منذ فترة طويلة، سواء في النهب الاستعماري أو المذابح إبان فترة الاستعمار، ثم في فلسطين وهكذا، ومن الممكن أن تظهر آثار تلك التراكمات في فترات السلام أو الحرب، ثم إن السلام الأمريكي الإسرائيلي المزعوم لم ينطل يوماً على الشعوب ولم تشعر بجديته، والشعوب تعرف أن السلام يعني إنهاء

وجود إسرائيل كدولة، وعودة اليهود إلى بلادهم التي جاؤوا منها، ومن ثم عودة الفلسطينيين إلى كل ديارهم، وتعويضهم عن المدة التي تم طردهم من هذه الأرض - كل الأرض.

وما دام الإحساس بالظلم أو النهب الأمريكي الذي يؤدي إلى الفقر أو اغتصاب الأراضي وذبح الأهالي في فلسطين والعراق ليس السبب الحقيقي من وجهة نظر الأمريكيين - أو هذه الوثيقة بالتحديد - للإرهاب فما هو السبب إذن؟!

تقول الوثيقة: إن السبب يرجع إلى وجود نوع من الاغتراب السياسي لدى الإرهابيين - وهو نوع من الكلام المطاط الذي يصلح لتفسير أي شيء وكل شيء ويرجع إلى وجود أيديولوجية تبرر الإرهاب - أي اتهام الدين الإسلامي بوجود تفسير إرهابي له!! والحل طبعاً في الوصفة السحرية من وجهة النظر الأمريكية وهي الديمقراطية التي سوف تنهي الاغتراب السياسي وتحقق نوعاً من الاعتدال الإسلامي!!.

ولكن الغريب والعجيب أن حديث الوثيقة عن الديمقراطية سوف يصطدم للوهلة الأولى مثلاً بعدم ترحيب أمريكا بفوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية ودعوة الكونجرس لقطع المعونات عن الشعب الفلسطيني عقاباً له على انتخاب حماس، ويصطدم أيضاً بإعلان أمريكا نوعاً من قانون الطوارئ الدولي، فتعتقل من تشاء من المسلمين وتعذبهم وتقتلهم في أكثر من مكان بالعالم، في قلعة جانجي بأفغانستان وجوانتانامو في كوبا وأبي غريب في العراق، بل في داخل أمريكا نفسها بقانون الأدلة

السرية، وفى البقع السوداء في أوروبا وغيرها التي ثبت استخدام أمريكا لها كسجون دائمة أو مؤقتة.

على كل حال فإن الجزء الصحيح - ربما الوحيد في الوثيقة - هو أن الإدارة الأمريكية تعترف بأن الحرب على الإرهاب ستكون طويلة وأنها تشبه الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي السابق بحجة أن الإرهاب يستند إلى قاعدة شمولية وقمعية ولكنها فكرية وأيديولوجية ذات بريق معين.

* * *

مخاطر انسحاب أمريكا من العراق على إسرائيل!

يجب أن نعترف أن الكيان الصهيوني به قدر لا بأس به من التخطيط ورسم السيناريوهات المستقبلية، والاستعداد للمخاطر التي يمكن أن تواجهها إسرائيل في المدى القصير أو البعيد. وهذه ميزة يجب أن نقرها لأعدائنا، ولكن هل هناك مراكز أبحاث عربية أو إسلامية ترسم سياسات مستقبلية، وترصد المتغيرات التي يمكن أن تحدث ومن ثم تضع السياسات الملائمة لمواجهتها؟

في تقرير استراتيجي استخباراتي قدمه الجنرال (إيلياهوفركن) رئيس جناح الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية تناول فيه التهديدات الاستراتيجية التي يواجهها الكيان في السنوات القادمة. والتقرير نشرته بعض الصحف العربية نقلاً عن الباحث الفلسطيني حلمي الزغبي مدير مركز الدار العربية للدراسات والنشر.

يحتوي التقرير على العديد من السيناريوهات، ويطرح الكثير من الأسئلة، ولكن جوهر التقرير يهتم بالمخاطر المحتملة على إسرائيل في حالة الانسحاب الأمريكي من العراق، وهزيمة أمريكا في حربها ضد الإرهاب، أو فتور همتها في هذا الصدد. ويعد التقرير الأصولية الإسلامية هي الأخطر في هذا الصدد. وبالطبع يتناول التقرير قضايا أخرى أقل أهمية.

يرى التقرير أن مواجهة حرب كلاسيكية بالنسبة لإسرائيل أمر غير واقعي، ومن ثم غير خطير؛ فالعراق بقواته المسلحة خرج من تلك المعادلة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وكذلك فإن كلاً من مصر والأردن مرتبطان باتفاقيات سلام مع الكيان الصهيوني، ويصعب كذلك من الناحية السياسية والاقتصادية لكل منهما خوض حرب كلاسيكية ضد إسرائيل، ولكن تظل فقط خطورة القصف الصاروخي من سوريا أو لبنان أو حتى إيران قائمة.

يطرح التقرير سيناريو سقوط حكومة حماس، ومن ثم انتشار الفوضى في قطاع غزة والضفة الغربية، ويرى التقرير أنه في هذه الحالة فإن هناك مخاطر زيادة أعداد "الاستشهاديين" بل وزيادة نشاط تنظيم القاعدة في المنطقة وفلسطين، وإمكانية حصول المقاومة الفلسطينية على صواريخ الكاتيوشا من مصادر خارجية، أو أسلحة مضادة للدبابات، وينصح التقرير باجتياح المناطق الفلسطينية باستمرار لمنع حدوث هذه المخاطر.

يطرح التقرير أيضا إمكانية عودة النفوذ الروسي إلى المنطقة وإمكانية مقاومة القوى المعادية لإسرائيل مع روسيا، ويرى واضع التقرير أن روسيا تحاول استعادة وجودها في المنطقة بعد انحساره بانهيار الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٩١. ولكنها بعد ذلك أي روسيا حاولت إقامة تعاون عسكري مع إيران وسوريا والجزائر والسودان، وهذه المخاطر قد تتصاعد بوصول رئيس روسي جديد يصعّد من الحرب الباردة مع أمريكا من جديد، وهذا يعني إمكانية حصول دول وجماعات بالشرق الأوسط على سلاح روسي

متطور يشكل تهديداً جديداً للإمكانيات العسكرية الإسرائيلية.

ويعلق واضع التقرير على كل ذلك بقوله: إن هذه المخاطر السابقة هي من النوع الذي يمكن مواجهته، أما أخطر ما سوف تواجهه إسرائيل فهو تصاعد الأصولية الإسلامية في المنطقة في حالة انسحاب أمريكا من العراق، ولعل تطرق التقرير إلى مسألة إمكانية انسحاب القوات الأمريكية من العراق هو نوع من رؤية الحقيقة التي باتت واضحة للجميع، وهي أن المقاومة العراقية أفشلت المشروع الأمريكي في المنطقة، وأن الهزيمة الأمريكية في العراق باتت من الحقائق التي تبني مراكز الأبحاث والاستخبارات على أساسها سياسات ومواقف الدول والحكومات.

يقول التقرير: إن هناك علامات ومؤشرات دالة على الإرهاق والوهن تبدو واضحة داخل الولايات المتحدة الأمريكية بل في عصب مراكز الإدارة الأمريكية في الكونجرس والقيادة العسكرية العليا ولدى الرأي العام، وهذه العلامات لا شك أنها مقلقة؛ لأن تراجع الولايات المتحدة عن حربها ضد الإرهاب وانسحابها من المنطقة ستكون له تداعيات كارثية على إسرائيل، وأنه اعتماداً إلى اعترافات وتقارير استخباراتية فإن الولايات المتحدة تخوض الآن حرباً دفاعية ضد الإرهاب والتي ستتحول إلى حرب هجومية، وحتى بالنسبة للحرب الدفاعية الأمريكية ضد الإرهاب سيتسع نطاق عملياتها، وخاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقية والقرن الإفريقي وفي باكستان والقوقاز، وإذا ما وصلت هذه الجماعات الأصولية - بصورة أو بأخرى إلى السلطة في إحدى دول ما كان يعرف بالمواجهة فإن الموقف

سيكون خطيرا جداً بالنسبة لإسرائيل، وهكذا يقول التقرير أو يصل إلى نتيجة مؤداها أن تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة - وفي العراق تحديداً - سيفاقم من التحديات الأمنية ليس بالنسبة إلى إسرائيل فقط، بل كذلك لحكومات عديدة في المنطقة، وأنه ربما يتغير الشرق الأوسط برمته في اتجاهات سلبية - وغير محسوبة عندما تنسحب الولايات المتحدة من العراق.

وينصح واضع التقرير باتخاذ إسرائيل لعدد من الإجراءات والسياسات لمواجهة هذا الأمر، فمن الضروري - وفقاً للتقرير - أن تصبح إسرائيل طرفاً أساسياً في الحرب ضد الحركات الإسلامية؛ لأن إسرائيل هدف أساسى لهذه الجماعات، ولابد - وفقاً للتقرير أيضاً- من عودة إسرائيل للاعتماد على قدراتها الدفاعية الرادعة بكل مكوناتها على ضوء الاحتمال المتزايد لسحب القوات الأمريكية أو تقليصها في المنطقة، وخاصة في العراق وأفغانستان والقرن الإفريقي والبحرين الأحمر والمتوسط، وأنه يجب على إسرائيل أن يكون لها قواعد في المحيط الهندي والبحر الأحمر وآسيا حيث الخطر الأصولي الإسلامي الذي قد ينجح في الوصول إلى السلطة في باكستان والعودة للحكم في أفغانستان وفي جمهوريات آسيا الوسطى.

وما لم يقله التقرير، أو ما لم يواجهه واضع التقرير، أن نصائحه غير قابلة للتحقيق، لأنه إذا كانت أمريكا بكل إمكانياتها قد أخفقت في مواجهة هذا الأمر في كل من أفغانستان والعراق والقرن الإفريقي والشرق الأوسط والقوقاز.. الخ، فهل تنجح إسرائيل في ذلك؟!

إيران.. بين التحدي النووي ولعبة السياسة

لم يكن الإعلان الذي وصفته الدوائر الإعلامية بالإعلان المفاجئ عن تخصيب اليورانيوم في إيران، ومن ثمّ النجاح في الوقوف على عتبات القدرات الذرية والنووية، لم يكن هذا الإعلان شيئاً عادياً يمكن أن يمر بسهولة، بل لم يكن إلا محصلة لكثير من المتغيرات والأوضاع واحتمالات المستقبل.

الإعلان بالنجاح في التخصيب قام به كبار القادة الإيرانيين، بطريقة زف بشرى كبيرة للشعب الإيراني، والشعب الإيراني بدوره أعرب عن فرحه الشديد بهذه المسألة، وخرجت المسيرات المليونية، ونُظّمت المهرجانات الاحتفالية، وهو أمر يعني أن الحكومة الإيرانية استعادت إلى حد كبير سخونة الشارع السياسي الإيراني، ودعمت موقفها الشعبي ورسّخت وجودها، واستعادت القدرة على إلهاب مشاعر الجماهير، وفي الحقيقة فإن تلك السمة الجديدة لم تكن وليدة لحظة الإعلان عن النجاح في تخصيب اليورانيوم، بل قل إنها سياسية ومتعمدة للرئيس محمود أحمدي نجاد الذي أطاح بحقبة الليبرالية والانفتاح والإصلاح ومحاولة بناء جسور مع الغرب، التي صبغت حكم الرئيس محمد خاتمي.

الرئيس نجاد والذي أعاد إلى الأذهان صورة الحاكم المتواضع والنظيف، تعمّد أن يعلن بوضوح وقوفه ضد إسرائيل - وهو أمر يستفزّ الغرب، وتحدّث عن إنكاره للهلوكست، وكذا رغبته في إنهاء دولة إسرائيل، وإقامة دولة بديلة لليهود في النمسا أو ألمانيا، أي أنه استفز السياسة الغربية في أكثر نقاطها حرجاً.

وهو بذلك يفتح معركة متعمدة مع أمريكا وإسرائيل والغرب - وربما كان يقصد استعادة النفوذ والسمعة الإيرانية لدى الشارع الإسلامي وخاصة السني منه الذي أيّد قطاع منه إيران على قاعدة العداء لأمريكا وإسرائيل، وعندما ضعف أو تراجع هذا العداء ضعف ذلك التأييد، بل بدأ فقْد إيران لشعبيتها بسبب موقفها المتواطئ في أفغانستان، والعراق، وكذا موقف شيعة السيستاني في العراق والمجلس الأعلى وحزب الدعوة المتعاونين مع الاحتلال، مما أساء إلى حزب الله نفسه في لبنان، وقلص مساحة التعاطف السني معه، وكذا إيران بالطبع. البعض يرى أن تصعيد أحمدي نجاد في هذا الصدد كان نوعاً من غسيل المواقف، ولكن الأمر ليس بهذه السهولة، فما تم إفساده في أعوام لن يكون من السهل علاجه في أيام وبكلمات. خاصة أن الموقف الإيراني في العراق ما زال يدور حول التقسيم، أو مد الجسور مع كل القوى واللعب على التناقضات، وليس موقفاً معادياً بوضوح لأمريكا وجنودها، وداعماً للمقاومة ضد تلك القوات. وبديهي أن هذا خطأ استراتيجي؛ لأن الأوضاع في المنطقة، و تخصيب إيران لليورانيوم والملف النووي عموماً، وكذا تطوّر السلاح البحري الإيراني لدرجة إنتاج أسرع

صاروخ بحري في العالم، يعني أن الصدام مع الولايات المتحدة أمر حتمي، ويجب من ثم تغيير السياسة الإيرانية في العراق لصالح مشروع المقاومة، والضغط على الأحزاب الشيعية المتورطة في التعاون مع الأمريكان في العراق لتغيير موقفها، وهذا صعب جداً بالطبع. على أي حال فإن إيران تعمّدت أن تعلن دعمها المالي لحكومة حماس، ونظمت مؤتمراً لنصرة الشعب الفلسطيني والرئيس "نجاد" قال في هذا المؤتمر: إن إسرائيل " شجرة جافة عفنة في طريقها إلى الزوال، وإن الشعب الفلسطيني سيتم تحريره قريباً، وإن بلاده لن تخضع لأمريكا، ولا لغير أمريكا"، أي أن الحكومة الإيرانية عادت للغة التحدي، وهي ترى أن أمريكا أضعف من أن تفعل لها شيئاً، ولكن في نفس الوقت فإن الحكومة الإيرانية لا تمانع في إجراء حوار حول الشأن العراقي مع الأمريكان، أي تقبل أن تكون بديلاً عن الشعب العراقي، وهذا مرفوض طبعاً، ولكنه في جانب منه يعني أن أمريكا باتت تعترف بأن لإيران نفوذاً هو الأكبر في العراق، وأن أمريكا تتعامل مع إيران كقوة إقليمية كبرى.

بخصوص الملف النووي؛ فإن الحديث عن ضربات أمريكية أو إسرائيلية لإيران لا يتعدى كونه ضربات محدودة، وليس غزواً شاملاً كما حدث مع أفغانستان والعراق، وبديهي أن هذا يقوي إيران ولا يضعفها، ولعل نجاح إيران في المراوغة والقدرة في النهاية على دخول النادي الذري رغم أنف الأمريكان والأوروبيين ووكالة الطاقة الدولية... الخ يعني أن الإرادة أقوى من كل التحديات، وهو درس للجميع، وأن أمريكا ليست قدراً لا يمكن الفكاك منه، على أنه من الضروري من الناحية التحليلية العلمية أن نضع في اعتبارنا هنا عاملاً هاماً ساعد إيران في ذلك، وهو تصاعد المقاومة العراقية - وهي سنية معظمها - وتصاعد هذه المقاومة حال دون قدرة أمريكا على ضرب إيران أو سوريا أو لبنان، وحال دون تفرغها للملف الإيراني أو السوري، بل وأوقع الإدارة الأمريكية في مستنقع يصعب معه مضايقة إيران بشكل جدّي؛ لذا فإن استمرار تلك المقاومة، وكل مقاومة في المنطقة هو الضمانة الأولى - وليست الوحيدة بالطبع - لاستمرار النجاح الإيراني في هذا الصدد وهي حقيقة يتعين على المسؤولين الإيرانيين أخذها في الحسبان، وإعادة النظر في تحالفاتهم على الساحة العراقية في ضوء تلك الحقيقة الساطعة!

* * *

استفتاء " أبو مازن " هو المقدمة الأولى للإطاحة بحماس

لم يعد هناك شك أن ما يحدث في " الضفة وغزة " وما يحدث حولها في دول الجوار، وكذا التحركات الصهيونية والأمريكية منذ وصول حركة المقاومة الإسلامية "حماس" إلى السلطة عقب انتخابات برلمانية نزيهة، لم يعد هناك شك أن الهدف الواضح جداً، هو الإطاحة بحماس، وإجراء انتخابات جديدة، تعيد فتح ومنظمة التحرير من ثم إلى السلطة. أكثر من طريقة وأسلوب تمت للضغط على حماس وصرف الجماهير عنها، فلا شك أن عملية تجويع الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة وعدم صرف مرتبات موظفي السلطة سيؤثر بالضرورة على مدى التفاف الشعب الفلسطيني حول حماس التي أعطاها الناخبون الفلسطينيون نسبة تزيد على ٦٠ % في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، ذلك أن من الصعب جداً الصبر على الجوع ونحن نلتمس العذر طبعاً للشعب الفلسطيني في هذا الصدد، وصحيح أن شعوباً عربية بل أحياناً حكومات قدمت الدعم لسلطة حماس ولكن التهديدات الأمريكية للدول، وللبنوك حالت دون وصول هذا الدعم أو الجزء الأكبر منه، ومن ثم فهي وسيلة غير أخلاقية مارستها أمريكا وإسرائيل لصرف الناس عن تأييد حماس، ولكي تتم ترجمة هذا الأمر إلى نتيجته المرجوة وهي الإطاحة بحماس فإن التهم كانت جاهزة تجاه حماس بأنها حركة إرهابية وأن عليها أن تنبذ العنف وتعترف بإسرائيل وتصفي جناحها العسكري بنفسها وهي طلبات مستحيلة طبعاً، بل ووصل الأمر إلى حد اتهام فلسطينيين

بالمساعدة في تنفيذ حادث دهب في سيناء، أي حصار حماس والسلطة مصرياً نظراً لحسن العلاقة بين حماس ومصر، وصحيح أن حماس نفت ذلك وحكومة مصر اقتنعت بالنفي، إلا أن أوساطاً سياسية وإعلامية مصرية اصطادت في الماء العكر بلا هوادة، واعتبرت أن السكوت على فوز حماس واستمرارها في السلطة بدون الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف والتحرك لاعتقال المسؤولين عن مساعدة الإرهابيين المصريين في دهب وتسليمهم إلى مصر يخلق أجواء مشجعة للإرهاب ستدفع المنطقة كلها ثمناً له. على نفس المنوال كانت حادثة اتهام حماس بتهريب سلاح من الأردن، والضلوع في مؤامرة حمساوية هناك!!.

تمهيد الأجواء للإطاحة بحماس استدعى إصرار الرئاسة الفلسطينية إلى التمسك بالسيطرة التامة على أجهزة الأمن، ورفض إعادة تشكيلها أو استماع قادتها إلى تعليمات وزير الداخلية أي أن تصبح حماس وحكومتها في المجال الأمني مجرد شاهد شرف لا أكثر ولا أقل، ومع استمرار الفلتان الأمني الذي كان أحد أسباب انصراف الناس ناحية حماس، فإن جزءاً هاماً من أسباب فوز حماس وانصراف الفلسطينيين عن فتح يكون قد تم مصادرته!!. الخطوات الأساسية في تكتيك الإطاحة بحماس كان باتجاه الضغط السياسي عليها، ومن ثم تسريب وثيقة منسوبة للأسرى تقول بضرورة توحيد الخطاب السياسي للرئاسة والوزراء، أي لفتح وحماس أو بمعنى أصح وضع الخطاب تحت رحمة الرئاسة فقط وعلى حماس التنفيذ ومن ثم فقدان دورها السياسي، والقبول بحدود ١٩٦٧ وعدم ممارسة

العنف خارج تلك الحدود، وحديث مطاط عن اللاجئين، وبديهي أن أبو مازن شخصياً لم يطرح مثل هذا المشروع فهو شخصياً ضد كل أنواع العسكرة - داخل وخارج أراضي ١٩٦٧ - وهو متنازل عن موضوع اللاجئين، ولكنها المزايدة المحمولة زوراً على رموز المسجونين الفلسطينيين في سجون الاحتلال، وصحيح أن أحد رموز حماس قد وقع تلك الوثيقة التي وقعها معه أسرى فتح وعلى رأسهم مروان البرغوثي، ولكن أغلبية أسرى حماس في السجون الإسرائيلية نفت توقيعها لتلك الوثيقة، وقد رفضتها حركة الجهاد الفلسطيني، كما رفضت موضوع الاستفتاء أساساً، والحقيقة أن كلمة الاستفتاء هنا هي من نوع الحق الذي يراد به باطل، فالاستفتاء نوع من توريط الشعب الفلسطيني في تنازلات بلا مقابل، فإسرائيل أصلاً لم تطرح القبول بهذه الأمور، وخطة أولمرت في الانسحاب والتي وافقت عليها أمريكا فيها إصرار على استمرار احتلال كل ما هو غرب الجدار العازل، بل وغور الأردن، والقدس، ولا حديث عن اللاجئين، والغريب أو المثير للاستغراب أن أوساط الرئاسة الفلسطينية تروج لمقولة أن من حق الرئيس الالتجاء إلى حكم الشعب وهذا صحيح، ولكن في الظرف المناسب، وليس كمقدمة لإحراج حماس والإطاحة بها حتى لو كان المقابل التنازل عن حقوق جوهرية للشعب الفلسطيني، وبديهي أن قبول أو رفض الاستفتاء هو مأزق حقيقي لحماس، فلن تجرؤ بسهولة على رفض الاحتكام للشعب والأزمة الاقتصادية خانقة وقطاعات من حماس وافقت على الوثيقة، وهناك أموال ستدفع بغزارة لتمريرها في الاستفتاء وهناك حديث عن رصد أوروبا وأمريكا لمئات

الملايين من الدولارات لهذا الغرض، والمحصلة المتوقعة هو تبرير الإطاحة بحماس، وسحب أوراق هامة من رصيد الشعب الفلسطيني لصالح إسرائيل، دون أن يكون هناك في المقابل أي مكسب جدي، فأبو مازن وقبله عرفات عرضا نفس تلك العروض، ولم تقبل إسرائيل ولا أمريكا بذلك استفتاء يطيح بحماس ويحرجها، وتعود الأمور إلى سابق عهدها ولا جديد على مستوى حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه أو أي جزء حقيقي منها، ربما المكسب الوحيد المتاح هو عودة تدفق المساعدات الأمريكية والأوروبية إلى الفلسطينيين، أي شراء لقمة العيش ومقايضتها بثوابت وهو أمر صعب جداً، ومن يفعله مكار جداً، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

* * *

الصراع في السودان هل يتجه شرقاً ؟

عانت السودان - ولا تزال تعاني - من مشاكل ضخمة ومتفاقمة ومزمنة منذ استقلالها عام ١٩٥٦ وحتى الآن ورغم تداول السلطة في السودان بين المدنيين والعسكريين فإن أي حكومة مدنية أو عسكرية لم تنجح في إنهاء تلك المشاكل من جذورها ومن ثم فإنها كانت تظهر إلى السطح من وقت لآخر. ويرجع هذا الأمر إلى عدد من العوامل كالتالي:

أن مساحة السودان كبيرة جداً، تصل إلى مليون ميل مربع وهو يعادل في مساحته ثماني دول أوروبية هي السويد والنرويج والدانمارك وبريطانيا وإيطاليا وأسبانيا وفرنسا والبرتغال - الدول الأوروبية كلها ١٣ دولة - وبديهي أن أي حكومة سودانية لا تستطيع السيطرة بكفاءة على تلك المساحة الهائلة.

السودان من المنظور الغربي هو مفتاح إفريقيا، وهو جسر التواصل بين الشمال العربي وإفريقيا، وهو بوابة الإسلام إلى إفريقيا، ومن ثم فإن السيطرة عليه أو تفكيكه غربياً هو هدف صليبي ثابت.

أن هناك مصالح دولية أمريكية وفرنسية بل وإسرائيلية في إفريقيا، وبديهي أن السودان يتمتع بموقع مهم سياسياً وجغرافياً واقتصادياً وثقافياً في هذه المصالح والصراعات.

وعلى المستوى الإقليمي، فإن هناك مشاكل مزمنة مع دول الجوار وهناك صراعات إقليمية يلعب السودان ويشكل جزءاً هاماً منها، والسودان يشترك في حدوده الجنوبية مع أوغندا وزائير وكينيا ومن الشرق مع إثيوبيا وإريتريا، ومن الغرب مع تشاد وإفريقيا الوسطى ومن الشمال مع مصر وليبيا. وبديهي أن تضارب المصالح وتداخل القبائل في تلك المناطق يخلق صراعات واحتكاكات مستمرة.

أن السودان يمتلك قدرة إنتاجية زراعية هائلة تستطيع لو تم استثمارها أن تحدث اكتفاءاً ذاتياً عربياً وإسلامياً من المواد الغذائية وغير الغذائية، أي تحقق استقلالاً عربياً وإسلامياً يقلص بالضرورة من النفوذ الغربي علينا، ومن ثم فإن تفكيك السودان أو إرهاقه بالمشاكل هدف غربي استعماري ثابت.

أن السودان به تنوع عرقي وثقافي كبير يفتح الباب للمشاكل ويفتحه أيضاً للتدخل الدولي والإقليمي!!.

أن السودان هو الخصر الجنوبي لمصر، وهو المجال الحيوي لها وهو مصدر المياه ومن ثم فإن السيطرة على السودان هو نوع من حصار مصر أمنياً واقتصادياً، وهذا هدف إسرائيلي معروف، وهدف استعماري ثابت.

أن الكثير من المناطق السودانية بعيداً عن العاصمة والمناطق النيلية العمرانية تعاني من إهمال وتخلف، ومن ثم فهي تسعى إلى الحصول على نصيبها في الثروة والسلطة ولكن الحقيقة أن حكومات السودان ربما تكون

مهملة في هذا الصدد، ولكن ما يدور بالسودان وحوله أكبر من طاقة أي حكومة سودانية، والحل الوحيد التاريخي والشرعي والاستراتيجي في هذا الصدد هو وحدة مصر والسودان، ولن تحل مشاكل السودان إلا بالوحدة مع مصر التي تمتلك القدرات الإدارية والبشرية والعسكرية والفنية لحل مشاكل السودان ومن ثم فإن جريمة فصل السودان عن مصر - كانت مصر والسودان دولة واحدة حتى عام ١٩٥٦ - هي جريمة بشعة ومستمرة ولا تزال آثارها تظهر حتى اليوم.

هل تنجح حكومة الإنقاذ في السودان في حل هذه المشاكل، مع كل هذه الاعتبارات التي ذكرناها، لا شك أن حكومة الإنقاذ واجهت مشاكل خطيرة جداً، في الجنوب بالتمرد، والتدخل الكنسي والاستعماري وانتهى الأمر إلى توقيع اتفاقية نفاشا التي أعطت الجنوبيين جزءاً من الثروة والسلطة، وأعطتهم الحق في الانفصال بعد المدة الانتقالية " ٦ سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقية "، وما إن انتهت حكومة السودان من ذلك، وراحت تلتقط أنفاسها، حتى اندلعت مشكلة دارفور في الغرب وظهر التدخل الدولي والإقليمي واضحاً في تلك المشكلة، وكذا التوتر مع حكومة تشاد المجاورة، حيث هناك تداخل أعراق بين أهل دارفور وأهل تشاد أو بعضهم على الجانبين واستطاعت حكومة السودان في النهاية من توقيع اتفاقية مع بعض حركات التمرد في دارفور، ورفض البعض الآخر إلا أن الاتحاد الإفريقي دعم السودان في ذلك، مما حاصر المتمردين الرافضين للاتفاق، ونجحت حكومة الخرطوم في الحصول على تأييد إفريقي في استمرار عمل قوة السلام

الإفريقية وهو الأمر الذي دعم حكومة الخرطوم في رفضها للتدخل الدولي في دارفور الذي تصر عليه الولايات المتحدة، على أي حال فإن ما تحقق على جبهة الجنوب، وجبهة الغرب هو إلى حد كبير نزع لفتيل المشاكل، ولكنه بالطبع مؤقت وغير مستقر ويمكن أن تندلع الصراعات والمشاكل والقلاقل في أي لحظة.

إذا كانت الأمور في الجنوب والغرب قد استقرت شيئاً ما، فإن هناك صراعاً تحت السطح يمكن أن يندلع في أي لحظة في الشرق، وكأنه قد كتب على السودان أن تخرج من مشكلة لتدخل في أخرى، وتتمثل المشكلة في الشرق في وجود عدم رضا من القبائل هناك وخاصة قبائل البجا عن الأوضاع الاقتصادية المتردية، وضعف اهتمام الحكومة بهم، وضعف التنمية وقلة مشاركتهم في السلطة والثروة التي يحتكرها العرب الشماليون، وهو نفس الكلام الذي رددته كل حركات التمرد وهو يحمل جانب من الحقيقة، ولكن الأكثر تأثيراً في هذا الصدد، هو التدخل الإقليمي والدولي، فإريتريا المجاورة لشرق السودان، تلعب هذه الورقة في إطار الصراع مع السودان، وفي إطار منع السودان من دعم المعارضة الإريترية، وتحدث بالطبع لقاءات واتفاقات بين حكومة السودان وحكومة إريتريا يمكن أن تسهم في تهدئة الأمور مؤقتاً أو تأجيجها على حسب النتيجة المترتبة على تلك اللقاءات، ولكن أصل المشكلة يظل موجوداً، تتزعم قبائل البجا حالة التمرد المكتوم حتى الآن في شرق السودان، وهناك جبهة متمردي الشرق بقيادة موسى محمد علي وهو من البجا ولكنه يسعى لضم كل أهالي الشرق إلى جبهته

وتبني المطالب التي تطرحها الجبهة، وهناك تظاهرات تحدث، وتمردات واشتباكات أحياناً مازالت أقل من أن توصف بالتمرد الشامل على غرار دارفور أو الجنوب سابقاً، يبلغ تعداد قبائل البجا ٤ ملايين نسمة، وهم موجودون في السودان، وفي إريتريا وإثيوبيا وجنوب مصر، وهم من البدو الرحل، ويدعو مجلس قبائل البجا إلى إقامة حكومة فيدرالية في السودان، ومن ثم حكومة محلية في الشرق تتمتع بنوع من الحكم الذاتي والمشاركة بنصيب عادل في الثروة والسلطة، وتحظى قبائل البجا بدعم إريتري واضح، وبديهي أن التدخل الدولي سيكون جاهزاً لتبني مطالب البجا إذا اندلع التمرد، في إطار الموقف التقليدي الغربي والإسرائيلي في استهداف السودان ومصر، وهكذا فإن السؤال المطروح الآن على الساحة السودانية هو " هل يتجه الصراع إلى الشرق بعد الجنوب والغرب؟! " ولكن السؤال الأكثر أهمية "هل تستطيع حكومة السودان تحمل المزيد من الضربات في الرأس؟" و "هل تظل السودان سالمة بعد كل هذا الذي يحدث لها من نزيف وقلاقل ومشاكل أم تصل إلى حالة التفكيك؟"، وهو الأمر الذي سيكون أكبر الأخطار التي واجهها الغرب عموماً ومصر خصوصاً بعد ظهور إسرائيل، و " هل تقف مصر مكتوفة الأيدي، ومصيرها المائي وأمنها الاستراتيجي يتعرضا لهزات عنيفة في خصرها الجنوبي؟ ".

* * *

اتفاقيـة أبوجا
نـهاية لمشكلـة دارفور أم مجرد هدنـة

قبل أن يجف الحبر الذي تمت به كتابة اتفاقية أبوجا للسلام في دارفور، تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي ينص على توسيع صلاحيات قوات الأمم المتحدة الموجودة حالياً في جنوب السودان، إلى دعم الاتفاق بشأن دارفور، أي فتح الباب واسعاً أمام تدخل دولي بقوات موجودة في جنوب السودان أصلاً أو بقوات إضافية من الأمم المتحدة، وبديهي أن هذا القرار يتناقض مع روح اتفاق أبوجا، فاتفاق أبوجا الذي تم توقيعه بين الحكومة السودانية وقطاع من المتمردين في دارفور تم بإشراف إفريقي كامل، وبوجود قوات سلام إفريقية، ومن ثم فهو نجاح للجهود الإفريقية في دارفور، فما الداعي إذن لإدخال أو إقحام مجلس الأمن ومن ثم القوات الدولية، ومن ثم الولايات المتحدة اللهم إلا أن يكون الهدف من الموضوع برمته هو فتح الطريق أمام نفوذ أمريكي في السودان، يستهدف عدداً من الأهداف منها توسيع الدور الأمريكي في إفريقيا على حساب الدور الفرنسي التقليدي، وتمكين الولايات المتحدة من الإمساك بالأوراق في السودان، للضغط على مصر، والتحكم في مستقبل السودان، وقبل ذلك وبعده الاقتراب من ثروات دارفور وخاصة البترول واليورانيوم، على كل حال فإن الدكتور لام أكول وزير الخارجية السودانية، وهو بالمناسبة من الجنوب قال: إن بلاده لم توافق حتى الآن على مسألة نشر قوات حفظ سلام دولية تابعة للأمم المتحدة في إقليم دارفور، وقال الرجل:

" أنه لا يمكن لأي قوة حفظ سلام أن تنتشر في دولة ذات سيادة دون الاتفاق مع هذه الدولة، ولا يوجد حتى الآن أي اتفاق بين السودان والأمم المتحدة أو مع أي دولة أخرى لنشر مثل هذه القوات ". بل إن المتتبع لتفاصيل وظروف توقيع اتفاق أبوجا نفسه يشعر بأن الحكومة السودانية كانت حريصة على توقيع الاتفاق بأي ثمن، وأنها وافقت على ما طرحته المجموعة الإفريقية دون شروط، حتى دون انتظار لموافقة المتمردين، وأنها أبدت قدراً هائلاً من المرونة في ذلك بهدف قطع الطريق على إمكانية تدويل الأزمة، ومن ثم فتح الباب أمام التدخل الأمريكي، مستشار الرئيس السوداني غازي صلاح الدين، أكد نفس الأمر، قائلاً " إنه لا يوجد أي مبرر سياسي أو قانوني لتدخل الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة في دارفور بعد توقيع اتفاق أبوجا، وقال: إن السودان ليس له أي مصلحة لتدويل قضية دارفور ".

الولايات المتحدة كانت تسعى منذ فترة إلى تدويل القضية، وقد تحركت كل من مصر والسودان وليبيا لمنع ذلك، لأسباب معروفة، ووصل الأمر إلى أن الرئيس السوداني هدد بتكرار نموذج المقاومة العراقية في دارفور، وكذا أعلن عدد من الحركات السياسية والشعبية في دارفور والسودان، بل وفي مناطق عربية وإسلامية أنها سوف تقاوم التدخل الأمريكي في دارفور، ووصل الأمر إلى أن أيمن الظواهري هدد بنقل نشاط القاعدة إلى دارفور ليس حباً في حكومة السودان ولكن كراهية في أمريكا، ولأن الموضوع حساس وخطير جداً بالنسبة لمصر، فإنه رغم علاقة التحالف المصري

الأمريكي فإن الحكومة المصرية دأبت على فعل كل شيء لمنع تدويل القضية، ويقال أنها حرضت الرئيس السوداني على إعلان التصريحات التي أدلى بها في هذا الصدد والتي تتحدث عن تحويل دارفور إلى مقبرة للأمريكان، وقال مسئولون سودانيون آخرون أن التدخل الأمريكي في دارفور ربما يؤدي إلى انفلات أمني خطير ليس في دارفور بل في كل إفريقيا، وهو تهديد بأن تصبح المنطقة قاعدة انطلاق لتنظيم القاعدة والمنظمات التي ترى نفس الرؤية غير تنظيم القاعدة، وكذا فإن الحكومة المصرية أصرت على عقد مؤتمر القمة العربي الأخير في الخرطوم وكان القرار - ربما الوحيد - الذي نجحت القمة في إصداره هو قرار عدم القبول بقوات دولية في دارفور إلا بموافقة حكومة السودان وكذا توفير التمويل اللازم لعمل قوة السلام الإفريقية.

اتفاق أبوجا إذن كان نقطة التقاء بين إرادات مختلفة، فالحكومة السودانية أرادت أن تقطع به الطريق على التدخل الدولي، وحركات التمرد قسمت الأدوار فيما بينها فبعضها وافق وبعضها اعترض، حتى يمكن نسف الاتفاق في أي لحظة، والأمريكان وحلفائهم ضغطوا على المتمردين لتوقيع الاتفاق لعله يكون مدخلاً للتفاهم على تواجد أمريكي في دارفور يسمح باستثمار النفط واليورانيوم وتحقيق النفوذ، وحتى لا يكون هذا التدخل رغم أنف حكومة السودان، لأن الأمريكان يدركون أنه بدون موافقة حكومة السودان على ذلك، فإن الدخول عنوة إلى دارفور ربما يتحول إلى مستنقع جديد للقوات الأمريكية أو الدولية، فتقوم الحكومة السودانية بالمقاومة،

ويقـــوم الشـــعب الســـوداني بالمقاومـــة، ويصـــل متطوعـــون عـــرب ومسلمون...إلـخ. بـل ويمكـن أن تتحـول المسـألة إلـى قاعـدة لضـرب النفـوذ الأمريكي في إفريقيا والشرق الأوسط ، أي إعطاء قاعدة أخرى غير العراق وأفغانستان لقوى المقاومة الراديكالية، وهكذا فإن الأمريكان فضلوا الوصول إلى اتفاق وضغطوا في هذا الاتجاه كهدنة مؤقتة يمكن السير فيها أو نسفها حسب الظروف والأحوال.

* * *

الضمير الغربي..
ولعبة النفاق السياسي!

ليس جديداً على الذاكرة العربية والإسلامية أن تقوم دول أوروبية أو غيرها بدور مشبوه لصالح قوة أخرى، بل ليس جديداً أن تزعم إحدى هذه الدول صداقتها لنا، ثم نكتشف في النهاية أنها كانت خنجراً مسموماً في جنبنا دون أن ندري، وليس جديداً علينا أن نعرف أن التناقضات بين القوى الأوروبية يمكن أن تتلاشى فجأة، أو يتم حلها على حسابنا أساساً.

لدينا خبرة تجربة محمد علي مع فرنسا، تلك التي زعمت صداقتها له، وقدمت له كل المعونات الفنية لتغريه بالصدام ضد الخلافة العثمانية في بداية القرن التاسع عشر، وكانت النتيجة أنه استنزف طاقات جبّارة في مصر كان يمكن أن تكون نواة لمشروع مصري إفريقي عملاق، واستنزف أيضا قوة الخلافة العثمانية، وعندما كان محمد علي يسعى لإسقاط الخلافة العثمانية، وأصبح على بعد أميال من قصر السلطان في استنبول، أي كان من الممكن أن يصبح هو الخليفة، ويجدّد شباب الخلافة، قامت الدول الأوروبية بما فيها فرنسا بإنذار محمد علي بالتوقف، وتجمّعت عليه، وقامت بضرب أسطوله في موقعة (نافارين) واضطرته للتراجع وتوقيع اتفاقية لندن ١٨٤٠ م.

وتكرّر الأمر مع الثورة العرابية حين فضّلت فرنسا التضحية بنفوذها في مصر - وكان أكبر من النفوذ الإنجليزي، وقتها سنة ١٨٨١، وسمحت لإنجلترا بالفوز بالكتلة كلها، واحتلال مصر بالجيش الإنجليزي في مقابل ذبح الثورة العرابية، وعلى حد قول وزير الخارجية الفرنسية وقتها، فإن ذلك أفضل من نجاح ثورة إسلامية يمكن أن تهدد المشروع الاستعماري عموماً، والمشروع الفرنسي في شمال إفريقية خصوصاً.

ومرة أخرى ثالثة مع الحركة الوطنية المصرية "مصطفى كامل"، حين زعمت فرنسا تعاطفها مع الحركة الوطنية، ثم في عام ١٩٠٤، وقعت الاتفاق الودّي مع إنجلترا، وتخلّت عن الحركة الوطنية المصرية مقابل مكاسب في إفريقية.

ومرة رابعة مع الاتحاد السوفيتي السابق ومصر عام ١٩٦٧، ثم خامسة مع صدام حسين ١٩٩١؛ وهكذا...

إنه الضمير الأوروبي المطاط!! وأحمق من يعتمد عليه.

وفي الأيام الأخيرة تكشّفت حقائق مريرة عن دور ألماني مريب في الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣؛ فعلى الرغم من أن المعلن والمعروف أن كلاً من ألمانيا وفرنسا عارضتا الغزو بقوة؛ إلا أن المفاجأة كانت في قيام ألمانيا بدور سري تكشّف تباعاً في ذلك الغزو، وهو ما يمثل فضيحة كاملة للأخلاق الأوروبية عموماً والألمانية خصوصاً.

وقد قامت كل من صحيفة (زود دويتشه تسايتونج) والقناة الألمانية الأولى (ARD) بنشر تقارير تؤكد أن المخابرات الألمانية - وبديهي بمعرفة الحكومة الألمانية - قد قدمت خدمات استخباراتية جليلة للقوات الأمريكية إبان غزو العراق في مارس ٢٠٠٣، وأن عدداً من عناصر المخابرات الألمانية قد بقوا في بغداد طوال مدة الحرب، وقدّموا معلومات عسكرية هامة للقوات الأمريكية، وجهاز المخابرات الألمانية - بعلم الحكومة وموافقتها - قام بجمع معلومات وتحليلها وتقديمها للأمريكان، وقد اعترف الأمريكان أنفسهم أن المخابرات الألمانية قدّمت لهم دعماً هاماً في إطار عملية الغزو، وأن من ضمن تلك المعلومات، أماكن تواجد الرئيس العراقي السابق صدام حسين، وقد قصِف أحدُ المطاعم في بغداد في ٧ أبريل ٢٠٠٣ بناء على معلومات من المخابرات الألمانية بأن صدام حسين كان موجوداً فيه في ذلك الوقت، مما أدّى إلى وفاة (١٢) مدنياً عراقياً وجرح العشرات.

كما نشرت صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية في ٢٧ / ٢ / ٢٠٠٦ تقريراً قالت فيه: إن وكالة الاستخبارات الألمانية قد أدّت خدمات جليلة للولايات المتحدة الأمريكية أثناء حربها على العراق، وأنها زوّدت القوات الأمريكية بمعلومات حساسة عن خطط دفاع الحرس الجمهوري العراقي عن العاصمة العراقية "بغداد" قبل شهر من اندلاع الحرب، وأن ضابط الاستخبارات الألماني الذي سلّم هذه المعلومات للأمريكان كان يلازم الجنرال (تومي فرانكس) "قائد قوات الغزو" في القاعدة الأمريكية بقطر، ونشرت صحيفة (النيويورك تايمز) وثيقة ثبّتت تقديم ضابط المخابرات الألماني

حوالي (٢٥) تقريراً استخباراتياً عن وضع القوات العراقية في ذلك الوقت، مرفقة برسوم وخرائط للخطط العراقية الدفاعية.

وهكذا فإن الموقف الألماني بخصوص معارضة الحرب لم يكن أكثر من موقف مطاط يستهدف خداع العراق والعرب من ناحية، والمشاركة السرية في الكعكة البترولية من ناحية أخرى.

وفي الحقيقة فالمسألة بالنسبة للمراقبين المحايدين الذين لم يتم برمجتهم أمريكياً وأوروبياً ليس مفاجأة؛ فالرئيس الفرنسي نفسه قال عندما تعاظمت المقاومة العراقية، وبات من الممكن هزيمة أمريكا في العراق: إنه على الرغم من معارضته للحرب فإنه لا يحبّ أن يرى الغرب "وأمريكا" تنهزم هناك على يد المقاومة الإسلامية، وهو ما ردّده أيضاً وزير الخارجية الألماني (هانز جينشر)، وبديهي أن نفس الكلام، وأوضح منه قاله كل من توني بلير رئيس الوزراء البريطاني، وهنري كسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق الذي لخّص المسألة كلها بقوله: "إن خسارة أمريكا للحرب في العراق تعني ضياع جهود أربعة قرون على الغرب كله، وليس أمريكا وحدها".

إنه الغرب كل الغرب وليست أمريكا وحدها.

* * *

تحليل نتائج الانتخابات الإسرائيلية
إسرائيل لا تعرف إلى أين تتجه

يبدو أن المنطقة العربية برمتها في حالة سيولة، بما فيها أيضاً الكيان الصهيوني ذاته، الذي أصابته عدوى عدم معرفة الاتجاه ولعل الذي يطالع نتائج الانتخابات الإسرائيلية، ومقررات القمة العربية وكانتا متزامنتين يكتشف للوهلة الأولى غياب توجه حقيقي وواضح في العمليتين.

نحن هنا بصدد تحليل نتائج الانتخابات الإسرائيلية، والنتائج المعلنة تقول: أن حزب كاديما " إلى الأمام " بقيادة إيهود أولمرت فاز بـ ٢٨ مقعد من أصل ١٢٠ مقعد أي أقل من الربع، وهو رقم يعني أنه لا يوجد حزب إسرائيلي قادر على الزعم بأنه يمثل الشعب الإسرائيلي أو قطاع هام منه، مع ملاحظة أن استطلاعات الرأي في أوائل غيبوبة شارون كانت تعطي الحزب ٤٣ مقعداً وهذا يعني أن الحزب فقد مع الزمن حوالي ثلث قوته، الأمر الذي يعني أن غياب شارون سيكون عاملاً مؤثراً في قوة الحزب مع مرور الوقت، وأن إسرائيل لم تعد قادرة على إنجاب شخصيات قوية أمثال رابين وشارون وبن جوريون... إلخ وهذا يعني أن الدولة العبرية في طريقها إلى التفكك، وأنها لم تعد تعرف ماذا تريد وإلى أي طريق تتجه؟ صحيح أن أولمرت يسير على خطى شارون، وأعلن أنه سوف ينسحب من كل المستعمرات شرق الجدار العازل، أي يقصر حدود إسرائيل على ما هو داخل الجدار، وهي الفكرة التي كانت خلف تنفيذ هذا الجدار، ولكن هذا يعني

أولاً تجاهل الشعب الفلسطيني وسلطته والتصرف من طرف واحد، وهذا يعني نوع من الخوف الإسرائيلي الداخلي!!.

وقد جاء في المرتبة الثانية حزب العمل الإسرائيلي بـ ٢٠ مقعداً وهو نوع من ارتفاع نصيب الحزب، ولكن هذا بدوره تأكيد على حالة التفكك وعدم وضوح الرؤية لدى الناخب الإسرائيلي ومن ثم مستقبل إسرائيل ذاته، لأن هذه النسبة بين الأصوات لا تعبر عن موقف سياسي معين، لأن رئيس حزب العمل الجديد السيد عامير بيرتس، اهتم في برنامجه الانتخابي بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، وخاطب الجمهور الإسرائيلي من اليهود الشرقيين باعتباره أولاً زعيم نقابي عمالي، وثانياً باعتباره من أصل مغربي أي يهودي شرقي، فحصل على أصوات كانت تتجه إلى اليمين عادة ولكن أهم ما في الأمر أن هناك تغير في القواعد الشعبية للأحزاب الإسرائيلية والقيادات الإسرائيلية، فحزب العمل الإسرائيلي الذي كان صاحب النصيب الأوفر في بناء وقيادة إسرائيل أيام التأسيس والتمدد، والذي كان يعتمد على الأسكيناز بشكل خاص " اليهود من أصل أوروبي وغربي وأمريكي " بات يعتمد على السفارديم " اليهود الشرقيين " أو يحظى بجزء منهم، وهذا يعني تغييراً في بنية الحزب وهيكلته له ما بعده بالطبع.

جاء في المرتبة الثالثة حزب شاس " ١٣ مقعد " وهو حزب يميني ديني متفوقاً بذلك على حزب الليكود الذي حصل فقط على ١٢ مقعد، وهذا يعني أن الليكود في أزمة حقيقية تحت قيادة نتنياهو، بل هذا يعني أن حزب الليكود الذي كان يحظى عادة إما بالمركز الأول أو الثاني في الانتخابات

الإسرائيلية نزل إلى المركز الخامس، فهو أقل من أحزاب كاديما، العمل، شاس ومتعادلاً في عدد الأصوات مع حزب " إسرائيل بيتنا "، ولعل تلك النتيجة المتواضعة لحزب الليكود يعني أن الذين تحدثوا عن أن فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية وتشكيلها للحكومة في الأراضي المحتلة سيدفع الإسرائيليين إلى التشدد والاتجاه يميناً أكثر ومن ثم فوز الليكود أو زيادة نسبته التصويتية هذا الرأي ليس صحيحاً، وليس هناك ارتباط شرطي بين فوز الاتجاه الإسلامي أو حماس أو غيرها، ومزاج الناخب الإسرائيلي، وهذا يعني بدوره أن المجتمع الصهيوني فقد تماسكه وفقد القدرة على فهم ما يدور حوله، وأنه لا يعرف إلى أين يتجه، وأنه يعاني من أزمة بنيوية طاحنة وأنه في طريقه إلى التفكك.

تواضع نسبة الفوز الذي حققه كاديما، وكذا تشرذم مقاعد البرلمان الإسرائيلي " الكنيست " بين أكثر من عشرة أحزاب وتكتلات، يعني مباشرة ما كررنا دائماً وهو أن إسرائيل تسير في طريق التفكك، وأن الفكرة الصهيونية ذاتها أصبحت في مهب الريح - بسبب العمليات الاستشهادية واستمرار الكفاح والنضال - وأن جيل الشباب الإسرائيلي ليس قادراً ولا راغباً في دفع تضحيات مثل جيل الآباء المؤسسين، وأنه سئم من استمرار الموت، ومن ثم سئم من استمرار إسرائيل ذاتها رغم تفوقها العسكري والسياسي ونفوذها الدولي الهائل، ولعل هذا يفسر ضعف نسبة الإقبال على الانتخابات ٦٢ % وهي أقل نسبة في تاريخ إسرائيل كلها!!.

* * *

التعديل الدستورى فى مصر يسير فى الاتجاه الآخر

تعديل الدستور أو تغيير الدستور برمته ليتناسب مع عملية الإصلاح كان ولا يزال حديثا متداولا منذ عدة سنوات وبديهى أن كلا يغنى على ليلاه، فهناك من يدعو إلى تغيير الدستور ليصبح أكثر ليبرالية ويعطى المزيد من الضمانات للحرية والديمقراطية وسيادة القانون، وهناك من يدعو إلى تغيير بسيط أو متوسط فى الدستور أى تعديل بعض المواد التى تتعارض مع مناخ الحرية وخاصة تلك المواد المتصلة بطريقة انتخاب رئيس الجمهورية، وكان قد تم تعديل المادة ٦٧ من الدستور لهذا الغرض، إلا أن دعاة التغيير قالوا: إنه تم رسمها بصورة معينة تحول دون وجود انتخابات تعددية حقيقية لأنها اشترطت فيمن يتم ترشيحه الحصول على تأييد عدد كبير من أعضاء مجلس الشعب والشورى وأعضاء من مجالس محلية من ١٤ محافظة على الأقل، وهو أمر يحول عمليا دون ترشيح أى شخص لا ترضى عنه الحكومة، أى إجراء الانتخابات بين مرشحين ترضى عنهم الحكومة القائمة، وهناك من يدعو إلى تعديل المادة الثانية من الدستور التى تنص على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، وهؤلاء بالطبع من العلمانيين أو من المتشددين المسيحيين، ويرى هؤلاء أن تلك المادة فيها نوع من التمييز الديني.

وهناك من يطالب بتحقيق إشراف حقيقى للقضاء على كل العملية الانتخابية بدءا من تسجيل الناخبين مرورا بالعملية الانتخابية وانتهاء بإعلان النتائج.

ولكن إلى أين يسير قطار التغيير، وهل ينجح دعاة الحرية فى تحقيق مطلبهم؟ الحقيقة أن الرياح ربما تسير فى الاتجاه المعاكس.

فمن ناحية، فإن ما تعلنه الحكومة بشأن المادة ٦٧ من الدستور المرتبطة بتنظيم انتخابات الرئاسة يؤكد أنه لا تغيير هناك فى هذا الصدد، وإذا كانت القوى السياسية المصرية قد نجحت لأسباب معينة منها استغلال الظرف الدولى الضاغط على الحكومة فى تحقيق إشراف قضائى على الانتخابات فإن نية الحكومة تتجه نحو احتواء هذا المكسب، ووفقاً للتقرير الذى أعدته لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية فإن الحكومة المصرية تتجه نحو تعديل المادة ٨٨ من الدستور المرتبطة بالإشراف القضائى على الانتخابات ويرى التقرير الذى أعدته اللجنة أن عدد القضاة فى مصر لا يكفى للإشراف على كل اللجان الرئيسية والفرعية فى الانتخابات، وأن الإشراف القضائى على الانتخابات قد عطل أعمال المحاكم على اختلاف درجاتها على النحو المرجو له لانشغال أعضاء الهيئات القضائية بهذه المهمة، مما يؤثر على مصالح الناس وأنه يجب تفرغ القضاة لأداء رسالتهم السامية فى إقامة العدل والنأى به عن النزاعات التى تحدث عادة بين المرشحين فى مجال الانتخابات، وينال رذاذها من ثوب رجال القضاء النقى الذى تحرص الدولة على بقائه نقيا طاهرا بعيدا عن شحناء المتنافسين،

وهكذا يقترح التقرير قصر إشراف القضاة على اللجان الرئيسية وتعديل الدستور فى هذا الاتجاه اقترح التقرير الذى أعدته لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية وتحدثنا عنه بالأمس أيضاً إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات تضم شخصيات لا تنتمى إلى أحزاب واتجاهات سياسية، ويخلص التقرير إلى أنه لا يوجد إشراف قضائى كامل فى كل لجان الانتخابات فى أى مكان فى العالم، وترى الأوساط المعارضة أن هذا الاتجاه يقود بالضرورة إلى إطلاق يد الحكومة فى تحديد نتائج الانتخابات!

من ناحية أخرى يقترح التقرير إجراء الانتخابات على أساس القائمة النسبية وليس على الأساس الفردى كما هو متبع حالياً، ووضع نسبة معينة للمرأة مثل العمال والفلاحين يشترط بمقتضاها حصول المرأة على نسبة معينة من المقاعد لا تقل عنها، ويرى المعارضون أن هذه الطريقة الانتخابية تستهدف استبعاد الإخوان المسلمين تحديدا عن طريق عدم السماح لأى حزب سياسى شرعى يشارك فى الانتخابات من وضعهم على قوائمه وكان رئيس الوزراء المصرى الدكتور أحمد نظيف قد صرح لمجلة النيوزويك الأمريكية بأن الحكومة لن تسمح للإخوان المسلمين بتشكيل كتلة برلمانية مرة أخرى فى مجلس الشعب.

ومن ضمن اقتراحات اللجنة والتقرير: إلغاء منصب المدعى الاشتراكي، وإسناد دوره إلى النيابة العامة وهو أمر لم يعد يثير اهتمام أحد، ومن ثم فليس عليه معارضة أو موافقة، ولكن الجانب الرمزى فيه أن صفة المدعى الاشتراكى لم تعد ملائمة للصيغة السياسية والاقتصادية المصرية القائمة على الخصخصة والعولمة.

بين أحلام المعارضين وتشبث الحكومة بكل مراكز السلطة، وبين نضال الناس فى هذا الاتجاه أو ذاك سوف تتحدد إلى أى جهة يسير قطار التغيير، وإن كان المراقبون يعتقدون أن الحكومة ستنجح فى النهاية فى تمرير ما تريد بشأن الدستور وبشأن الحياة السياسية عموماً.

* * *

العملية الإرهابية في دهب...
فتش عن إسرائيل !!؟
فتش عن أمريكا !!؟

ثلاثة انفجارات إرهابية هزت ليل مدينة دهب في سيناء في توقيت متزامن هو السابعة والربع مساء يوم ٢٤ / ٤ / ٢٠٠٦ لا يفصل الواحدة عن الأخرى سوى نصف دقيقة وحسب البيانات الرسمية فإن التفجير الأول وقع داخل كافيتريا نيلسون على شاطئ خليج العقبة، والثاني داخل منتجع علاء الدين الذي يبعد نحو ٥٠ متراً فقط من الانفجار الأول والثالث داخل سوبر ماركت غزالة على بعد ٤٠ متراً من موقع الانفجار الثاني.

وقد جاءت الانفجارات الثلاثة في توقيت تكتظ فيه المنطقة بالرواد حيث تزامنت التفجيرات مع عيد شم النسيم، وعيد ذكرى تحرير سيناء.

والتفجيرات نشأت حسب المصادر المصرية عن ثلاثة عبوات ناسفة زرعت في تلك الأماكن وليس نتيجة عمليات انتحارية.

من الطبيعي أن نبحث عن الفاعل، فهذا شأن أمني ولكنه شأن سياسي أيضاً، وكل من الشأنين لا بد أن يبحث عن المستفيد وعن الملابسات المرتبطة بالحادث، التوقيت أولاً يتزامن مع عيد وطني مصري له صلة بالصراع مع إسرائيل، وهو عيد تحرير سيناء الذي يوافق ٢٥ أبريل من كل عام، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا هو العمل الإرهابي الثالث للعام الثالث على التوالي، وكان الأول هو حادث طابا في ٦ أكتوبر ٢٠٠٤ - و٦ أكتوبر

هو عيد حرب أكتوبر الذي انتصرت فيه القوات المصرية على الإسرائيلية عام ١٩٧٣ - والثاني في ٢٣ يوليو ٢٠٠٥ وهو ذكرى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وهو أمر له دلالته، ولا يمكن تجاهل أن المنفذين قصدوا اختيار مناسبات بعينها.

من حيث المكان، فإن الحوادث الثلاثة استهدفت سيناء وتحديداً منتجعات سياحية فيها، أي أن ضرب السياحة في سيناء، وليس غيرها هدف واضح، الأمر الذي يؤدي تلقائياً إلى نقل السياحة في ذك المكان إلى مكان مشابه وقريب " إيلات الإسرائيلية مثلاً "!!. وكذا فإن سيناء تعني الحدود مع الكيان الصهيوني، أي إمكانية نقل عبوات ناسفة، وخبرات إسرائيلية وتسهيلات، أو إحداث نوع من الاختراق الإسرائيلي لمجموعات من البدو في سيناء وتجنيدهم وبعلم أو بدون علم لتنفيذ ذلك المخطط.

إسرائيل مستفيدة بالطبع لأنها تريد مصر ضعيفة اقتصادياً ومن ثم سياسياً وعسكرياً، وإسرائيل مستفيدة لأن ضرب السياحة في ذلك المكان يعني نقلها إلى إسرائيل مباشرة!!.

وإسرائيل قادرة على ذلك، بل قل إنها وحدها القادرة على ذلك فهي تملك معلومات لوجستية هامة عن سيناء التي احتلتها قرابة ٢٧ عاماً ودرست كل شيء فيها من ناحية الأرض والضروب ومن ناحية تركيبة السكان وأنواعهم... إلخ، ثم إن تنفيذ ثلاث عمليات في ثلاث سنوات متوالية لا يمكن تفسيره بأنه عمل مجموعة من الهواة من أبناء سيناء، فمهما كانت قدراتهم لا يمكن لهم القيام بهذا العمل الذي يحتاج إلى معلومات دقيقة وإمكانيات

معينة خصوصاً أن العامل الانتحاري ليس موجوداً في العملية الأخيرة على الأقل، وكذا فإن من الطبيعي أن الاحتياطات الأمنية في تلك المنطقة عموماً عالية جداً، ولا يمكن تصور اختراقها بهذه البساطة ووضع عبوات ناسفة ثم العودة بدون لفت النظر فما بالك والمسألة تتكرر وليست الأولى من نوعها، وما بالك والوقت في كل مرة كان مناسبة وطنية تستدعي الحذر بالضرورة وتصريحات المتحدث الرسمي باسم مجلس الوزراء المصري الدكتور مجدي راضي لشبكة الـ **N. N. C** الأمريكية أكد أنه لم يكن هناك قصور أمني، وأنه كان قد تم تشديد الحراسة والإجراءات الأمنية في ذلك اليوم بسبب الإجازات والأعياد، أي قبل الحادث.

أمريكا أيضاً مستفيدة، لأنها تشعر بنوع من الغيظ من النظام المصري لرفضه إرسال قوات مصرية إلى العراق، وفي رأيها فإن القوات المصرية والسورية هما فقط القادرتان على إنقاذ أمريكا من ورطتها في العراق، وهي أيضاً غير مرتاحة لسياسة الحكومة المصرية بشأن رفض تدويل أزمة دارفور والوقوف مع السودان في مواجهة المخطط الأمريكي في هذا الصدد. ومن ثم فإن إضعاف الحكومة المصرية مطلب أمريكي في تلك اللحظة، وإضعاف الدولة المصرية مطلب أمريكي إسرائيلي تقليدي.

من ناحية أخرى، فإن عدد من الخبراء في الشأن الإرهابي، ومنهم الدكتور ضياء رشوان رئيس تحرير وحدة الجماعات الإسلامية في مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام يرى أن القاعدة ليست وراء هذا الحادث ولا الحوادث السابقة في سيناء، لأن أيمن الظواهري المتحدث

باسم القاعدة، أدلى بحوالي ١٢ حديثاً تليفزيونياً منذ حادث طابا في ٦ أكتوبر ٢٠٠٤ ولم يعلن مسئوليته عن أي من هذه الحوادث رغم هجومه الشديد على الحكومة المصرية في تلك التسجيلات، وبديهي أنه لو كانت القاع دة وراء هذه العمليات، لأعلنت عن ذلك كعادتها، وكذا فإن القول أنه نوع من الانتقام قام به بدو سيناء كرد فعل على التجاوزات الأمنية بحقهم التي مارستها الشرطة المصرية، مردود عليه بالقول أن حادث طابا الأول في ٢٠٠٤ لم تسبقه تلك التجاوزات ومن ثم يصعب حصر الأمر في هذا الاتجاه.

أياً كان الأمر فإن ممارسة العنف ضد الحكومات العربية والإسلامية مرفوض، لأنه يضر بمجتمعاتنا قبل أي شيء آخر، ويفيد الأعداء: أمريكا وإسرائيل - ويجب أن تتوجه كل الطاقات للاحتلال الصهيوني فى فلسطين، وللاحتلال الأمريكي في العراق وأفغانستان، فهذا هو الجهاد الحقيقي أما الآخر فهو الحماقة.

* * *

بمناسبة أحداث الإسكندرية كيف ننزع فتيل الفتنة الطائفية

لم يعد مناسباً ولا موضوعياً أن نقول أن العلاقة بين المسلمين والأقباط في مصر هي علاقة قوية ومتينة، فمما لا شك فيه أن هناك احتقان طائفي حقيقي وموضوعي، له الكثير من الأسباب التي لو استمرت لهددت بالفعل نسيج الوحدة الوطنية المصرية ولكن هذه الأسباب في الحقيقة يمكن القضاء عليها بشيء من المجهود الحكومي والشعبي وقبل كل شيء الكنسي.

بداية فإن المسيحيين في مصر يبلغون حوالي ٦ % من عدد السكان أي قرابة ٤ مليون نسمة، وأغلبية هؤلاء المسيحيين ينتمون إلى الطائفة الأرثوذكسية، وهناك بالإضافة إلى الأرثوذكس الكاثوليك والبروتستانت والأرمن... إلخ ومن المعروف أن عقائد الكنيسة الأرثوذكسية تمنع البابا أو البطريرك من المشاركة أو الاقتراب من الأمور الزمنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتعقد دوره على الأمور الروحية وكان ذلك أحد السمات التاريخية للكنيسة المصرية الأرثوذكسية حيث أن هذا الحق تم انتزاعه من القيصر الروماني بالدم والدموع والقتلى والمضطهدين. ولكن الذي حدث في السنوات الثلاثين الأخيرة أن هناك دوراً سياسياً نشيطاً للكهنة وللكنائس وهو أمر حذر منه عقلاء الأقباط أنفسهم. ولعل عودة الكنيسة إلى الأمور الروحية فقط أحد أهم الطرق لنزع فتيل الفتنة الطائفية.

أحداث الإسكندرية تتلخص في أن شاباً مصرياً مسلماً يحمل بكالوريوس تجارة ويدعي محمود صلاح الدين عبد الرازق، قد قام بقتل شخص مسيحي وإصابة ٦ آخرين بجراح عن طريق اقتحام كنيسة وطعن المصلين بها وقامت قوات الأمن باعتقاله عندما حاول اقتحام الكنيسة الثالثة، وقد قالت وزارة الداخلية وتحقيقات النيابة أن الشخص مختل عقلياً ولكن الأوساط الكنسية رفضت هذا التبرير واعتبرت أن هناك مجموعة كانت وراء هذا الشخص، الأمر الذي لم يثبت بتحقيقات النيابة، واندلعت مظاهرات مسيحية أمام كنائس الإسكندرية، ثم حدثت احتكاكات واعتداءات من بعض المسيحيين على الجمهور المسلم مما أدى إلى جرح ثلاثة مسلمين مات أحدهم متأثراً بجراحه، وكذا إلقاء الحجارة على بعض المساجد وتحطيم واجهة مسجد الواحد الأحد وبعد يومين من المناوشات بين المسلمين والمسيحيين في الإسكندرية انتهت المسألة - مؤقتاً - بجهود أجهزة الأمن، ورجال الدين من الطرفين وقامت مظاهرات مشتركة تندد بحوادث العنف ثم ما لبثت الأحداث المؤسفة أن اندلعت من جديد بالإسكندرية.

القصة متكررة بصورة أو بأخرى في أكثر من مكان بمصر، والقصة هذه المرة بدأت باعتداء شخص مختل عقلياً على الكنائس، مع ملاحظة أنه يحدث أن يهاجم مختلاً عقلياً أحد المساجد أيضاً!! وقد حدث شيء من ذلك في نفس التوقيت في مدينة المنصورة مثلاً، وحدثت قبل ذلك بعد إدعاء عدد من الآباء المسيحيين أن بناتهن قد خطفن وأجبرن على اعتناق الإسلام ثم ثبت بعد ذلك أنهن تزوجن بمسلمين بمحض إرادتهن ووصل الأمر في بعض

المرات أن تم إرجاع سيدة قد أسلمت وهي زوجة أحد القساوسة الكبار " وفاء قسطنطين " وتم تسليمها للكنيسة مما اعتبر وقتها إهدار لحرية العقيدة، ونوع من ممارسة الكنيسة سلطة الدولة حيث قامت بحبس تلك السيدة في أحد الأديرة، وهو الأمر الذي أثار حفيظة المسلمين.

لا يكفي بالطبع أن نقول أن هناك متطرفين على الجانبين، فالتطرف موجود في كل زمان ومكان، وهو بحد ذاته لا يكفي لإثارة الفتنة ما لم تكن هناك أسباباً موضوعية لذلك نلخصها في:

إحساس المسلمين بوجود تمييز ضدهم، فحين يتم قتل مسلم لا تتحرك الأجهزة للقصاص على العكس تماماً في حالة قتل المسيحي.

إذا تم اعتقال مسلمين ومسيحيين على خلفية أحد الحوادث فإن البابا يصوم احتجاجاً وينجح في إطلاق سراح المعتقلين المسيحيين وهو ما لا يحدث في حالة المسلمين حيث لا بابا لهم.

إحساس لدى المسلمين بأن هناك استقواء من المسيحيين بالولايات المتحدة، وأنهم يضغطون على الحكومة التي تستجيب لهم خوفاً من غضب أمريكا، مما يهدد النسيج الوطني تماماً ويزيد الاحتقان بين الطرفين، ولا شك أن تراكم الإحساس لدى المسلمين ٩٤ % بأن الطرف المسيحي يستقوي بالعدو الأمريكي أمر ينبغي معالجته قبل فوات الأوان.

الأحاديث والتحركات التي يقوم بها ما يسمى بأقباط المهجر وهي منقولة بالطبع عن طريق الفضائيات، وتدور حول إمكانية الولاء لأمريكا على حساب مصر، أو أن مصر محتلة بالاحتلال العربي " الإسلامي " ومن ثم يجب رحيل المحتلين، التحالف مع إسرائيل على حساب العرب والمسلمين، موقف معادي لقضايا العرب والمسلمين باعتبارهم غرباء على مصر ومن ثم فلا مجال هناك للقصاص مع الفلسطينيين أو العراقيين أو الأفغان... الخ.

ضعف الأحزاب السياسية، بل قل غيابها، وعدم اكتراث حزب الحكومة، أو الإخوان المسلمين " الحزبين الرئيسيين " بما يكفي في هذا الصدد، وغياب الأحزاب الأخرى.

اختلاط الديني بالسياسي في الكنيسة المصرية، وهو ما يحول من الناحية العملية المسيحيين إلى حزب يقوده البابا لأن مخالفة المسيحي للبابا مجرّمة ومؤثمة، ومن ثم فلابد من طاعته وإذا كانت طاعته في الأمور الروحية مفهومة، فإن طاعته في السياسة تحول المسيحيين إلى حزب سياسي مسيحي، وتقسم البلاد طائفياً وهي أمور حذر منها عقلاء الأقباط أنفسهم.

* * *

عملية الإصلاح السياسي في مصر هل تراجعت وإلى أي مدى

عملية الإصلاح السياسي في مصر ومن ثم في غيرها من الدول العربية والإسلامية، والتي شهدت تصاعداً ملحوظاً في الفترة الماضية، وكذا وعود حكومية من مختلف الأنواع والمقاسات، وآمال وأحلام وتحركات وحركات شعبية وسياسية راهنت على هذا الإصلاح هل تراجعت وإلى أي مدى...؟ ذلك هو سؤال الفترة القادمة يمكننا الإجابة على هذا السؤال لو بحثنا عن الأسباب التي تم على أساسها الحديث عن هذا الإصلاح... هل هي أسباب داخلية محصنة تعبر عن عملية حراك حقيقي داخل المجتمعات، أو حتى طريقة حكومية لامتصاص الغضب الشعبي الذي تراكم بسبب التحديات الخارجية وخاصة الأمريكية والصهيونية بمعنى تسريب هذا الغضب الشعبي في مسارات لا تتصل بالمقاومة أو الكفاح الوطني بقدر ما تتصل بإصلاح أوضاع الحريات وحقوق الإنسان، وبديهي أنه لا انفصام بين القضيتين، فالكفاح الشعبي بالضرورة يؤدي إلى الإصلاح الداخلي، والعكس صحيح شريطة أن يكون الكفاح والضغط يعبران عن حراك حقيقي أما إذا كانت المسألة كلها محكومة من خارج عملية الحراك سواء بين الحكومات أو بين القوى الخارجية، فإن القوى التي راهنت على الإصلاح أولاً ستكتشف فجأة أنها كانت تجري وراء سراب، وإذا كانت عملية الحراك السياسي جاءت

نتيجة ضغوط خارجية - أمريكية أو أوروبية أو دولية - ترى ضرورة الإصلاح وإقصاء الحكومات الديكتاتورية أو إحداث تعديل في بنيتها بهدف تجفيف منابع العنف والإرهاب، على أساس أن الديكتاتورية في رؤية بعض مراكز البحث والقرار الغربي تفرز بالضرورة تطرفاً وعنفاً وإرهاباً فإن الأمر قد وصل في الحقيقة إلى نوع من التوافق الخارجي على أن البديل الديمقراطي بالضرورة لن يكون أكثر راحة لهم عن الديكتاتورية ويمكننا في هذا الصدد أن نقول: أن الحكومة المصرية مثلاً راهنت ونجحت في رهانها على توصيل فكرة أنه ليست هناك بنية شعبية ليبرالية أو حتى علمانية يسارية أو يمينية قادرة على أن تكون البديل، إن هذه القوى العلمانية " الليبرالية واليسارية " ضعيفة وهشة ولا تمثل شيئاً في الواقع الشعبي، أكثر من هذا أن الحكومة المصرية دفعت في هذا الاتجاه دفعاً عن طريق إخراج المخالفات - حقيقية أو مفتعلة - أو حتى الفضائح ومن ثم الصراعات داخل أجنحة الأحزاب الليبرالية - الوفد والغد - في مصر لتصل إلى حد الصراع المسلح واستخدام العنف ومن ثم أعطت إشارة بإفلاسها، وكذا أخرجت من الأدراج قضايا حقيقية أو ملفقة لأمثال أيمن أنور ليصل إلى السجن خمس سنوات بتهمة التزوير، وهو ما حكمت به محكمة الجنايات ثم تأييد الحكم في محكمة النقض الأمر الذي يعني نهاية قانونية لشخص كان مرشحاً لأن يكون البديل الليبرالي، ومدعوم غربياً وأمريكياً وأوروبياً حتى ولو لم يطلب ذلك، المهم أن الحكومة المصرية نجحت في تصفية أيمن نور، ونجحت في وصول الأوضاع في حزب الوفد إلى حالة الصراع بالسلاسل والجنازير

والأيدي والرصاص الأمر الذي أخرج الحزب عملياً من العملية السياسية أو أساء إليه كحزب ليبرالي عريق لم يعد قادراً على ممارسة الديمقراطية وحل الصراعات سلمياً بداخله ومن باب أولى فهو غير قادر على ذلك لو وصل إلى السلطة، في الإطار نفسه نجحت الحكومة المصرية في إثبات عدم وجود قيادات سياسية علمانية في الواقع الشعبي عن طريق نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي حصلت فيها الأحزاب العلمانية مجتمعة على أقل من ٣ % في حين حصل الإخوان المسلمون على أكثر من ٢٠ %، وهي رسالة إلى دعاة الإصلاح من أمريكا وأوروبا أن البديل هو الاتجاه الإسلامي وبديهي أنه بديل غير مريح لأمريكا والغرب وخطر بشكل ما على إسرائيل وهكذا فإن الدوائر الأمريكية والأوروبية اضطرت في النهاية إلى تخفيف ضغطها على النظام المصري باتجاه الإصلاح الديمقراطي وحولته إلى مجرد كلام يقال في المناسبات دون وجود ضغط أمريكي حقيقي في هذا الصدد وهكذا فإننا أمام غياب أكثر من عامل هام من عوامل الضغط باتجاه الإصلاح وبعد عام على وعود الرئيس مبارك بعملية إصلاح سياسي، فإن الحديث يدور الآن وفقط حول تعديل الدستور ليس باتجاه الإصلاح الديمقراطي ولكن في عكس هذا الاتجاه، تغيير الدستور المقترح ينحو نحو إلغاء المواد الدستورية التي تحصن المواطن من ظلم السلطة وهي مواد في الدستور الذي جاء به الرئيس السادات لأسباب وظروف معينة في إطار صراع سياسي مع مجموعة سياسية أخرى كانت تفضل النظام الشمولي " مجموعة ١٥ مايو المعروفة بمراكز القوى "، ونحو إطلاق يد السلطة تمهيداً لصدور

قانون الإرهاب الذي يعطي السلطة والأجهزة الأمنية صلاحيات واسعة في الاعتقال والمراقبة وغيرها، وهو الأمر الذي يتعارض مع مواد الدستور الحالي رغم ما فيه من عيوب وفي هذه الحالة يمكن إلغاء قانون الطوارئ أو بمعنى أصح تحويل قوانين الطوارئ إلى قوانين دائمة، وهكذا تصبح الآمال والأحلام حول المزيد من الحريات مجرد سراب وأن العكس هو الصحيح!!.

وفي الحقيقة فإن رموز النظام المصري يصرحون بذلك علناً، فالدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب، وهو أستاذ قانون كبير قال: إن تأخير إلغاء قانون الطوارئ وإصدار قانون بديل للإرهاب قد تأخر، لأن قانون الإرهاب سيتعارض مع مواد دستورية ومن ثم فإن من الضروري أولاً تعديل الدستور لإصدار قانون الإرهاب بدون خشية الطعن بعدم دستوريته أو دستورية بعض المواد فيه لتعارضها مع مواد معينة من الدستور المصري، وقد أعلنت دوائر حكومية أن تغيير مواد الدستور تلك سيتم في الدورة البرلمانية القادمة، ومن ثم إجراء استفتاء لتعديل تلك المواد، ثم إصدار قانون الإرهاب ثم إلغاء قانون الطوارئ.

ولعل الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء المصري كان أكثر وضوحاً في هذا الصدد، حيث صرح الرجل على هامش منتدى دافوس الاقتصادي الذي عقد في مدينة شرم الشيخ بدءاً من يوم ٢٠ مايو ٢٠٠٦ بأن الحكومة المصرية ليست في عجلة لتغيير النظام السياسي، وأن مثل هذه الإصلاحات لن تحدث في شهور بل إن ذلك يستغرق أعواماً وأن الحكومة ليست في

عجلة من أمرها في هذا الصدد، وأن الحكومة ستأخذ في اعتبارها النجاحات التي حققها الإخوان المسلمون في الانتخابات البرلمانية ويجب من ثم إعادة النظر في حسابات الحكومة بشأن الإصلاح السياسي، وختم حديثه بأن ذلك لا يعني التراجع عن الإصلاح.

***

الحكومة المصرية.. والفشل في مواجهة الأزمات

المتتبع لعملية الحراك السياسي في مصر في الآونة الأخيرة وتحديداً منذ بداية هذا العام ٢٠٠٦ يكتشف للوهلة الأولى أن هناك أزمات حقيقية يعاني منها الواقع المصري، فمن ناحيته فإن الفتنة الطائفية أطلت برأسها من جديد تمثلت في أحداث الإسكندرية، وكانت هذه المرة من الخطورة بمكان؛ إذ إن المراقبين اعتبروا الموضوع قد تحول إلى أزمة بنيوية بعد أن كان يوصف - بالخطأ أو بالصواب - بأنه مجرد أزمات عابرة، ومن ناحية ثانية فإن الاحتقان بين جماعة الإخوان المسلمين وهي القوة السياسية الرئيسة في المعارضة المصرية، وبين النظام المصري قد قفز خطوات كبيرة؛ إذ تعددت عمليات الاعتقال لعناصر من الإخوان، وتم عمل أكثر من قضية لهم، كما تم التشهير بالمرشد العام بدعوى أنه صرح تصريحات معينة ادّعى المشهرون أنها تسيء إلى الوطنية المصرية، وكذا تم تعطيل جريدة الإخوان الناطقة باسمهم (آفاق عربية) لأسباب معينة يرى الإخوان أن أصابع الأمن وراءها، ومن ناحية ثالثة فإن الناس في مصر يشعرون بإخفاق النظام المصري في معالجة كل الأزمات المستجدة، من أزمة العبارة المنكوبة، إلى أزمة أنفلونزا الطيور، إلى تصاعد الفتنة الطائفية، إلى الصدام الحكومي مع القضاة، وكذا الضيق الشديد بأي ممارسة صحفية تمثلت في القبض على مراسل الجزيرة في القاهرة حسين عبد الغني، وتوجيه تهمة إشاعة أخبار كاذبة من شأنها تكدير الأمن العام في البلاد - وهي تهمة عقوبتها خمس

سنوات، ولم تتعود الأجهزة المصرية توجيهها إلى أحد المراسلين من قبل، كلها أحداث متزامنة لا يفصل بينها إلا توقيت قصير.

على أن أخطر تلك الأزمات هي: الصدام مع القضاة، وكان وزير العدل المصري - وهو وزير في حكومة الحزب الوطني طبعاً، وممثلاً للحكومة بالطبع، قد صعّد موضوع القضاة، وذلك بإحالة اثنين من شيوخ القضاة هما كل من المستشارين محمود مكي وهشام البسطويسي نائبي رئيس محكمة النقض - أعلى سلطة قضائية في مصر - إلى مجلس تحقيق - يُسمّى مجلس التأديب أو الصلاحية، الذي يمكنه إحالتهما إلى التقاعد أو فصلهما من عملهما أو غيرها من العقوبات، وذلك لأنهما وغيرهما خرجوا على مقتضى الواجب الوظيفي في رأي وزير العدل، أو أنهما رفضا السكوت على جريمة تزوير الانتخابات في رأي نادي القضاة، الذي اعتصم داخله عدد كبير من القضاة احتجاجاً على ذلك التصعيد وهناك بالطبع نقاط صراع بين الحكومة والقضاة، فالحكومة فرضت الحراسة على عدد من النقابات المهنية وغيرها، ومن ناحية رابعة فإن النخبة المصرية تشعر بأن آمال الإصلاح السياسي قد تم الإطاحة بها أو الالتفاف حولها، ومن ناحية أخرى فإن أعمال العنف والإرهاب بدأت تأخذ طابعاً خطيراً، وصحيح أنها لا تهدد بإسقاط النظام، ولا تسعى لإحداث ثورة شاملة أو انقلاب على غرار ما كان يستهدفه عناصر العنف في عام ١٩٨١؛ إلا أنها تشكل مصدر قلق كبير على النظام المصري اقتصادياً وسياسياً، وظهر أن هناك جيل ثالث من أجيال العنف، يعتمد على الخلايا المحدودة التي تضرب ضرباتها هنا أو هناك؛ مما يصعب على

الأجهزة الأمنية توقع مكان وزمان وعناصر هذه الأعمال، ومن ثم السيطرة المسبقة عليها أو ضربها ضربة واحدة تجهضها لمدة طويلة؛ أما أن لأن العنف تحوّل إلى فكرة يمكن اعتناقها والحصول على تقنياتها من الشبكة العنكبوتية "الإنترنت" لأي فرد أو مجموعة أفراد، بحيث إن من الممكن توقع أن يكوّن أي إنسان أو مجموعة صغيرة من الأصدقاء أو الأقارب مشروعات إرهابية محتملة مع حالة الإحساس بالمهانة القومية والدينية والأزمة الاقتصادية والاجتماعية وانسداد أفق التغيير السلمي؛ وفي الأزمة الأخيرة فإن حوادث العنف والإرهاب تريد إصدار قانون للسلطة القضائية لا يرضي نادي القضاة، وكذا تريد الحكومة منهم ألاّ يتحدثوا في موضوع تزوير الانتخابات، وأن تقتصر سلطتهم على داخل اللجان الانتخابية فقط، وهو ما يتيح للحكومة تزوير الانتخابات ويصبح القضاة شهود زور - على حد رأي نادي القضاة - وهو ما لا يرضاه القضاة لأنفسهم، على أية حال فإن تلك الموضوعات كانت ولا تزال مطروقة منذ فترة طويلة، وتصاعدت عقب أحداث الانتخابات البرلمانية في العام الماضي، ثم تصاعدت الأحداث كثيراً عقب إحالة المستشارين نائبي رئيس محكمة النقض إلى لجنة التحقيق، وصلت إلى الذروة بعد أن قام عدد من الصحفيين والرموز الفكرية والسياسية بالتضامن مع القضاة، ونفذ هؤلاء اعتصاماً أمام نادي القضاة تضامناً مع القضاة المعتصمين في المسألة، وهو من هؤلاء المستشار محمود عبد اللطيف حمزة الذي جرى الاعتداء عليه أمام النادي، ويقول المستشار محمود عبد اللطيف حمزة، وهو بالمناسبة رئيس محكمة، وابن

مستشار كبير من شيوخ القضاة، وشقيقه رئيس نيابة، أي من عائلة قضائية عريقة، يقول: إنه على الرغم من إظهار شخصيته أمام الشرطة إلا أنه تم سبه بأمه وأبيه، وداسوا على وجهه بالأحذية، وراحوا يسحبونه في الشارع ثم ألقوا به في سيارة الشرطة حيث أخذوه إلى قسم شرطة عابدين، وكانت النتيجة تحويله إلى المستشفى حيث أصيب بالكسر في ثلاث فقرات في العمود الفقري وفي الترقوة، وإصابة في الكلية، والأخطر - كما يقول - إنه لم يعد قادراً على منصة القضاء للحكم بين الناس، وهو نفسه لا يستطيع أن يحمي نفسه من تجاوزات الشرطة.

الأجواء محتقنة، وهناك الكثيرون من المحسوبين على النظام رأوا أن المسألة وصلت إلى منحنى خطير، وأن النظام بات لا يعرف مصلحته ويبحث عن أسرع الطرق لإثارة الناس، وأنه يستعدي المحامين والصحفيين والقضاة.. الخ ولم يعد يعتمد إلا على هراوة الشرطة، وهو أمر يهدد بالفوضى والخراب، ويرى منتقدو النظام أن أجواء ربيع ٢٠٠٦ هي ذاتها أجواء خريف ١٩٨١؛ فالاحتقان يتزايد، وصدام النظام مع كل القوى السياسية والمهنية يزداد، والإصرار على المضيّ قدماً في ذلك الطريق هو الحماقة والخطر، وأنه لا بد من وقفة سريعة مع النفس حماية لأمن مصر ومستقبلها، وأن صوت العقلاء يجب أن يعلو على صوت الحمقى، أو الذين ينصحون النظام بنصائح تؤدي إلى المزيد من عزلته.

* * *

الفتنة الطائفية في مصر .... من ظاهرة عابرة إلى أزمة بنيوية

تميزت العلاقة بين المسلمين والأقباط في مصر - طوال التاريخ - ما عدا الثلاثين عاماً الأخيرة، بأنها علاقة متينة وقوية وسوية حتى وصل الأمر إلى حد القول بأن المسيحيين في مصر، وخاصة الأرثوذكس منهم ليسوا أقلية، بل جزأ لا يتجزأ من النسيج الوطني المصري والعربي والإسلامي، وكان ذلك يرجع إلى مجموعة من العوامل البنيوية منها:

التسامح الإسلامي المعروف، وسماح الإسلام لغير المسلمين بالمشاركة في البناء الثقافي والحضاري، وقد ساهم المسيحيون المصريون في ذلك البناء بقوة، وبرز منهم العديد من الرموز، مثل خليل اليازجي الذي دافع عن اللغة العربية في وجه الذين يهاجمونها أو يدعون إلى اللغة العامية مثل صحيفة المقتطف، عام ١٨٨١.

أن الإسلام حين دخل مصر حرر المسيحيين من الاضطهاد الروماني وكان لذلك أثره بالإضافة إلى عوامل أخرى في قبول المصريين مسلمين ومسيحيين للغة العربية، التي أصبحت الوعاء الثقافي للجميع ولا شك أن هذا صنع نوع من التصور والوعي والتفكير المشترك.

أن تراث الكنيسة المصرية ومن خلال صراع طويل سقط فيه العديد من الشهداء المسيحيين ارتبط بفصل ما هو زمني بما هو روحي ومن ثم أصبحت الكنيسة ممثلاً للمسيحيين في الجوانب الروحية فقط وهكذا كان من

الطبيعي أن يشارك المسيحيون مثل المسلمين في العمل العام سلباً وإيجاباً بمعنى أن منهم من وقف مع الحركة الوطنية المصرية والعروبة والإسلام الحضاري ومنهم من وقف مع الانعزالية والاستعمار.... إلخ مثلهم مثل ما حدث بين المسلمين الأمر الذي جعل الموضوع خارج إطار الطائفية أصلاً.

أن الكنيسة المصرية وقفت ضد عمليات التبشير والتذويب الأوروبي، بل إن البابا كيرلس اشترى مطبعة ليواجه بها منشورات التبشير الذي رآه خطراً على الأرثوذكسية المصرية قبل أن يكون خطراً على الإسلام، كما وقف بطريرك الأقباط مثل مشايخ الإسلام وحاخام اليهود مع الثورة العرابية عام ١٨٨٢ في صراعها مع الخديوي توفيق.

ولكن الأمور تغيرت فيما بعد وخاصة منذ عام ١٩٧٢، وبدأت أحداث الفتنة الطائفية تتكرر بدءاً من حادث الخانكة عام ١٩٧٢، وحادث الزاوية الحمراء ١٩٨١، ثم أحداث قبل ذلك وبعده انتهت بحادث الإسكندرية ٢٠٠٦ الذي قام فيه أحد المسلمين هو محمود صلاح الدين، بمهاجمة ثلاث كنائس الواحدة تلو الأخرى مما أدى إلى مصرع شخص واحد وجرح ٦ آخرين وقد ثبت أن هذا الشخص مختل عقلياً، وكان قد تم علاجه من هذا الخلل العقلي عدة مرات أثبتتها دفاتر المستشفيات التي تم تحويله إليها ومنها المستشفى العسكري الرسمي في المعادي، بل إنه هو نفسه كان قد هاجم في العام الماضي " أبريل ٢٠٠٥ " كنيسة الحضرة، ولم تحدث خسائر، وتوسطت الكنيسة ذاتها في حفظ التحقيق معه لأنه كان معروفاً في المنطقة - المتهم ينتمي إلى منطقة الحضرة بالإسكندرية - وهي نفس منطقة الكنيسة

ومعروف جيداً للمسلمين والمسيحيين هناك، بل ومعروف أنه مصاب بخلل عقلي، وهكذا فإن المسألة كان يمكن أن تمر بهدوء لولا وجود مناخ طائفي واحتقان موجود أصلاً بين الطرفين، المهم أن المسألة تطورت باتجاه التصعيد، حيث تجمع المسيحيون في تلك الكنيسة وبدؤوا يهتفون ضد المسلمين، وضد الحكومة المصرية، وصدرت بيانات عن الكنيسة تزعم وجود مؤامرة لعبت الحكومة والأجهزة الأمنية دوراً فيها، وتم التقاف الحدث وتصعيده إقليمياً وعالمياً لإثبات وجود اضطهاد يمارس ضد المسيحيين المصريين. وقام المتظاهرون المسيحيون بالاعتداء على عدد من المسلمين وقتلوا أحد المسلمين، وتم جرح عدد آخر من المسلمين ورجال الأمن، ورد المسلمون بالمثل، وفي النهاية نجحت جهود علماء الإسلام والقيادات السياسية وبعض المسيحيين في تهدئة الأوضاع وقامت مظاهرة من الطرفين تحمل شعار الهلال مع الصليب ثم بدأت نفس النغمة المتكررة، فالذي حدث لم يخرس الوحدة الوطنية، وأن مصر بخير، وأنه لا داعي للقلق من تصرفات قلة متشددة هنا أو هناك.

وفي الحقيقة فإن الحوادث تتكرر، ونكاد نقول أنه منذ عام ١٩٧٢ حدثت مئات الحوادث الطائفية المعلنة وغير المعلنة، الكبيرة والصغيرة، وفي كل مرة تتم معالجة المسألة بنفس الطريقة على طريقة دفن الرؤوس في الرمال دون البحث عن الأسباب البنيوية الكامنة، ومحاولة علاجها جذرياً بهدوء وببطء وعلى وقت كاف، وليس إغلاق الجراح على ما فيها من صديد.

هناك ما يمكن أن نسميه بالمسألة القبطية نشأت منذ السبعينات، لأسباب سوف نناقشها فيما بعد، هذه المسألة تدور حول حق بناء الكنائس، نسبة التمثيل في الأجهزة الحكومية، عدم التمييز بين الأقباط والمسلمين في الوظائف.... إلخ.... وبديهي أن هناك طلبات معقولة وأخرى غير معقولة، فالمسيحيون في مصر يبلغون ٦ % حسب الإحصائيات الرسمية... تراوحت تلك النسبة بين ٥.٨، ٦.٢ % منذ الإحصاءات التي تمت أيام الاحتلال الإنجليزي وحتى آخر إحصاء الأمر الذي يقطع بعدم القدرة على التشكيك في تلك النسبة ولكن المشكلة أن هؤلاء يتحدثون عن ٢٠ % من السكان ومن ثم حين يقارنون تلك النسبة المزعومة مع وجودهم في الوظائف العليا مثلاً يبدو أن هناك خللاً، المهم أن الحكومة المصرية استجابت لطلب بناء الكنائس وجعلته من سلطة المحافظين ومديري الأمن وليس رئيس الجمهورية كما كان من قبل، مع العلم أن عدد الكنائس بالنسبة لعدد المسيحيين في مصر يزيد عن عدد المساجد بالنسبة لعدد المسلمين في مصر، وكذا فإن الحديث عن تمثيل نسبي في الوزارات والبرلمان وغيرها هو نوع من تكريس الطائفية، ولا يمكن تحقيقه إلا بالانتخابات وبديهي أن هذه لن تأتي بمسيحيين بسهولة، ومن ثم فإن الديمقراطية لا تتفق مع مسألة التمثيل النسبي لهم!!.

أياً كان الأمر، فإن مثل هذه المشاكل يمكن مناقشتها في الأوساط المدنية، عن طريق الأحزاب مثلاً، ويشارك فيها الجميع، ولكن أن تكون مطالب مرفوعة من الكنيسة، التي طاعتها واجبة بالنسبة للمسيحيين على

عكس شيخ الأزهر مثلاً الذي لا تلزم طاعته المسلمين يحول البلد عملياً إلى حزبين كبيرين، حزب مسيحي أرثوذكسي بقيادة البطريك وحزب إسلامي بقيادة رئيس الجمهورية. ولعل هذا في حد ذاته أحد الأسباب البنيوية في ظهور المسألة الطائفية في مصر، وفي الحقيقة فإن ممارسة البطريرك للسياسة يخالف عقائد الكنيسة ويوقعها في حرج ويخالف التراث القبطي المصري التقليدي، وهو ما لم يُعرف في تاريخنا إلا بعد صعود البابا شنودة لسدة البطريركية عام ١٩٧١، والأكثر خطورة في هذا الصدد أن البابا الحالي قبل الانخراط في مجلس الكنائس العالمي، الذي وصفه مفكرون أقباط مثل وليم سليمان قلادة وكتاب مسلمين مثل محمد حسنين هيكل بأنها صنيعة المخابرات الأمريكية، وكان الباب كيرلس السادس - البابا السابق - قد رفض دخول هذا المجلس عند إنشائه وهذا بالطبع يدفع في اتجاه استغلال الولايات المتحدة للمسألة القبطية في مصر، ومحاولة زرع عوامل طائفية في البنية المصرية، وقد تحركت أجهزة أمريكية وبعثات تبشير في هذا الصدد، كما تم الضغط أكثر من مرة على الحكومة المصرية عن طريق الأمريكان في هذا الصدد، الأمر الذي أشعر المسلمين المصريين، بل والمصريين جميعاً، بأن هناك من يريد استغلال المسألة، وانتظر هؤلاء أن تتخذ الكنيسة المصرية موقفاً حازماً من ذلك فلم يجدوا هذا الموقف، الأمر الذي تم ترجمته في الشعور المصري العام بأن هناك استقواء من الجانب المسيحي المصري بالأمريكان، وقد لفت الأستاذ جمال أسعد وهو مسيحي أرثوذكسي مصري نظر الكنيسة عدة مرات وندد بهذا الشعور بالاستقواء،

ولكن الرد كان من الكنيسة وعدد كبير من الرموز المسيحية بالهجوم على جمال أسعد بل والتشكيك في مسيحيته التي يعتز بها كما يعلق دائماً في الإطار نفسه نجد أن هناك جماعات مسيحية مصرية في المهجر، تدعي أن مصر محتلة بالعرب، وأنه ينبغي إخراج المحتلين العرب من مصر، وتعقد هذه الجماعات مؤتمرات تقول فيها ذلك علناً بدعم معروف ومكشوف من منظمات يهودية وصهيونية وأمريكية وكنسية غربية، ووصل الأمر بهؤلاء إلى حد تقديم شكوى إلى الأمم المتحدة بدعوى وجود اضطهاد في مصر للمسيحيين، كل هذا بالطبع يترك بصمات من المرارة لدى المصريين عموماً والمسلمين منهم خصوصاً تجاه الكنيسة المصرية، ولا يمكن بالطبع هنا للعقلاء من الطرفين أن يدافعوا عن موقف الكنيسة طالما أنها لم تصدر قرارات حرمان لرموز جماعات المهجر التي تسلك هذا السلوك وبديهي أن شعور المسلمين بوجود استقواء مسيحي بالأجنبي سيجد تعبيرات كثيرة متوقعة وغير متوقعة مثل رد الفعل الذي قام به محمود صلاح رغم أنه مختل عقلياً، لأن هذا الإحساس يزيد الاحتقان الطائفي ليصبح جواً عاماً من الغيظ وعدم الثقة بين الطرفين سيعبر عن نفسه يوماً بطريقة غير سوية إذا لم يتم علاجه، في نفس الإطار فإن معالجة الحكومة للمسألة كانت شديدة القصور، فإذا حدث اعتداء على مسيحي مثلاً قامت الحكومة تحت الضغط الأمريكي، أو لمنع وجود هذا الضغط بالتحيز لصالح المسيحي، وهذا يخلق وجداناً طائفياً خطيراً، وهو في غير صالح المسلمين والمسيحيين في المدى الطويل، وعلى سبيل المثال فإن السيدة وفاء قسطنطين مثلاً حين أسلمت

وهذا حقها، اضطرت الحكومة في النهاية إلى تسليمها إلى الكنيسة التي قامت بحبسها داخل أحد الأديرة، مما ترك شعوراً بالمرارة لدى المسلمين، في أن موضوع حرية العقيدة تتم مخالفته لصالح الكنيسة، وأن الكنيسة أصبحت دولة داخل الدولة، لدرجة أن أحد الكتاب العلمانيين علق على الأمر بقوله " إن الحكومة المصرية ليس لها سفارة في دير وادي النطرون "!!. وهكذا فإنه حين تحدث أحداث طائفية ويتم اعتقال مسيحيين ومسلمين فإن البابا يصوم من أجل إطلاق سراح المسيحيين فيتم الإفراج عنهم وتتردد الحكومة في الإفراج عن المسلمين،

وقد وصف أحد الكتاب الإسلاميين ذلك - الدكتور محمد عباس – بقوله: إن المسلمين في مصر يعاملون كأقلية.

هذه العوامل السابقة ورغم كونها تكتيكية بمعنى أنه يمكن تغييرها بقدر من الجهد تصب كلها في تحويل المسألة الطائفية إلى أزمة بنيوية، وبديهي أن هناك أسباباً أخرى أكثر عمقاً منها غياب المشروع الوطني القومي أو الإسلامي بالنسبة للحكومة المصرية، ومن ثم فإن البحث عن الانتماء الديني كان هو البديل الطبيعي والبديهي، وكذلك وجود أزمة اقتصادية طاحنة جعلت الناس تلوذ بالمسجد أو الكنيسة لأسباب كثيرة، وكذا غياب أو ضعف الأحزاب السياسية وانسداد أفق التغيير الديمقراطي، أو حتى العمل السياسي الآمن المشروع ومن ثم يصبح الملاذ هو المسجد أو الكنيسة، وأخيراً فإن ظهور العولمة، وما تمخض عنها من محاولة تفتيت الكيانات القومية والوطنية وعدم تصدي الحكومات والأحزاب لذلك جعل من السهولة بمكان

اختـراق البنـاء الثقـافي للمجتمـع وزرعـه بالأفكـار الطائفيـة والممارسـات الطائفية وكلها عوامل سواء منها الظاهر أو العميق تحتاج إلى وقت وجهد ودأب وعلاج طويل، وإلا فإن علينـا أن نتعامل مع حوادث الفتنـة الطائفيـة كشيء بنيوي في المجتمع وهو أمر شديد الخطورة.

* * *

توريث الحكم في مصر
هل هو حقيقة ومتى؟!

رغم أن قضية توريث الحكم في مصر لنجل الرئيس المصري محمد حسني مبارك قضية مطروحة منذ عدة سنوات وظهرت حولها تكهنات كثيرة، بل إنها اجتذبت الرأي العام لدرجة كبيرة وخاصة في القطاع المعارض منه لذلك التوريث لدرجة ظهور حركات ليس لها سوى شعار " لا للتوريث " مثلاً رغم كل ذلك فإن قضية التوريث دخلت الآن في رأي البعض مراحلها الأخيرة، وأنها باتت قريبة جداً، فالكاتب المصري المعروف محمد حسنين هيكل قال أن شخصاً مهماً من المطلعين على الأمور أكد له أن توريث نجل الرئيس سيتم قبل نهاية العام الحالي.

وفي الحقيقة فإن القضية تحمل الكثير من التحليلات والتحليلات المضادة، وهناك بالطبع من يرى وخاصة داخل أروقة الصحافة الحكومية والموالية أن من حق نجل الرئيس مثل أي شخص آخر أو مواطن آخر أن يترشح للرئاسة، ومن حقه أن يكون له طموحاً سياسياً معيناً، وأنه ليس ذنبه أن يكون ابن الرئيس مثلاً فيحرم من حقه الدستوري، وأن من حق ابن الرئيس أن يدخل ما شاء من الأحزاب، أو ينشأ حزباً خاصاً به كغيره من المصريين ومن ثم فإن دخوله الحزب الوطني ثم قيام الحزب الوطني بترشيحه هو أمر طبيعي لا غبار عليه، ويرد المعارضون - وهم أكثرية المثقفين والكتاب والصحفيين والسياسيين، على تلك النقطة بقولهم هذا

صحيح ولكن شرط وجود تكافؤ الفرص، فلو لم يكن جمال مبارك نجل الرئيس لما أصبح فجأة رئيساً للجنة السياسات، ولما ظهرت صوره في صدر الصفحات الأولى، وثم تلميعه وتقديمه وترويجه للرأي العام وإجراء الحوارات التليفزيونية الطويلة معه، وكذلك فإن الشفافية تقتضي أن يكون هناك فاصل بين رئاسة الأب وترشيح الابن، أي أن يكون هناك رئيس جمهورية آخر بين الطرفين، وفي تلك الحالة حتى ولو كانت لمدة بسيطة، فإن من حق ابن الرئيس أن يترشح مثل أبناء السادات أو جمال عبد الناصر أو محمد نجيب... أو أبناء الناس العاديين، ولأننا في دولة تعيش في طوارئ وقوانين استثنائية منذ عام ١٩٥٢ وفيما عدا فترات بسيطة جداً، فإن الخوف من الحاكم ومن ثم نفاقه سيكون عاملاً هاماً ومساعداً لفوز نجل الرئيس في حياة أبيه الرئيس ومن ناحية ثانية فإن المادة ٧٦ من الدستور تم تعديلها وصياغتها بطريقة معينة تشترط حصول أي مرشح على عدد من توصيات أعضاء مجلس الشعب والشورى ٥ % من الأعضاء وتوقيع أعضاء مجالس محلية في ١٤ محافظة على الأقل، وهي شروط مستحيلة لمن لا تدعمه السلطة أو تعطيه ضوءاً أخضر، ومن ثم فإن الترشيح سيقتصر على نجل الرئيس مع أشخاص آخرين يتم اختيارهم من السلطة ذاتها ودفعهم للترشيح بالتالي وتسهيل حصولهم على التوقيعات المطلوبة، ومن ثم إدارة المعركة بالطريقة التي تريدها الجهات الحكومية وتكون نتيجتها مضمونة ومعروفة سلفاً، وأن الأمر لو كان منافسة شفافة، لتم إسقاط الشروط الخاصة بالترشيح باتجاه الحصول على توقيع ١٠٠ ألف

مواطن مثلاً، وفي تلك الحالة فإن عدداً أكبر من المستقلين أو الحزبيين أو الإخوان المسلمين سيكون في إمكانهم دخول تلك الانتخابات.

أياً كان الأمر، فإن المسرح السياسي قد أعد بالفعل لعملية التوريث إذا ما أراد الرئيس المصري ونجله المضي قدماً فيه، فمن ناحية فإنه تم إضعاف كل الأحزاب السياسية تقريباً من يمين ويسار ووسط - أو قل تم كشف الحقيقة حول ضعفها الشديد، فحزب الوفد تقريباً خرج من الحياة السياسية بعد الصراع على رئاسته والذي وصل إلى حد اقتحام المقر وتبادل إطلاق النار وسقوط الجرحى بالعشرات، وما حدث في الوفد يمكن أن يحدث في أي حزب آخر، وعلى العموم فإن كل الأحزاب المصرية وكل القوى السياسية المصرية - ما عدا الإخوان - أصبحت أضعف من أن تفعل شيئاً، ولا تستطيع أن تخرج مظاهرة من عدة آلاف مواطن إلا إذا قرر الإخوان المشاركة في تلك المظاهرة، وهذا الأمر يعني إزاحة تلك القوى من أمام نجل الرئيس، واستخدام الأمر أيضاً في رسالة إلى الخارج مفادها أنه ليس هناك بديل ليبرالي أو حتى يساري للنظام وأن البديل الوحيد هو الإخوان، ومن ثم قبول القوى الخارجية لفكرة ترشيح نجل الرئيس، ولعل ترك الإخوان المسلمين في الانتخابات الماضية يظهرون مدى قوتهم كان لهذا السبب، ولسبب آخر هو تخويف المثقفين وخاصة العلمانيين منهم داخل مصر من هذا البديل، ومن ثم القبول بتوريث السيد جمال مبارك.

من ناحية ثانية فإن لجنة السياسات التي يترأسها نجل الرئيس باتت الرقم الأهم داخل الحزب الوطني، وهي التي ترشح رؤساء ومجالس إدارات الصحف القومية ورؤساء الجامعات والوزراء أو لها نصيب كبير في ذلك، الأمر الذي يعني إضعاف وإطاحة الحرس القديم في الحزب الوطني أو ترويضه باتجاه دعم ترشيح السيد جمال مبارك عن طريق الحزب والحماس له كثمن للاستمرار في مواقعهم، على الجانب الإعلامي فإن نشاطات السيد جمال مبارك يتم تغطيتها بكثافة أكثر من أي مسؤول آخر ما عدا أبيه بالطبع، ويتم الترويج لصورته الدافئة والعقلانية، فهو يتجول في الأحياء الفقيرة، ويصافح البسطاء، كما تم عمل برنامج تليفزيوني لمدة ساعتين معه على القناة التليفزيونية المصرية، وتمت إعادته عدة مرات كما لو كان إعلاناً.

الغريب أن السيد جمال مبارك يصر في كل تصريحاته على أنه لا ينوي الترشيح، وأنه ليست لديه نية أو رغبة في الترشيح لمنصب الرئاسة، والأغرب من ذلك أن المصريين لا يصدقون ذلك!!.

* * *

الفهرس

Contents